

قصايا العالم المعاصر

التوسع الاقتصادي
للولايات المتحدة الأمريكية :
آسيا وأفريقيا

هيئة تحرير
"العلوم الاجتماعية والعصر"
أكاديمية العلوم السوفيتية

قضايا العالم المعاصر ٦

التوسع الاقتصادي
للولايات المتحدة الأمريكية
آسيا وأفريقيا

هيئة تحرير
"العلوم الاجتماعية والعصر"
أكاديمية العلوم السوفيتية

موسكو

١٩٨٥

مجلس التحرير

فيدوسيف ب.ن.، أكاديمي، الرئيس
غريغوليفيتش ي.ر.، عضو مراسل، أكاديمية العلوم السوفيتية،
نائب الرئيس
مايوروف ي.ي.، السكرتير التنفيذي

الاعضاء

ارباتوف ج.ا.، أكاديمي، افاناسيف ف.ج.، أكاديمي،
اودالتسوف ز.ف.، عضو مراسل، أكاديمية العلوم السوفيتية،
برومليه يو.ف.، أكاديمي، بريماكوف ي.م.، أكاديمي،
بوجومولوف و.ت.، أكاديمي، بيوتروفسكي ب.ب.، أكاديمي،
تروخانوفسكي ف.ج.، عضو مراسل، أكاديمية العلوم السوفيتية،
تيخفينسكي س.ي.، أكاديمي، تيموفيف ت.ت.، عضو مراسل،
أكاديمية العلوم السوفيتية، جابوتشكا م.ب.، دكتور فلسفة
في العلوم الفلسفية، جفيشيان ج.م.، أكاديمي، جوريف ا.ي.،
دكتور فلسفة في العلوم الاقتصادية، جيلين ر.ا.، عضو مراسل،
أكاديمية العلوم السوفيتية، خاتشاتوروف ت.س.، أكاديمي،
خرابنشكو م.ف.، أكاديمي، خروموف س.س.، دكتور في
التاريخ، سيميونوف ف.س.، دكتور في الفلسفة، شابوشنيكوف
ف.س.، شيرايف يو.س.، عضو مراسل، أكاديمية العلوم
السوفيتية، غروميكو ا.ا.، عضو مراسل، أكاديمية العلوم
السوفيتية، فرولوف ي.ت.، عضو مراسل، أكاديمية العلوم
السوفيتية، فولسكي ف.ف.، عضو مراسل، أكاديمية العلوم
السوفيتية، فينوغرادوف ف.ا.، أكاديمي، كابوستين ي.ا.، عضو
مراسل، أكاديمية العلوم السوفيتية، كريفتسوف ف.ا.، دكتور
في التاريخ، كوزنتسوف د.ف.، دكتور فلسفة في العلوم
التاريخية، كوستيوشكو ا.ا.، دكتور في التاريخ، كوفال ب.ا.،
دكتور في التاريخ، كوفالتشكو ا.د.، عضو مراسل، أكاديمية
العلوم السوفيتية، كومانيف ف.ا.، دكتور في التاريخ، كومكوف
ج.د.، دكتور في التاريخ، ماركوف د.ف.، أكاديمي، ماسلوف
ن.ي.، متشيدلوف م.ب.، دكتور في الفلسفة، مومجان خ.ن.،
دكتور في الفلسفة، ناروشنيتسكي ا.ل.، أكاديمي.

هيئة تحرير المجموعة :

يوسف غريغوليفيتش عضو مراسل في اكااديمية علوم الاتحاد
السوفيتي (رئيس التحرير المسئول) ، انا تولى غروميكو عضو
مراسل في اكااديمية علوم الاتحاد السوفيتي ، غ. سيفوستيانوف ،
زويا فينيك ، ميخائيل غونتشاروك ، رودلف زيمنكوف ،
محرر المجموعة - انا تولى كوتشين .

تنشر باللغات العربية والانجليزية والاسبانية والالمانية
والبرتغالية والفرنسية .

المحرر المسئول عن الطبعة العربية ليونتي كوتوف ،
ترجمة د. جواد حيدر .

© "العلوم الاجتماعية والعصر" ، ١٩٨٥ .
يسمح باعادة نشر مواد المجموعة بموافقة خطية من هيئة
التحرير .

عنوان هيئة التحرير :

ارباته ٣٣ / ١٢ ، موسكو ، ١٢١٠٠٢ ، الاتحاد السوفيتي ،

محتويات

٥	مقدمة
	العوامل الاقتصادية فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية	اناتولى غروميكو
١٠ بافريقيا	
٢٣	تغلغل الاحتكارات الأمريكية ...	ميخائيل اوتشكوف
	الولايات المتحدة الأمريكية - القوة الرئيسية للاستعمار	غيورغى روشين
٤٣ الجديد	
	استعباد اقتصادى تحت ستار "المعونة"	فلاديمير باسكين
٥٨	
	دور المواد الخام فى العلاقات بين الولايات المتحدة	يفغينى كوندراشوف
٨١ وافريقيا	
	العلاقات الاقتصادية - التجارية	رودولف زيمنكوف
٩٧	
	الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان اسيان	الكساندر بركانسكى
١٢٩	
	التناقضات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية	ناتاليا بيغلوفا
١٤٧ والهند	
	الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الشرقين الأدنى	رودولف زيمنكوف
١٦٣ والاطوسط	
١٩٦	بيبليوغرافيا
٢٠٤	تعريف باصحات الابحات

مقدمة

أدى تصاعد النضال الوطنى التحررى فى آسيا وافريقيا ، بعد الحرب العالمية الثانية ، الى انهيار النظام الاستعمارى فى هاتين المنطقتين . ونشأت فى قارتى آسيا وافريقيا عشرات الدول المستقلة الفتية . غير ان تحرر هذه الدول سياسيا لم يغير ، فى الاساس ، وضعها الاقتصادى المتخلف الموروث من الاستعمار .

ولقد استقبل انهيار الامبراطوريات الاستعمارية للدول الاوربية من قبل الولايات المتحدة كفرصة ملائمة للتغلغل فى بلدان آسيا وافريقيا وتقوية مواقعها الاقتصادية فيها . وكانت سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية الخارجية ، فى الفترة التى اعقبت الحرب ، موجهة نحو الاستيلاء على اسواق ومنابع جديدة للمواد الخام ونحو ابقاء الاستعباد الاقتصادى للبلدان النامية ودعم الانظمة الرجعية القائمة فيها ونحو الحفاظ على هذه البلدان ضمن النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى .

ان هذه المجموعة التى نضعها بين يدي القارئ ، والتى اعدت من قبل علماء معهد افريقيا ومعهد الولايات المتحدة وكندا التابعين لأكاديمية العلوم السوفيتية ، مكرسة لتحليل الاتجاهات الرئيسية لتوسع الولايات المتحدة اقتصاديا فى بلدان آسيا وافريقيا ، وهى المجلد الثالث من كتاب "التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة الامريكية" المكون من ثلاثة مجلدات

(المجلد الاول - "اوربا الغربية"، المجلد الثانى - "امريكا اللاتينية") . ويركز كاتبو الابحاث فى المجموعة الاهتمـام الرئيسى على تحليل تغيير اشكال وطرائق توسع الولايات المتحدة وعواقبه المهلكة بالنسبة للبلدان النامية .

تحدد سياسة الولايات المتحدة فى البلدان الافريقية باعتبارات سياسية واستراتيجية عسكرية فى ان واحد (ضمان تصدير النفط دون عوائق من بلدان الخليج، مكافحة حركة التحرر الوطنى فى جنوب القارة، مجاولات تقويض التوجه الاشتراكى فى التطور الاقتصادى الاجتماعى لعدد من البلدان الافريقية) وبالسعى الى الاستيلاء على اغنى منابع المواد الخام فى القارة . وتفيد معطيات الخبراء بان الولايات المتحدة تسد قسما كبيرا من حاجاتها الى الانواع الرئيسية من المواد الخام المعدنية عن طريق الاستيراد من البلدان النامية، وبضمنها الافريقية .

وفى الاونة الاخيرة زادت الولايات المتحدة، بصورة ملحوظة، تغلغلها الاقتصادى فى افريقيا، معتبرة اياها منبعـا لموارد الوقود والمواد الخام ومجالا لتوظيف رساميلها وسوقا واسعة لتصريف البضائع الامريكية .

ان سياسة الولايات المتحدة تجاه البلدان المتحررة، وبضمنها، الافريقية، ترسم من قبل الادارة الامريكية سوية مع الاحتكارات الصناعية - التجارية والمالية - المصرفية الكبيرة . ويضفى تحالف الدولة مع الاحتكارات على هذه السياسة طابعا عدوانيا، على نحو خاص ، فى تحقيق التوسع الاقتصادى ويقاوم بضراوة نضال البلدان المتحررة فى سبيل اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وهذه السياسة لا تهدف الى تحقيق الاهداف الاقتصادية فحسب ، بل والاهداف السياسية والاستراتيجية - العسكرية والايديولوجية ايضا ، وهذه وغيرها من جوانب تغلغل الاحتكارات الامريكية فى بلدان افريقيا يجرى تناولها فى مقالة اوتشكوف الدكتور فى الاقتصاد .

ان الاحتفاظ بامكانية الاستغلال البشع للموارد الطبيعية

والبشرية فى افريقيا وابقاءها فى فلك الرأسمالية العالمية والحيلولة دون انتقالها الى طريق التطور التقدمى تسلك هى الاهداف المحددة للولايات المتحدة فى القارة الافريقية . ونفرد الولايات المتحدة فى هجمتها الاستعمارية الجديدة على الدول المستقلة الفتية بافريقيا دورا هاما الى التوسع الاقتصادى المكثف، ويجرى تحليل سياسة الاستعمار الجديد التى تتبعها الولايات المتحدة فى افريقيا فى مقالة الباحث السوفيتى روشين، ان ما يسمى "بالمعونة" الى البلدان النامية يعتبر من الوسائل البالغة الاهمية للاستراتيجية الاستعمارية الجديدة للولايات المتحدة . وتتناول مقالة باسكين مختلف صنوف برامج "المعونة" الامريكية، بصفاتها وسيلة للاستعباد الاقتصادى وعواقبها المهلكة بالنسبة لاقتصاد البلدان الافريقية .

وتتحدث مقالة كوندراشوف عن دور واهمية بلدان افريقيا كمنبع للمواد الخام بالنسبة للولايات المتحدة وسبل ابقاء وتوسيع المنفذ الى اغنى الموارد المعدنية فى القارة دون عائق، ان مشكلة المواد الخام والطاقة تزداد تفاقم بالنسبة لاقتصاد الغرب ، وبالدرجة الاولى، الولايات المتحدة الامريكية .

ان الاحتكارات الامريكية التى تملك انواعا كثيرة من المواد النادرة فى بلادها ترى فى هذه المواد احتياطا استراتيجيا هاما . ولهذا اخذت السوق الامريكية تمتص ، منذ اواسط الستينات ، كمية كبيرة من المنغنيز والكوبالت والنيوبيوم والبلاطين والكروم والبوكسيتات والالماس والنفط المستخرجة فى بلدان افريقيا .

وفى القسم الثانى من المجلد المذكور من المجموعة يجرى بحث الجوانب المختلفة لتوسع الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادية فى بلدان آسيا والشرقين الادنى والوسطى . وتتحدث مقالة زيمينكوف عن النطاقات الواسعة ، خصوصا ، لتغلغل الولايات المتحدة الاقتصادية فى آسيا التى تتبوأ مكانة هامة فى السياسة التجارية الامريكية وتعتبر سوقا كبيرة لتصريف

البضائع الأمريكية ومجالا لتوظيف رأس المال الأمريكى الخاص. ويشار فى هذا الصدد الى ان كفة الميزان فى سياسة رأسمال الدولة الاحتكارى للولايات المتحدة باتت تميل منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، اكثر فاكثرا ، باتجاه التعاون الاقتصادى والعسكرى مع بلدان هذه المنطقة . ويجرى توضيح الطابع غير المتكافئ لتجارة الولايات المتحدة مع بلدان آسيا . وفى مقالة بركانسكى يرد تحليل علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية مع بلدان اسيان (الفيليبين واندونيسيا وماليزيا وتايلاند وسنغافورة) . والمعروف ان هذه البلدان تملك منابع غنية للمواد الخام المعدنية وموارد الزراعة والغابات . ويسعى رأس المال الأمريكى الى الاستئثار بهذه المنابع . ويتناول الكاتب ، بوجه خاص ، سياسة ما يسمى " الاقليمية " فى جنوب شرق آسيا ، هذه السياسة التى تعد من الاتجاهات الاستراتيجية لنشاط الولايات المتحدة فى هذه المنطقة وتهدف الى تعزيز مواقعها الاقتصادية هناك.

وتتبعوا الهند - وهى من اكبر بلدان العالم التى تملك احتياطات كبيرة من ثروات باطن الارض - مرتبة خاصة فى السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة . وتبحث مقالة بيغلوف علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية والتناقضات الحادة القائمة بينها وبين الهند فى هذا المجال . وتحلل كاتبة المقالة بالتفصيل " معونة " الولايات المتحدة الى الهند التى تتسم بطابع تمييزى واضح وتستخدم احيانا بمثابة وسيلة للضغط السافر على السياسة الخارجية المستقلة التى تتبعها الهند . ويشار فى المقالة ، على نحو خاص ، الى التناقضات الحادة بين هذين البلدين والناجمة عن النشاط التوسعى للشركات الأمريكية المتعددة الجنسية .

وفى النصف الثانى من السبعينات - بداية الثمانينات تعاظمت أهمية بلدان الشرقين الأدنى والوسط بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية . واصبحت بلدان هذه المنطقة ، فى

نظروف أزمة الطاقة التي سلت الاقتصاد الرأسمالي، تتحال الى المصدر الرئيسي للنفط بصفته المادة الخام الاساسية للطاقة، ويكفى القول ان الولايات المتحدة استوردت من بلدان الشرقين الأدنى والوسط عام ١٩٨١ نسبة ٣٠ بالمئة من اجمالي النفط الخام الذي استوردته، ولهذا، فبالرغم من الابعاد الواسعة لتأميم الشركات الاجنبية من قبل بعض بلدان المنطقة المنتجة للنفط، استمر حجم الاستثمارات الامريكية الخاصة المباشرة خلال الثمانينات في النمو، وشكل مجموع الارباح ١٢ بالمئة من اجمالي ارباح الولايات المتحدة في البلدان النامية .

ويشار في مقالة زيمنكوف الى ان توسع الشركات الامريكية في البلدان المذكورة يخلق، كذلك، القواعد لتوسيع النشاط السياسي للولايات المتحدة الرامي الى القضاء على حركة التحرر الوطني العربية واستعادة وتقوية تبعية بلدان المنطقة لامبريالية الامريكية .

وتتسم سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه البلدان بطابع متفاوت تماما ، فغالبا ما تتحدد علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية لا بالعوامل الاقتصادية وحدها، بل انها تتوقفه بدرجة كبيرة ، على المصالح السياسية والعسكرية لواشنطن .

غير انه لا بد من الاشارة الى ان الدول المستقلة في افريقيا وآسيا اصبحت تدرك كل الاثار الوبيلة للتوسع الاقتصادي للولايات المتحدة، واخذت تدرك، اكثر فاكثرا، حقيقة ان مصالحها الوطنية الحقيقية لاتنسجم مع مصالح وسياسة الدول الامبريالية، وبخاصة، الولايات المتحدة الامريكية . ولهذا فان البلدان الافرواسيوية تخوض النضال ضد تسلط الشركات المتعددة الجنسية في اقتصادها، ومن اجل تقييد نشاطها للصوم، وفي سبيل تنميتها الاقتصادية المستقلة .

ان كل هذه القضايا يجرى بحثها بالتفصيل على صفحات المجموعة من قبل العلماء الماركسيين .

انا تولى غروميكو

عضو مراسل في اكااديمية العلوم السوفيتية

العوامل الاقتصادية فى سياسة

الولايات المتحدة الامريكية بافريقيا

انساتولى غروميكو

العضو المراسل

فى اكاديمية العلوم السوفيتية

تقوم الولايات المتحدة الامريكية بدور القوة الرئيسية والموجهة للاستعمار الجديد فى افريقيا . والمعروف ان التقسيم الاستعماري لافريقيا بين الدول الامبريالية جرى من دون مشاركة الولايات المتحدة : فبعد استبعاد المانيا اجرت هذا التقسيم بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال واسبانيا . ولهذا فان نهوض النضال الوطنى التحررى فى القارة الافريقية بعد الحرب العالمية الثانية ، الذى أسفر عن انهيـار الامبراطوريات الاستعمارية ، انتهزته الامبريالية الامريكية كفرصة لتعزيز مواقعها على حساب الدول الاوربية الغربية .

وتتحدد سياسة الولايات المتحدة الامريكية فى البلدان الافريقية لا بالاعتبارات الجيوسياسية ، قدر ما تنحدد بسعيها الى الاسيلاء على مصادر المواد الخام . وان الاخيرة اصبحت ، فى ظروف ازمات الطاقة والمواد الخام المستفحلة ، تكتسب ، بالنسبة للولايات المتحدة ، أهمية متزايدة . وفى الاعوام الاخيرة راح ممثلو ادارة واشنطن يعربون بصورة متواصلة عن قلقهم مما

يسمى تبعية الولايات المتحدة لمصادر التزويد الاجنبية . وعلى وجه التحديد، شاع رأى مؤداه ان الولايات المتحدة حققت ، فى الوقت الحاضر، الاكتفاء الذاتى بخمسة من انواع المواد الخام المعدنية الـ ٢٧ الاكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد .

واليكم ما تظهره حسابات الاقتصاديين . بالرغم من ان الولايات المتحدة تملك ، على نحو افضل من بلدان السوق المشتركة واليابان، مصادر ذاتية للمواد الخام، الا انها سدت فى نهاية السبعينات ، حاجاتها الى الانواع الرئيسية من المواد الخام المعدنية عن طريق الاستيراد من البلدان النامية "وبضمنها من بعض البلدان الافريقية، مثل، نيجيريا وزائير وغابون والجزائر وجمهورية جنوب افريقيا وليبيريا وزامبيا) بالمقادير التالية (بالنسبة المئوية) : المطاط الطبيعى - ١٠٠ ، القصدير - ١٠٠ ، البوكسيتات - ٩٠ ، النيوبيوم - ٨٤ ، الكوبالت - ٧٩ ، المجر الفلورى - ٦٢ ، النفط ومشتقاته - ٤٢ ، الزئبق - ٤١ ، الفضة - ٣٣ ، التنجستين - ٣١ ، خامات المنغنيز - ٢٨ ، النحاس - ١٧ ، خامات الحديد - ١٠ (١) . ويرى الاقتصاديون الامريكيون ان حاجة الولايات المتحدة الى المواد الخام المعدنية من البلدان النامية سوف تزداد دائما .

وفى الاعوام الاخيرة شددت الاوساط الامريكية الماكمة، بصورة ملحوظة، هجمتها الاقتصادية فى افريقيا، معتبرة اياها، اولا : مصدرا لموارد الوقود والخامات ، ثانيا : مجالا لتوظيف ساميلها وسوقا واسعة للبضائع الامريكية . وتؤكد ديناميكية التجارة الامريكية مع البلدان الافريقية وسياسة التوظيفات الاساسية على انه يطرح فى المرتبة الاولى المطلب المتعلق بالحصول على المواد الخام الهامة للاقتصاد الامريكى بانتظام، الامر الذى صار الميزان التجارى الامريكى بنتيجته يتمصف بعجز مستمر (اذا كانت صادرات الولايات المتحدة الى البلدان الافريقية قد بلغت فى سنة ١٩٧٧ مقدار ٥٠ مليار دولار واستيراداتها مقدار ١٧ مليار دولار، وفى سنة ١٩٧٩

بلغ هذان الرقمان ٦ر٣ مليار و٢٤٠ مليار دولار، وفي سنة ١٩٨٠ وصلا الى ٩ مليار و٢٤٠ مليار دولار على التوالي (٢).
ويبلغ العجز في ميزان الولايات المتحدة التجاري مع افريقيا اقصى المقادير في سنة ١٩٨٠ - ٢٥٣ مليار دولار.

ان النفط هو المادة الرئيسية في استيرادات الولايات المتحدة من افريقيا . ففي سنة ١٩٨٠ بلغت حصة الوقود المعدنية (النفط الخام بالدرجة الرئيسية) قرابة ٩٠ بالمئة من مجموع قيمة الاستيرادات من بلدان افريقيا النامية، وفي سنة ١٩٨٢ شكلت ٨٧ بالمئة تقريبا . ويحدد حجم وقيمة النفط عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة مع نيجيريا (٧ر٧ مليار دولار في سنة ١٩٨١) ومع انغولا (٦٣٦ مليون دولار) وغابون (٣٠٤ ملايين دولار) (٣).

وتعتبر جزءا مكونا اخر للاستيرادات الامريكية من البلدان الافريقية البضائع الاستوائية التقليدية : البن، الكاكاو، السكر الخام، الشاي وغيرها . ويتصدر قائمة المواد الخام المعدنية الذهب ، البلاتين، النحاس ، الكوبالت ، النيكل، الألمنيوم والمنغنيز . واكبر البلدان المصدرة الى السوق الامريكية هي نيجيريا (النفط)، الجزائر (النفط والغاز)، جمهورية جنوب افريقيا (المعادن، الذهب ، البلاتين، مجوهرات الألماس)، ساحل العاج (البن والكاكاو)، انغولا (النفط)، زائير (الكوبالت والنحاس والالماس الصناعي)، غانا (الكاكاو والألمنيوم)، غابون، ليبيريا وزامبيا .

وتتكون الموارد الافريقية البالغة الاهمية بالنسبة للاقتصاد الامريكي من المعادن التي لا تستخرج في الولايات المتحدة او توجد منها كميات قليلة جدا : الكوبالت (زائير وزامبيا)، معدن الكروم (جمهورية جنوب افريقيا وزيمبابوي)، المنغنيز (غابون وجمهورية جنوب افريقيا)، معادن البلاتين (جمهورية جنوب افريقيا) والالماس الصناعي (زائير وجمهورية جنوب افريقيا وبتسوانا) .

وعلى العموم بلغت الاستيرادات من بلدان افريقيا فى سنة ١٩٨٠ نسبة ١٢٧ بالمئة من اجمالى استيرادات الولايات المتحدة (فى سنة ١٩٧٠ بلغت ٢ بالمئة) . وكان هذا يرتبط ، بالدرجة الرئيسية ، بازدياد كمية النفط المستوردة الى الولايات المتحدة وارتفاع اسعاره واسعار المواد الخام الاخرى (مثلا ، ارتفعت اسعار الكوبالت بخمس مرات تقريبا والبلاتين - ٢ مرة والبن - ٢ مرة ، والكافور - ٥ مرات ناهيك عن اسعار الذهب) . وفى سنة ١٩٨٢ انخفضت حصة بلدان افريقيا النامية فى استيرادات الولايات المتحدة الى ٦ بالمئة (٤) .

وتستخدم الصلات الاقتصادية ، بنشاط ، لتعزيز مواقع الولايات المتحدة ، عموما ، فى القارة . وتعول واشنطن على ان تنعكس تبعية بلدان افريقيا الاقتصادية المشددة للولايات المتحدة على النهج السياسى الخارجى الذى تتبعه هذه البلدان . واخذت الاحتكارات الامريكية ، بعد ان ثبتت مواقعها فى صراع المزاومة الحاد مع الشركات الاوربية ، تزيد توظيفات رساميلها فى افريقيا بسرعة .

ان نقاط الاستناد القوية التى أقامتها الشركات الامريكية فى القارة الافريقية عن طريق التوظيفات الاساسية (على شكل فروع وشركات بنات وشركات مختلطة بمساهماتها) تساعد ، بدرجة كبيرة ، الى جانب ضمان المواد الخام المعدنية للاقتصاد الامريكى ، على تعزيز مواقع الاحتكارات الامريكية فى بلدان افريقيا ، وعلى ابقاء هذه البلدان فى مدار الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وبالإضافة الى ذلك ، تغدو البلدان الافريقية ، شأنها شأن البلدان النامية الاخرى ، فى ظروف اشتداد المنافسة فى الاسواق العالمية ، المشتري المتزايد الاهمية للبضائع الامريكية . وتعيد الاوساط الحاكمة فى واشنطن النظر تدريجيا فى الموضوعة القائلة بان المصالح الاقتصادية الرئيسية للولايات المتحدة الامريكية تكمن فى جنوب افريقيا . واخذت الحكومة الامريكية والشركات الامريكية المتعددة الجنسية ، التى تواصل

تطوير التعاون الشامل مع النظام العنصرى فى جمهورية جنوب افريقيا وتستورد من هناك المواد الخام المعدنية الثمينة، تقيم فى الوقت الحاضر علاقات واسعة مع بلدان افريقيا كثيرة، وبالدرجة الاولى، مع البلدان التى تم فيها العثور على مكان غنية من ثروات باطن الارض.

فمن عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨١ اردادت الاستثمارات الامريكية المباشرة فى افريقيا بسبع مرات. وحتى بداية عام ١٩٨٢ بلغت (بضمنها فى جمهورية جنوب افريقيا) قرابة ٧ مليارات دولار، مما يشكل ما يزيد قليلا على ٣ بالمائة من مجموع الرساميل الامريكية الموظفة فى الخارج. علما بأن الاستثمارات الامريكية المباشرة فى بلدان افريقيا بلغت ٤٢٨٢ مليون دولار وفى جمهورية جنوب افريقيا ٢٦٣٦ مليون دولار (٥).

وتسعى الاحتكارات الامريكية الى توظيف رساميلها، اساسا، مع ضمان الحصول على فائض الارباح، ولهذا فليس من قبيل الصدفة ان بلغت حصة استخراج النفط الافريقى العالى الربعية، فى نهاية عام ١٩٧٥، ما يربو على ٥٥ بالمائة من المجموع العام لاستثماراتها المباشرة. ومما له دلالة ايضا الحقيقة التالية: اذا كان النمو العام للتوظيفات الاساسية فى افريقيا خلال فترة ١٩٥٠ - ١٩٨١ يبلغ ٤٨ مليار دولار، فان الارباح، خلال نفس الفترة، بلغت ١٢ مليار دولار (٦). ولا بد من الاشارة، فى هذا المجال، الى ان المعدل الوسطى للربح من استثمارات الاحتكارات الامريكية فى افريقيا هو اعلى بمرّة ونصف تقريبا بالمقارنة مع بقية مناطق العالم.

وبالاضافة الى صناعة النفط، وظف قسم كبير من الاستثمارات الامريكية التى بلغت، حتى بداية عام ١٩٨٢ مقدار ٢٧٣٢ مليون دولار، فى صناعة التعدين وكذلك فى الصناعة التحويلية بالقارة الافريقية (٧).

وتفرد الاوساط الامريكية الحاكمة فى مخططاتها الاقتصادية

والسياسة ازاء افريقيا مكانة خاصة الى نيجيريا . ففى واشنطن ينطلقون، قبل كل شىء؛ من ان نيجيريا هى اكبر شريك تجارى - اقتصادى للولايات المتحدة وتتبعوا المرتبة الاولى فى تجارتها مع افريقيا والمرتبة الثانية، بعد جمهورية جنوب افريقيا؛ من حيث حجم توظيفات الرساميل الامريكية فى هذه القارة وواحدة من المراتب البارزة وسط البلدان المصدرة للنفط الى السوق الامريكية . وتفيد المعطيات الامريكية بان اهمية نيجيريا الاقتصادية بالنسبة للاحتكارات الامريكية ستزداد فى الثمانينات الى حد كبير .

ويحظى نهج الادارة الرامى الى تطوير التعاون الامريكى - النيجيرى بدعم ممثل على عالم رجال الاعمال فى الولايات المتحدة . وفى ايلول عام ١٩٧٩ تم بمساهمة يانغ المندوب الدائم السابق للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة توقيع عقد لبناء مصنع لانتاج الاسمدة فى نيجيريا كلفته ٣٤٠ مليون دولار من قبل شركة "بولمان كيلوغ" الامريكية . ويعكس ما يربو على ٢٠ شركة اخرى ، وبضمنها "روكويل انترنشنل" و"جنرال اليكتريك" ، على دراسة قضية الاستثمارات فى مشاريع نيجيريا . ولغاية عام ١٩٧٩ بلغ الحجم العام للاستثمارات الامريكية فى نيجيريا ١٢ مليار دولار، مما يزيد أكثر بمرتين قياسا الى المعطيات التقديرية للتوظيفات الاساسية الامريكية فى اقتصاد نيجيريا عام ١٩٧٦ .

ومن اصل ١٩ شركة اجنبية تشتغل باعمال التنقيب عن النفط واستخراجه فان ١١ منها هى شركات أمريكية . وتبلغ حصة الاخيرة ٣٠ بالمئة من النفط المستخرج فى هذه البلاد . واشترت الولايات المتحدة من نيجيريا ما يزيد على ٤٠ بالمئة من النفط المستخرج هناك . وشكل النفط النيجيرى حتى بداية الثمانينات نسبة ١٣ بالمئة من الاستيرادات الامريكية من النفط و٦ بالمئة من اجمالى استهلاك النفط فى الولايات المتحدة . وقدرت استيرادات النفط النيجيرى الى الولايات المتحدة فى سنة

١٩٧٨ بـ ٤٢ مليار دولار. وازدادت أهمية نيجيريا بصفقتها
مصدرا للنفط الى الولايات المتحدة اكثر من ذي قبل بعد ايقاف
توريد النفط الايرانى بنتيجة الثورة فى ايران عام ١٩٧٩. وفى
سنة ١٩٨٠ اصبحت استيرادات النفط النيجيرى تقدر بـ ١٠٨ مليار
دولار (٨).

وفى سنة ١٩٨٠ بلغت صادرات الولايات المتحدة الى نيجيريا
١٨ مليار دولار، اما استيراداتها منها فقد بلغت ١١
مليار دولار. غير ان الاحتكارات النفطية الامريكية قلصت ،
بدرجة كبيرة، فيما بعد مشتريات النفط من نيجيريا وباتت
تمارس الضغط على هذه البلاد لى تخفض اسعار النفط. وقد ادى
هذا الامر الى صعوبات اقتصادية كبيرة بالنسبة لنيجيريا .
وتشهد على اشتداد نشاط الرأسمال الامريكى فى نيجيريا
الحقائق التالية : ينص البرنامج الجديد للتوظيفات الاساسية
لشركة "غالفا" على زيادة الاستثمارات فى اقتصاد نيجيريا حتى
اواسط الثمانينات باكثر من اربع مرات. وتعمل الشركات
الامريكية بحماس كذلك فى الميادين الاخرى للاقتصاد النيجيرى
(الزراعة، النقل، الاتصالات، الطاقة الكهربائية، البناء).
واستقرت فى نيجيريا فروع كبريات البنوك الامريكية التى
تشارك فى رأس المال المساهم لبعض البنوك النيجيرية مثل
"ستاندارد بنك اوف نيجيريا" و"يوناييتد بنك اوف افريكا"
وبنك التنمية الصناعية فى نيجيريا .

ولغرض تعزيز المواقع الاقتصادية، والسياسية فى نهاية
المطاف، للولايات المتحدة الامريكية تستخدم القارة الافريقية،
بصورة فعالة، كسوق واسعة للبضائع الامريكية. فالصادرات
الامريكية الى البلدان الافريقية الواقعة الى الجنوب من الصحراء
زادت فى سنة ١٩٧٨ على ٣٥ مليار دولار، مما يزيد بمقدار
٢٧ مرة قياسا الى عام ١٩٧٠ (٣١ مليار دولار). وعلى
العموم بلغت صادرات الولايات المتحدة الى بلدان افريقيا
الاستوائية ٢٢ بالمئة من الحجم العام للصادرات الامريكية .

وتعتبر نيجيريا وجمهورية افريقيا الجنوبية اكبر مستوردين للبضائع الامريكية . وتليهما ساحل العاج، السودان، زائير، ليبيريا، غانا، غابون، كينيا . وتتكون المواد الرئيسية للصادرات الامريكية الى افريقيا من الحبوب ، الرز، معدات البناء والمناجم، الطائرات، السيارات، الجرارات، وسائل الاتصال وغيرها، علما بأن خمس صادرات الولايات المتحدة يتكون من المنتجات الزراعية .

ويشهد على الجمع بين الاهداف الاقتصادية والسياسية لدى صياغة الاستراتيجية الامريكية في افريقيا، كذلك، واقع ان الحكومة واوساط ارباب الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية تبذل جهودا منسقة منتظمة لتوسيع مواقعها في هذه المنطقة . ففي كانون الثانى (يناير) عام ١٩٨٢، مثلا، بعثت الحكومة الامريكية الى افريقيا وفدا كبيرا يضم، بالاضافة الى وزيرى التجارة والزراعة، عددا كبيرا من رجال الاعمال - ممثلى مختلف فروع الاقتصاد الامريكى. وبما ان الادارة الامريكية تركز في سياستها اراء البلدان النامية، أساسا، لا على منحها "المعونة"، بل على تصدير الرأسمال الخاص اليها، فان رجال الاعمال استطلعوا الجو لتوسيع صادرات المنتجات الصناعية من الولايات المتحدة الى افريقيا، وتفقدوا وجود الظروف لتغلغل الشركات الامريكية في الفروع الرئيسية لاقتصاد البلدان الافريقية، وبالدرجة الاولى، في صناعة نفط واستخراج المعادن .

ووضع الوفد نصب عينه هدف البدء بتنفيذ برنامج الادارة الامريكية حيال افريقيا، هذا البرنامج الذى يتمثل احد اقسامه المكونة في تعزيز مواقع رجال الاعمال الامريكيين في القارة، وتمتين الصلات المباشرة مع القطاع الخاص فى البلدان الافريقية، وتقليص مشاركة الولايات المتحدة في برامج "المعونة" الدولية، والامتناع عن تمويل مشاريع الفروع المساعدة، التى لا تجلب ارباحا مباشرة للاحتكارات الامريكية فى البلدان

المذكورة ، وجعل سياسة "المعونة" تقوم على أساس تجارى .
وفى هذا المجال صار التركيز ، بالاولونة الاخيرة ، يجرى ،
اكثر فاكثرا ، لا على الجانب الاقتصادى وحده ، بل وعلى الجانب
العسكرى - الاستراتيجى لهذه "المعونة" . واصبح ينظر الى هذه
"المعونة" فى واشنطن كاداة اضافية لتنشيط توسع الاحتكارات
الامريكية فى افريقيا وتوسيع الصادرات وزيادة التوظيفات
الاساسية الامريكية فى هذه المنطقة .

وتفيد معطيات وكالة التنمية الدولية بان ٧٥ سنت من كل
دولار مخصص لتقديم "المعونة" الاجنبية ، تنفق فى الولايات
المتحدة لدفع قيمة البضائع والخدمات الامريكية . وعدا ذلك
يحصل الولايات المتحدة لقاء القروض والسلف الممنوحة فى اطر
"المعونة" على الفوائد التى بلغت فى سنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ المالية
وحدها ٥١٨ مليون دولار .

ان التعديلات التى ادخلتها واشنطن على سياستها فى
افريقيا على أساس مراعاة التغيرات الجارية فى افريقيا
تنعكس ، كذلك ، فى برامج "المعونة" الامريكية الاقتصادية
والعسكرية الى هذه القارة . وقبل كل شئ ، يبرز للعيان الانتقال
من التركيز على استخدام "المعونة" فى المشاريع الاقليمية
للتنمية ، الامر الذى كانت تتصف به الستينات وبداية السبعينات
الى التعاون مع بعض البلدان الافريقية على أساس ثنائى . وترى
واشنطن ان مثل هذا الموقف سيساعد على ربط البلدان الافريقية
بالولايات المتحدة بصورة اوثق .

ومن الضرورى الاشارة ، ايضا ، الى ازدياد عدد الحاصلين
على "المعونة" الامريكية بالمقارنة مع اواسط السبعينات ،
فاذا كانت "المعونة" الامريكية قد منحت فى سنة
١٩٧٥ / ١٩٧٦ المالية الى ١٠ بلدان افريقيا ، فانها قدمت
طبقا لبرنامج سنة ١٩٨٠ / ١٩٨١ المالية الى ٢٥ بلدا . وخلال
الفترة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٨٠ قدمت الولايات المتحدة الى
البلدان الافريقية ، على هيئة اعانات مجانية وقروض وسلف

لتسديد ثمن الخدمات المقدمة عبر "المعونة" التكنيكية وغيرها، قرابة ١٤ مليار دولار، كانت حصة "المعونة" العسكرية منها تبلغ ٢٥٨٥ مليون دولار. وكانت كبريات الدول التي حصلت على المعونة هي: مصر - ٤٩٠٤ ملايين، المغرب - ١١٠٦ ملايين، زائير - ١٠٢٧ مليونا، تونس - ٨٧٤ مليونا، نيجيريا - ٢٥٤ مليونا، غانا - ٢٤٦ مليونا، ليبيريا ٣٠٣ ملايين وكينيا - ٢٨٤ مليونا (٩). وقد أعلن في الكونغرس الأمريكي، غير مرة، أن كل "المعونة" ينبغي أن تخدم أهداف تعزيز أسس العلاقات الرأسمالية الخاصة في بلدان افريقيا.

وبلغ اجمالي المبلغ الفى طلبته الادارة لغرض تقـديم "المعونة" الاقتصادية والعسكرية الى افريقيا الاستوائية فى سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ المالية مقدار ١٠٨٣ مليون دولار. وهذا المبلغ قسم على النحو التالى: ٢٢٣ مليون دولار للمساعدة على التنمية على أساس ثنائى؛ ٢٢٥ مليون دولار خصص لما يسمى صندوق الدعم الاقتصادى الذى حل محل الصندوق السابق "لدعم الامن". ١٩٢ مليون دولار خصص لبرنامج المعونة الغذائية؛ واخيرا خصص ٢٣٤ مليون دولار طبقا لبرنامج "المعونة" العسكرية لتمويل المشتريات الحربية، ولـ ٨٠٠ مليون دولار لتدريب العسكريين من البلدان الافريقية (١٠).

وقدمت وكالة التنمية الدولية "معونة" اقتصادية الى ٤٥ بلدا افريقيا. وخصص القسم الاكبر من "المعونة" على اساس ثنائى الى السودان (٩٥ مليون دولار)، كينيا (٥٨ مليون دولار)، ليبيريا (٤٤ مليون دولار)، زائير (٢٥ مليون دولار) (١١).

وخصص القسم الاساسى من "المعونة" العسكرية لسنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ المالية الى السودان التى طلبت الحكومة الامريكية من الكونغرس من اجلها ١٠١٧ مليون دولار لتمويل المشتريات الحربية وتدريب العسكريين. والى جانب السودان خصصت "المعونة" العسكرية الامريكية الى كينيا (٢٦٥ مليون دولار)، زائير

(٢١٣ مليون دولار)، ليبيريا (٨١٥ مليون دولار)، الكاميرون (١٠٢ مليون دولار) (١٢). وطبقا لبرنامج تدريب العسكريين قدمت "المعونة"، كذلك، الى تشاد، غابون، غانا، ساحل العاج، ملاوى، مالى، رواندا، السنغال، توغو وفولتا العليا.

وحين دعا وزير الخارجية الامريكى السابق هيغ الى زيادة "المعونة"، على اساس ثنائى، وانطلاقا من الانتقاء الدقيق والصارم للمرشحين للحصول عليها، وحين ناشد الادارة "موازنة" القرارات بكل دقة، فانه كان يقصد، بالدرجة الاولى، بلدان افريقيا التى تمسك بزمam السلطة فيها القوى الرجعية المتمسكة بالاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الامريكية. فهذه القوى تؤيد السياسة الامريكية الرامية الى تشديد حدة التوتر الدولى، وبضمنه فى المنطقة الافريقية، والى استحداث سباق التسلح والمجابهة والتهديد ازاء الاسرة الاشتراكية العالمية والدول الفتية ذات التوجه الاشتراكى.

ويؤكد ذلك قانون "المعونة" الى الدول الاجنبية الذى وقع من قبل الرئيس ريغان فى التاسع والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٨١. وبموجب هذا القانون تمنح هذه "المعونة" بالدرجة الاولى الى البلدان النامية، ومنها الافريقية، التى تتميز سياستها بمعاداة الشيوعية بضراوة، والمسنعة، فى اية لحظة، للانضمام الى "الحملة الملبية" التى اعلنها رونالد ريغان ضد الشيوعية وحركة التحرر الوطنى.

وخلال السنوات الاخيرة تقوى الجانب السياسى - العسكرى فى سياسة الولايات المتحدة فى افريقيا. وقد باتت اراضى عدد من البلدان الافريقية والطرق المائية حول افريقيا (البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والمحيط الاطلس والمحيط الهندى) ندرج من قبل البنتاغون ضمن مخططات الاستراتيجية العسكرية. ومن هنا ولد سعى الولايات المتحدة المحموم، استنادا الى "المعونة" المالية والعسكرية المقدمة، بالدرجة الاولى، الى الانظمة الرجعية، الى توسيع التواجد العسكرى فى مناطق القارة

الافريقية الهامة استراتيجيا وتأمين طرق النفاذ المضمونة الى مصادر النفط في افريقيا والشرق الاوسط.

وعليه، فان توسع الرأسمال الامريكى يخلق رأس جسر اقتصاديا لزيادة النشاط السياسى للولايات المتحدة الامريكية الرامى الى تقويض حركة التحرر الوطنى واستعادة وتقوية تبعية بلدان افريقيا للامبريالية. وفى الوقت ذاته يعتبر هذا التوسع العقبة الرئيسية بوجه التطور المستقل والتقدمى للبلدان الافريقية.

ان تحليل الاشكال المختلفة لنشاط الرأسمال الامريكى فى افريقيا يظهر بان اهدافه الاستعمارية الجديدة وجوهرة الاستغلال لا تزال ثابتة. ومع ان الامبرياليين مضطرون الان للعمل بمهارة اكبر والنهب بشكل مموه اكثر من السابق، الا ان محاولاتهم هذه محكوم عليها بالفشل، وذلك لانها تتعارض مع المصالح الجذرية للبلدان الافريقية التى تستند فى نضالها المعادى للامبريالية الى مساعدة ودعم حلفائها الاوفياء - دول الاسرة الاشتراكية.

الهوامش

(١)
Agency for International Development. Congressional Presentation. Fiscal Year 1980, Main Volume.

(٢)
Highlights of U.S. Export and Import Trade. Dec. 1981. يظهر مصدر اخر وهو Statistical Abstract of the

U.S., 1981, p. 846. ان الاستيرادات من افريقيا فى سنة ١٩٨٠

بلغت ٢٢٣ مليار دولار.

(٣)
Financial Times, London, April 4, 1981, p. 4.

(٤) حسب استنادا الى Highlights... December 1982.

(٥)

U.S. Business Investments in Foreign Countries, 1960, p. 92. Survey of Current Business, Vol. 62, No. 8, August 1982, p. 22.

(٦) حسب استنادا الى

Survey of Current Business, No. 8, Aug. 1982, p. 22. Statistical Abstract of the United States, 1981, p. 836; Ibidem, 1980, p. 865.

Survey of Current Business, No. 8, Aug. 1982, (٧) p. 22.

(٨)

Control Bank of Nigeria. Annual Report of Nigeria. Annual Report and Statement of Accounts for the Year ended 31st December 1980. Lagos, 1981, p. 94.

Statistical Abstract of the United States, (٩) 1981. Wash., 1981, pp. 839, 841.

(١٠)

Foreign Assistance and Related Agencies. Appropriations for 1983. Hearings before a Subcommittee of the Committee on Appropriations. House of Representatives, Part 2, AID, Wash., 1982, p. 188.

Ibid., 187-188. (١١)

Foreign Assistance and Related Agencies. (١٢) Appropriations for 1983. Hearings before a Subcommittee of the Committee on Appropriations. House of Representatives. Part 4, AID, Wash. 1982, pp. 187-188.

تغلغل الاحتكارات الامريكية

ميخائيل اوتشكوف

دكتور فى العلوم الاقتصادية

يرسم البيت الابيض سياسة الولايات المتحدة الامريكية حيال البلدان المتحررة ومنها الافريقية بالتعاون الوثيق مع مثلى كبريات الاحتكارات الصناعية - التجارية والمالية - المصرفية ، ويضفى تحالف الدولة الاحتكارى على هذه السياسة نزعة عدوانية ، لا مثيل لها من قبل ، فى تحقيق التوسع ومقاومة نضال البلدان المتحررة فى سبيل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد مقاومة فعالة . وتهدف هذه السياسة باصرار الى بلوغ لا الانسراض الاقتصادية فحسب ، بل والسياسية والاستراتيجية - العسكرية والايديولوجية ايضا .

فى الثمانينات اشتدت ، بصورة ملحوظة ، فسى سياسة الاستعمار الجديد التى تتبعها الولايات المتحدة اهمية الجانب الاقتصادى - التجارى ، الامر الذى يعزى الى محاولات تعزيز مواقع الاحتكارات الامريكية فى البلدان المتحررة وبضمنها الافريقية . وفى هذا المجال تثير اهتماما خاصا لدى الاحتكارات الامريكية البلدان التى تمتلك موارد غنية من النفط والمواد الخام المعدنية واسواق تصريف قابلة للتوسع وتتمتع بوضع جغرافى مناسب ويتوفر فيها مناخ استثمارى ملائم

وتتجه وجهة موالية للغرب فى السياسة الخارجية وتسعى الى تعزيز اسس العلاقات الرأسمالية الخاصة .

ان اهتمام الادارة والاحتكارات الامريكية المتزايدة ببلدان افريقيا المتحررة يعزى ، كذلك ، الى المصاعب الكبيرة التى يعانى منها الاقتصاد الأمريكى: التقدم الطفيف للغاية فى تطوير الانتاج الاجتماعى، انخفاض حصة الولايات المتحدة فى الصادرات العالمية خلال السنوات العشر الاخيرة من ٣٠ الى ٢٠ بالمئة، التضخم، ازدياد البطالة باستمرار، انخفاض مستوى المعيشة، تكاثر ديون الدولة، تردى وضع الميزان التجارى وميزان المدفوعات، واشتد، بدرجة كبيرة ايضا صراع المزاومة فى الاسواق العالمية بين احتكارات الدول الرأسمالية الرئيسية المتحالفة فى كتل عسكرية وسياسية . وتتهم الاحتكارات الامريكية شركاءها التجاريين بانهم يقيمون حواجز من التعريفات وغير التعريفات على طريق الصادرات الامريكية ويشددون سياسة الحماية الجمركية .

ولغرض الحصول على تسهيلات ضريبية وطلبات اضافية وزيادة الاعانات من جانب الدولة يسعى ممثلو المجمع العسكرى الصناعى، عن قصد، الى رسم لوحة كئيبة عن تبعية الاقتصاد الأمريكى المتزايدة لاستيراد النفط والانواع النادرة من المواد الخام المعدنية، ولاسيما من البلدان المتحررة . وهم يربعون الادارة الامريكية بـ "الخطر السوفيتى" الموهوم للاستيلاء على منابع النفط وموارد المواد الخام فى البلدان المذكورة، وبخاصة، فى افريقيا .

بالطبع، ان الاوساط الاحتكارية تميل انطلافا من مصالحها الخاصة الى كل صنوف المبالغات، وفى الوقت ذاته تتيح الاحصائيات تقديم لوحة موضوعية فى هذا المجال . وبالرغم من ان الولايات المتحدة تؤمن لنفسها النفط والمواد الخام المعدنية من مصادرها افضل من اى بلد رأسمالى اخر فأنها مع ذلك سدت فى نهاية السبعينات اكثر من نصف حاجاتها الى ٩ من اصل ١٢ نوعا من

المواد الخام المعدنية الأكثر ضرورة بالنسبة لها عن طريق الاستيراد من البلدان المتحررة .

لقد اوصى هيغ حين كان وزيرا للخارجية الرئيس ريغان بايلاء اهتمام خاص الى تقوية المواقع الامريكية فى البلدان المتحررة الغنية بالنفط والمواد الخام المعدنية والسعى الى ادخالها فى "منطقة المصالح الهامة حيويا" للولايات المتحدة الامريكية . وزعم بان افريقيا اصبحت منبعاً لتوريد النفط والمعادن الضرورية لصناعة الطائرات والصواريخ والالات الحاسبة الالكترونية وغيرها . وان "فقدانها قد يسفر عن اوفخمة العواقب بالنسبة للنظام الاقتصادى والدفاعى القائم" (١) .

غير ان المغزى الحقيقى لسياسة الولايات المتحدة فى افريقيا يكمن فى محاولة حل مهمة شاملة : ضمان الوقود والمواد الخام لاقتصادها من اجل زيادة القدرة العسكرية واتباع سياسة امبريالية عدوانية كونية للسيطرة على العالم وخسب ظروف اكثر ملائمة للاحتكارات الامريكية بغية الاستغلال الاقتصادى للدول الافريقية وزيادة الارباح الفاحشة .

وتشير افريقيا الاهتمام لدى الاحتكارات والحكومات الامريكية ، بالدرجة الاولى ، بصفاتها مستودعا غنيا للثروات الطبيعية . فحجمتها تبلغ قرابة ٣٠ بالمئة من الموارد العالمية . ونعترف الاوساط الامريكية الحاكمة صراحة بانها حان الوقت لتغلغل الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات ، بصورة مكثفة ، فى اقتصاد البلدان الافريقية بهدف الاستحواذ على الانواع الأكثر ندرة - الموارد المعدنية ، وبالدرجة الاولى ، النفط والكوبالت ومعدن الكروم والمنغنيز والفاناديوم والبلاطين والذهب وهلمجرا . واشتدت الضجة حول هذه القضية بعد وصول ادارة ريغان الى السلطة . ومما يدل على ذلك بكل اقناع هو استثمار ابار النفط ومكامن المعادن التى اكتشفتها الاحتكارات الامريكية واعمال التنقيب الجيولوجى المكثفة التى تقوم بها عن مكامن جديدة .

ان المتكهنين الامريكيين فى مجال تخطيط تزويد الاقتصاد
بموارد الطاقة والمواد الخام كانوا قد نصحوا ادارة البيت
الابيض فى نهاية السبعينات بايلاء بالغ الاهتمام الى مشاركة
الاحتكارات الامريكية فى استقصاء بواطن ارض افريقيا
واستغلال الثروات الطبيعية هناك. وأكدوا بهذا الصدد على انه
سيكون بالمستطاع عند صرف نفقات مالية غير كبيرة نسبيا
لهذا الغرض توفير الثروات الطبيعية الامريكية .

وان المنافحين عن الاحتكارات الامريكية يشيرون على
الادارة بالعمل بجرأة وحزم اكبر وبنزعة عدوانية مع الاخذ
بالحسبان استفحال الصراع بين الدول الامبريالية من اجل اعادة
تقسيم مجالات النفوذ . ويوصون البيت الابيض بان يتذكر دوما
سياسة " السفن الحربية " ووسائل الضغط العسكرية ، ابتداء من
اقامة القواعد العسكرية على اراض افريقيا وحتى التدخل
المسلح المباشر فى شؤون الدول ذات السيادة . وفى هذا المضمار
يجرى الرهان علنا على الانظمة الرجعية المعادية للشعب والتي
تعيّلها باستمرار اعانات البيت الابيض المالية وتهياب شعوبها
اكتر من تخوفها من التوسع الامبريالى . وهذه الانظمة التى
تنحو منحى مواليا للرأسمالية توجه تطور بلدانها باتجاه
مواصلة التقارب مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى والارتباط
باقتصاد الولايات المتحدة الامريكية .

ان وصايا اوساط الدولة الاحتكارية هذه تجد لها فى
واشنطن تربة ملائمة . فهنا يعلنون جهارا ان البلدان
الافريقية ينبغى ان تصبح " مؤخرة للغرب فى الصناعة والمواد
الخام " وجناحا جنوبيا لحلف الناتو العدوانى وظهيرا فى
تطبيق سياسة معاداة الشيوعية . ويجب عليها ، حسب رأى البيت
الابيض ان " تكمل " من كافة النواحي الدول الرأسمالية وتعزز أسس
الانتاج الرأسمالى وتبنى فروع الاقتصاد التى تنسجم مع
مصالح الدول الامبريالية .

ويؤكد صانعو سياسة الاستعمار الجديد المعاصرة مسن

الامريكيين على ان الولايات المتحدة ليست مستعدة لـ "مساعدة" البلدان المذكورة بفتح اسواقها الداخلية امام صادراتها الا في حالة ما اذا وافقت هذه البلدان على "المنطق" المذكور لتطورها الاقتصادي - الاجتماعي. وهذا هو سعى واضح من جانب الولايات المتحدة الى فرض "قواعد السلوك" على البلدان الافريقية ذات السيادة واعطاء الوصفات بصدد الكيفية التي ينبغي ان تعيش بها .

لقد صاغ كروكير مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون افريقيا المهام الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في افريقيا على النحو التالي:

- استمالة بلدان القارة باصرار الى التعاون الوثيق مع الغرب ، وبالدرجة الاولى، مع الولايات المتحدة الامريكية، واعاقة البلدان الاشتراكية بشتى السبل، عن تطوير صلاتها مع الدول المتحررة الفتية؛

- تقديم المساعدة اساسا الى "الاصدقاء المجربين" اى الى الانظمة العسكرية المستبدة؛

- ضمان اسواق التصريف والمنافذ الى الانواع النادرة من المواد الخام العسكرية - الاستراتيجية لاحتكارات الولايات المتحدة؛

- تقديم "المعونة" الاقتصادية والتكنيكية الى البلدان الافريقية السائرة في طريق التطور الرأسمالي؛

- ايلاء انتباه خاص الى صيانة وتعزيز الرأسمالية في جمهورية جنوب افريقيا - معقل الامبريالية في القارة والقاعدة الهامة للغاية في مخططات الاستراتيجية العسكرية الكونسيية للولايات المتحدة الامريكية والنااتو (٢) .

وحسب رأى كروكير يمكن لسياسة الولايات المتحدة فسى افريقيا ان تتعرض للخطر لا من جانب الدول الاشتراكية فحسب ، بل ومن جانب حلفاء الولايات المتحدة - بريطانيا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية واليابان التى تسعى بنشاط الى

اعادة اقتسام مجالات النفوذ الامبريالى فى افريقيا واستعادة
المواقع التى فقدتها سابقا . ويتوقف مستقبل الاحتكارات
الامريكية فى افريقيا ، حسب رأى الباحثين الامريكيين ، على
تحالف الادارة المتبن مع كبار رجال الاعمال وعلى مدى
امكانية تأثيرها على تطور القطاع الخاص فى البلدان الافريقية
وزيادة عدد البلدان المستعدة منها للتوجه نحو الرأسمالية
وتعزيز الصلات مع الولايات المتحدة الامريكية .

ويوجد كذلك رأى مفاده انه لاداعى لان يتخوف رجال
الاعمال الامريكيون من التعاون مع قطاع الدولة فى البلدان
الافريقية السائرة فى طريق التطور الرأسمالى . لقد اظهرت
الممارسة ان حالات رفع التأمين عن شركات الدولة واعادتها الى
القطاع الخاص بمشاركة رأس المال الاجنبى وجعل المشاريع غير
الريعية ملكية رأسمالية خاصة باتت غير نادرة . ومن هنا
تنبثق المهمة الرئيسية - الاسهام بشتى السبل فى خلق بيئة
رأسمالية خاصة . وهذه البيئة تولد لدى رجال الاعمال
الامريكيين ، بدورها ، الامال بالتغلغل فى فروع الاقتصاد
البالغة الاهمية ، وبخاصة صناعة النفط واستخراج المعادن
وتكربر النفط وغيرها من فروع الصناعة .

ان نهاية السبعينات وبداية الثمانينات على الاخص تتميز
بازدياد توسع الولايات المتحدة الاقتصادية فى افريقيا . وتشهد
على ذلك الجولات العديدة لممثلى رجال الاعمال الامريكيين
ومؤسسات الدولة والادارة الدبلوماسية والبنقاغون الى هناك .
وسجى عمل دائب لجس النبض ، سواء لتمتين الصلات القائمة او
اقامة صلات جديدة . وتعقد اتفاقيات تنص على منح الشركات
الامريكية امتيازات للقيام باعمال التنقيب الجيولوجى بهدف
البحث عن النفط والغاز والمعادن واستثمار الموارد المكتشفة .
وتوقع اتفاقيات ثنائية حول تقديم الولايات المتحدة القروض
والسلف والاعانات المجانية الى البلدان الافريقية المناسبة
(لقاء ننازلات من جانب الاخيرة) .

ويجرى بصورة مكثفة ، خصوصا ، توسع الولايات المتحدة الأمريكية فى بلدان افريقيا التى اختارت الطريق الرأسمالى وبدأت الان فى حومة المصاعب المالية الناجمة عن انخفاض وتائر التنمية وازدياد الديون الخارجية والنقص فى توظيفات الرساميل وانخفاض الايرادات من العملات الصعبة .

لقد زار روكفلر الرئيس السابق لادارة "تشيز" منهاتن بنك" عددا من البلدان الافريقية عام ١٩٨٢ واطلع هناك على امكانيات نوظيفات رساميل رجال الاعمال الامريكيين . واعترف روكفلر بان افريقيا هى عبارة عن حقل منمر للنشاط بالنسبة للاستثمارات الامريكية . غير ان الحصول على الارباح يقتضى بعض الوقت . وبرأيه ان رجال الاعمال الامريكيين لن يندفعوا اذا ما زادوا من توسعهم فى افريقيا . وزار الوفد الصناعى - التجارى والمصرفى الذى ترأسه روكفلر ، اساسا ، البلدان الافريقية ذات التوجه الرأسمالى وذات القطاع الخاص المتطور نسبيا . وللاحتكارات الامريكية صلات عمل مع جميعها . وتعتبر هذه البلدان الاهداف الرئيسية للتوسع الاقتصادى الامريكى . ونظرا لوضعها المالى العصبى فهى مضطرة للمساهمة وخلق ظروف استثمار ملائمة لزيادة تدفق رأس المال الامريكى الخاص . وتسعى بمساعدته الى تعزيز القطاع الخاص لديها واجراء اصلاحات بهدف تطوير اسلوب الانتاج الرأسمالى الخاص .

ان لسياسة "الانفتاح" التى اعلنت فى مصر ابان السادات اكبر الدلالة فى هذا المجال . فالحكومة المصرية ، التى كانت تأمل فى الحصول على قروض وسلف امريكية جديدة وعلى الاسلحة ، منحت الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٨٢ حقوقا اقتصادية استثنائية . وناهيك عن التسهيلات الضريبية وحق التعجيل باستهلاك الارصدة الاساسية والحركة الحرة للرأسمال وما شابه ساوت الحكومة المصرية بين المواطنين المصريين والامريكيين فى المجال الاقتصادى . وعلى وجه التحديد تضمن للمواطنين الامريكيين حرية امتلاك ملكية خاصة على اراضى مصر ودخول

البلد دون عائق وحق الحصول على القروض فى البنوك المحلية وشراء قطع الاراضى وبناء المشاريع وهلمجرا . ووقعت الحكومة المصرية مع الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية حول التخلي عن حق تأمين الممتلكات الامريكية المنقولة وغير المنقولة . والانكى من ذلك لا تخضع الشركات الامريكية من الان فصاعدا لدائرة اختصاص المحاكم المحلية .

وسارت على نفس الطريق، كذلك ، حكومة السودان التى اعلنت سياسة " الانفتاح " وعن تكوين " مناطق التجارة الحرة " . ويكمن الغرض من هذين التدبيرين فى تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية الخاصة . وتخلت حكومة السودان عن سياسة تأمين ملكية الشركات الاجنبية وتعهدت بحماية حقوقها وضمان حرية حركة رأس المال ونقل الارباح الى الخارج دون عائق .

تتميز بمثل هذه السياسة الاستثمارية البلدان الافريقية التى تتولى السلطة فيها الانظمة الدكتاتورية العسكرية . وهى تتبع نهجا مواليا للغرب فى سياستها الخارجية وتتمتع بامكانية الحصول على القروض والسلف الخارجية وتتقبل، عن طيبة خاطر، الهبات والرشوات من الشركات المتعددة الجنسيات وتغتنى وتنسى مصالح الجماهير الشعبية وتخلق للاحتكارات الاجنبية وضعا ملائما للحصول على ارباح فاحشة ونهب الثروات الوطنية واستغلال بلدانها اقتصاديا .

وتشجع بعض البلدان الافريقية المنتجة للنفط ، عن وعى، توظيف الدولارات النفطية فى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا . وبذلك تساعد على تعزيز المواقع الاقتصادية - المالية للدول الامبريالية وتحسين موازين مدفوعاتها وتوسيع سوق الرساميل مما يلحق الضرر باقتصادها هى نفسها . ولا يثير الاستغراب ان الاوساط القيادية الامريكية بالذات زادت بصورة ملحوظة ، ولاسيما فى الثمانينات، اهتمامها بتوسيع تغلغل الاحتكارات ، بالدرجة الاولى، فى البلدان الافريقية المنتجة للنفط والمواد الخام وذات التوجه الرأسمالى .

وبهدف تعزيز مواقع الاحتكارات الامريكية فى البلدان المذكورة تستخدم اشكال جديدة اكثر دقة للاستعمار الجديد . وتنكيف الاحتكارات الامريكية بسرعة مع التغيرات الجارية فى البلدان المنتجة للنفط ، وخاصة ، مع نشاط شركات النفط الوطنية الحكومية المؤسسة هناك . وغالبا ما تتميز الاخيرة بضعف قاعدتها المادية - التكنيكية وغياب التكنولوجيا العصرية لاستثمار الابار والنقص فى المهندسين والمدراء الماهرين فيها وهلمجرا . وكثيرا ما تقيم الشركات النفطية الامريكية المتعددة الجنسيات علاقات تعاقدية مع البلدان المنتجة للنفط وتأخذ على عاتقها القيام بدور وكلائها وتقدم لها خدمات مختلفة لقاء عمولة .

ولا يثير القلق لدى الشركات المتعددة الجنسيات واقع ان ابار النفط تبقى ملكا للبلدان المذكورة . وان العقود تساعد الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات على الاحتفاظ بحق شراء النفط الخام لامد طويل لقاء الخدمات المقدمة بأجور تسهيلية . والجديد فى توسع الشركات المتعددة الجنسيات يكمن ، حاليا ، فى تحويلها من مالكة لابر النفط (على مدى فترة الاستئجار) الى مقاوله للشركات النفطية الوطنية فى البلدان الافريقية . وهى تزودها بالتكنولوجيا وتطلعها على خبرتها الانتاجية على شكل خدمات وتحصل لقاء ذلك على ضمانات لشراء القسم الاساسى من النفط المستخرج .

ولئن كان مجال الانتاج هو المجال الرئيسى للتوظيف المربح لرأسمال الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات سابقا فسان مجال التداول (وبالذات بيع النفط الخام فى البلدان الرأسمالية والمتحررة) قد تحول ، نظرا لتشديد الرقابة على نشاط الشركات المتعددة الجنسيات من قبل البلدان المنتجة للنفط ، الى المصدر الاساسى للثراء فى الظروف الدولية التى تغيرت ، بدرجة كبيرة . ان الاقتصادى الأمريكى ليفى الذى يعكف على بحث قضايا تكيف الشركات النفطية الامريكية المتعددة الجنسيات مع التغيرات

الحاصلة فى الصناعة النفطية بالبلدان المتحررة وصف بدقة كافية التحول فى سياسة الاحتكارات النفطية الامريكية على النحو التالى: " ان المهمة الانتاجية الوحيدة تقريبا والتي بقيت لنا عمليا فى المناطق المنتجة للنفط هى دور المقاولين الذين يقدمون خدمات تكنولوجية لقاء اكتساب افضليات معينة على شكل منفذ الى النفط باسعار تحددها حكومات البلدان المنتجة للنفط، غير ان فترة هذه "الافضليات" ووقت منح الامتيازات لاستخراج النفط يمكن ان يلغيا من جانب واحد فى اية لحظة (٣) .

وبذلك ينبغى على الشركات المتعددة الجنسيات ، حسب اعتقاد ليفى، ان تستغل فى عصر الثورة العلمية - التكنولوجية ، فى الوقت المناسب ، تفوقها فى مجال التقدم العلمى - التكنولوجى على البلدان المنتجة للنفط ، ولاسيما فى اعمال البحث والتنقيب وحفر ابار النفط والغاز والادارة العملياتية التكنولوجية لاستثمار ابار النفط ومصانع تكريره .

وطبقا للاتفاقيات الجديدة التى عقدها الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات مع البلدان الافريقية فان نسبة ٦٠ - ٨٠ بالمئة من النفط الخام التى تحصل عليها الحكومات المحلية من حصتها فى المشاركة تسوق من قبل الشركات المذكورة عبر قنوات التصريف الخاصة بها نظرا لعدم وجود شبكة لتوزيعه فى السوق العالمية . ولا يمكن للبلدان المنتجة للنفط ان تبيع، بصورة مستقلة، فى السوق العالمية سوى نسبة ضئيلة من النفط المستخرج .

ولئن اخذت بعين الاعتبار الفترة الحالية لـ "تشبع" السوق العالمية بالنفط تغدو واضحة صعوبة تسويق البلدان المذكورة لحصتها من النفط، وفى هذه الظروف تضطر للجوء الى الشركات المتعددة الجنسيات التى لها صلات متينة مع البلدان المستهلكة للنفط. فلدى الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات مع الكثير منها اتفاقيات تجارية خاصة طويلة الامد فى اطر

الكارتيلات النفطية الدولية .

ولا تزال الاحتكارات النفطية الامريكية التى لم تعد الآن مالكة لآبار النفط تفلح فى فرض سيطرتها القوية على اسواق تصريف النفط فى الكثير من الدول الرأسمالية والبلدان المتحررة فى آسيا وافريقيا . وللشركات النفطية الامريكية المتعددة الجنسيات فى هذه البلدان شبكة خاصة بها لمحطات التزويد بالوقود ومحطات بيع النفط بالجملة والمفروق ومستودعات للاحتياطى من النفط . وتمتلك فى دول كثيرة ، ايضا ، مصانع لتكرير النفط ووحدات معتمدة لنقل الحمولات البعيدة المدى .

ان استخراج النفط فى البلدان المتحررة مربح للغاية بالنسبة للشركات الامريكية المتعددة الجنسيات . وتشهد على ذلك النفقات الانتاجية : يكلف استخراج البرميل الواحد من نفط الشرق الاوسط ٠.٨ ر. - ١.٥ ر. من الدولار ، فى حين يكلف فى الولايات المتحدة الامريكية ٥١ دولار (٤) . واذا نظرنا الى نفقات استخراج النفط فى الاسكا فنرى انها تتجاوز عدة مرات حتى النفقات داخل الولايات المتحدة . كما أن احتمالات العثور على النفط فى البلدان المتحررة تزيد بمرات عديدة وبالتالي يقل كثيرا خطر الخسائر المالية لدى القيام باعمال التنقيب .

ومن الهام الاشارة الى ان الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات كانت تشجع ، على مدى سنوات عديدة ، تصدير رأس المال ، بالدرجة الاولى ، الى بلدان امريكا اللاتينية ، وبدرجة اقل ، الى آسيا واقل من ذلك الى افريقيا . ويعزى هذا الامر الى التقاليد فى سياسة توظيفات الرساميل والتبادل التجارى وبقرى قارة امريكا اللاتينية جغرافيا وباعتبارات اقتصادية (تكاليف النقل للرخصة) وبالمواقف المسيطرة للاحتكارات الامريكية هناك وبمصالح عسكرية - استراتيجية . ونظرا لذلك فان القسم الرئيسى من المواد الخام المصدرة من افريقيا ، خلال السنوات الاولى التى اعقبت الحرب ، كان يوجه ، بالدرجة الاساسية ، الى المتروبولات السابقة (بريطانيا

وبلجيكا وفرنسا) .

وحتى اواسط الستينات ، حين تحررت بلدان افريقية كثيرة من نير الاستعمار ونالت استقلالها ، باتت الشركات تصدر النفط والمواد الخام ، لذلك الى الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان . ومع نمو القدرة الصناعية والاقتصادية للولايات المتحدة لم يكن باستطاعة السوق الامريكية ان تكتفى باستيرادها من آسيا وامريكا اللاتينية فقط . فالتقدم التكنيكي الذى حصل فى صناعة الماكينات والتكنيك الفضائى رفع ، الى حد كبير ، احتياجات اقتصاد الولايات المتحدة الى اليورانيام والكوبالت والبلاتين والفاناديوم والالماس والنيوبيوم وغيرها . وازداد ، خصوصا ، حجم استهلاك معادن الكروم والمنغنيز والنحاس وخامات الحديد والزنك والقصدير .

ان الولايات المتحدة الامريكية ، اذ ترى فى مكان ثرواتها الطبيعية احتياطات استراتيجية هامة "للصالحات الخاصة" ، وتنطلق من النفقات العالية نسبيا لاستخراج النفط والمواد الخام المعدنية لديها ، لا تسرع فى استثمار مكان الانواع المذكورة من المواد الخام النادرة ، بل تفضل استيرادها من البلدان الاخرى ، وبالدرجة الاولى ، من البلدان المتحررة . وظهرت لدى الولايات المتحدة بلدان مصدرة جديدة للنفط والمواد الخام الا وهى البلدان المتحررة فى افريقيا .

ومع تفاقم مشاكل الوقود والمواد الخام فى العالم الرأسمالى أصبحت الاحتكارات الامريكية مضطرة للجوء الى استخدام السلاح الاقوى للتوسع الاقتصادى - اى تصدير رأس المال الخاص بأمل اراحة المنافسين الاوربيين الغربيين فى الصراع من اجل اعادة تقاسم مجالات السيطرة فى البلدان الافريقية المتخلفة اقتصاديا التى هى بأمر الحاجة الى الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة الانتاجية والامتيازات وبراعات الاختراع والتراخيص والاختصاصيين الماهرين .

واعطت أزمة النفط التى عصفت بالعالم الرأسمالى كله وبضمنه

الولايات المتحدة حافظا قويا ، على نحو خاص ، لسياسة زيادة تصدير رأس المال الخاص الى افريقيا . وكانت الجهود الامريكية فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات موجهة نحو تغيير بنية ميزان الوقود والطاقة ونحو تخفيض حصة النفط والغاز الطبيعى فيه بغية تجنب التبعية لبلدان اوبك المنتجة للنفط . وبالرغم من ان الولايات المتحدة تسعى الى زيادة دور الطاقة الذرية والفحم فى الميزان المذكور فان استهلاك النفط والغاز ينمو باستمرار كالسابق .

ويلحظ فى ميزان الوقود والطاقة ، الآن ايضا ، الاتجاه نحو تعزيز مواقع النفط والغاز بصفتها اهم مصدرين للطاقة . فقد بلغ استهلاك النفط فى الولايات المتحدة سنة ١٩٧٩ مثلاً ، ٨٦٨ مليون طن او ٢٥٤ بالمئة من المصادر الاولى للطاقة . وتكمن خاصية التغيرات فى ميزان الوقود والطاقة فى ان الصناعة النفطية الامريكية لا تغطى ، بسبب سياسة تجميد مصادر النفط ، حاجات الاقتصاد اليه . ففي سنة ١٩٧٩ تم استهلاك ٤٢٢ مليون طن من الابار الامريكية . وهذه الكمية تلبى نصف حاجات البلد فقط . وكانت الولايات المتحدة مضطرة لسد النقص فى الحاجة الى النصف الاخر عن طريق الاستيراد من الخارج ، وبالدرجة الاولى ، من البلدان المتحررة .

وتكمن الخاصية الاخرى فى نزوب ابار النفط الامريكية . ولاعتبارات استراتيجية - عسكرية تضع الحكومة الامريكية نصب عينها مهمة توفير النفط الامريكى وزيادة استيراده من الخارج . وفى الوقت ذاته تواصل حربا تجارية لا تعرف الهوادة مع بلدان اوبك سعيا منها الى جعل عرض النفط فى السوق العالمية اعلى من الطلب .

وبالرغم من انه تسنى تخفيض اسعار النفط بعض الشئ ، الا ان المتنبئين الامريكيين يدعون ارباب الاعمال الى عدم الغرور من " الانتصار " المؤقت والاخذ بالمسبان سرعة تطور الاحداث فى الحياة الدولية واحتمال ازدياد النشاط فى اوضاع السوق

ونطاقات الانتاج وارتفاع الطلب على النفط والغاز .
ونظرا لذلك يوصون بمواصلة بذل الجهود فى سياسة تصدير رأس
المال الى افريقيا مذكرين بان النفط والمواد الخام فى افريقيا
تسيل لعاب لا المتروبولات السابقة فحسب ، بل والدول الاوربية
الغربية الاخرى وكذلك كندا واليابان ، الامر الذى سيؤدى حتما
فى المستقبل ، الى اشتداد التنافس من اجل اعادة تقاسم مجالات
النفوذ .

ويظهر تحليل تصدير رأس المال الامريكى الخاص الى بلدان
افريقيا المتحررة بان الاحتكارات الامريكية افلحت فى زيادة
توظيفات الرساميل من ١٦١١ مليون دولار فى سنة ١٩٦٧ الى
٢٧٨٣ مليون دولار فى سنة ١٩٧٧ ، اى بنسبة ٧٣ بالمئة . ولكن
اذا اخذت بعين الاعتبار حصة الولايات المتحدة فى الحصيلة
العامة للاستثمارات الخاصة فى افريقيا فنجد انه لم تطرأ
اية تغيرات عمليا فى سنة ١٩٧٧ بالمقارنة مع سنة ١٩٦٧ .
فمن اجمالى الاستثمارات الخاصة فى افريقيا الذى بلغ سنة
١٩٦٧ مقدار ٦٧٦٠ مليون دولار كانت حصة الولايات المتحدة
١٦١١ مليون دولار اى ٢٣٫٨ بالمئة ، ومن اصل ١١٧٥٣ مليون
فى سنة ١٩٧٧ كانت ٢٧٨٣ مليون دولار اى ٢٣٫٧ بالمئة (٥) .
ان تحليل بنية الاستثمارات الامريكية المباشرة الخاصة
فى افريقيا حسب فروع الاقتصاد يبين بدقة الاتجاهات التى
ظهرت فى سياسة الاستثمار الامريكية فى الخارج ولاسيما فى
البلدان المتحررة . (انظر الجدول رقم ١) .

يتضح من الجدول ان اجمالى الاستثمارات المباشرة الخاصة
فى افريقيا ازداد من ١٤٧ مليون دولار فى سنة ١٩٥٠ الى
٣٧٣٠ مليون دولار فى سنة ١٩٨٠ ، اى ب ٢٥ مرة ، بما فى ذلك
حسب الفروع: فى صناعة النفط ٢٧ مرة وصناعة استخراج
المعادن ١٥ مرة والصناعة التحويلية ٢٨ مرة والتجارة ١٠٫٦
مرة وفى فروع الاقتصاد الاخرى ١٧ مرة . وفى هذا المجال كان
الاهتمام الرئيسى يمار الى توظيفات الرساميل فى صناعة

الجدول رقم ١

بنية الاستثمارات الامريكية المباشرة الخاصة
فى افريقيا حسب فروع الاقتصاد
(فى سنوات ١٩٥٠ - ١٩٨٠ بملايين الدولارات) (٦)

بما فى ذلك حسب فروع الاقتصاد						
السنة	المجموع	صناعة النفط	صناعة استخراج المعادن	الصناعة التحويلية	التجارة	فروع الاقتصاد الاخرى
١٩٥٠	١٤٧	٧٩	٣١	١١	١٠	١٦
١٩٦١	٧٥٩	٣٧٨	٢٣٥	١٠	٢٣	١١٣
١٩٧٠	٢٦١٤	١٩١٤	٢٥٨	١٠٨	٩٢	١٤٦
١٩٨٠	٣٧٣٠	٢٢١٠	٤٦٥	٤٢٥	١٠٦	٢٧٧

النفط واستخراج المعادن، اى ان الهدف كان* يكمن فى تمويل
افريقيا (الى جانب آسيا وامريكا اللاتينية) الى واحد من اهم
مصدري النفط والغاز والانواع النادرة من المواد الخام المعدنية
الى السوق الامريكية .

وتلفت الانتباه القفزة السريعة التى حصلت خلال اعوام
١٩٧٠ - ١٩٨٠ فى توظيفات الرساميل الامريكية فى فروع الصناعة
التحويلية وخاصة فى الصناعة الغذائية وصناعة الماكينات
والميتالورجيا وتكرير النفط وغيرها .

وبعد ان عززت الاحتكارات الامريكية مواقعها فى السوق
الافريقية بدأت بتوظيف الرساميل فى مشاريع شبكة تصريف
البضائع بالجملة والمفرق (المتاجر، المستودعات ، مستودعات
اعادة شحن البضائع) . وفى السنوات الاخيرة اردادت ، بصورة
ملحوظة ، توظيفات الرساميل فى حقل الخدمات (الفنادق، المراكز
السياحية ، شركات التأمين والملاحة وشركات النقل) .

ان الاحتكارات الامريكية ، اذ توظف رأس المال فى افريقيا

تبدى اهتماما لا بمصادر النفط والمواد الخام المعدنية وتزويد السوق الامريكية بها فحسب ، بل انها تعلق اهمية فائقة ايضا على التعويض السريع عن الرساميل الموظفة . وفى المتوسط يفتلفه بدرجة كبيرة ، معدل الربح الذى تحصل عليه الاحتكارات الامريكية فى كل من الدول الرأسمالية والبلدان النامية . وفى سنة ١٩٨٠ مثلا بلغ معدل ربح الاحتكارات الامريكية فى الدول الرأسمالية ١٦ر٦ بالمئة ، فى حين بلغ فى البلدان النامية ٢٤ر٦ بالمئة (٧) .

وتنجم معدلات عالية من الارباح ، على نحو خاص ، عن توظيفات الرساميل الامريكية الخاصة فى افريقيا ، وبصورة ادق ، فى البلدان الافريقية المنتجة للنفط . وفى سنة ١٩٨٠ بلغ معدل الربح فيها ٢٧ر٨ بالمئة . وهذا ما كان يزيد كثيرا على معدل الربح فى البلدان النامية .

وفى اواسط السبعينات كانت ارباح الاحتكارات الامريكية فى افريقيا قد تجاوزت الى ثلاث مرات الرساميل الموظفة (٩١٥ مليون دولار) (٨) . ومن حيث النسبة الى رأس المال الموظف لم يكن الربح الصافى للشركات الامريكية يزيد عن ذلك سوى فى بلدان الشرقيين الادنى والاوسط (الربح الصافى ١٦١٨ مليون دولار من رأس المال الموظف ومقداره ٨٤٥٥ مليون دولار) .

وتعد نيجيريا ، وهى اكبر شريك تجارى للولايات المتحدة الامريكية فى افريقيا اهم هدف للتوسع الاقتصادى الامريكى فى القارة . وهى تحتل المرتبة الاولى فى توريد النفط الخام الى السوق الامريكية . وتساهم الشركات الامريكية بطيبة خاطر ، فى الشركات الامريكية - النيجيرية المختلطة التى وظف فيها ٦٠ بالمئة من رأس المال النيجيرى وتحصل على ارباح عالية وتضمن لنفسها ، وهذا هو الامر الرئيسى ، الممهدات للحصول على النفط الخام بنطاقات واسعة .

وتقوم الشركات الامريكية فى نيجيريا بالتنقيب عن منابع جديدة للنفط واستخراجه وتوريد المعدات وتكرير وخرن النفط

والغاز وبيعهما . وتمارس شركات امريكية اخرى نشاطها فى البناء والصناعة الغذائية والكيميائية وفى اعمال التصميم واحتاج العلف المركز وغيرها .

ويلحق نشاط الشركات الامريكية الضرر الاكبر بالميزان التجارى لنيجيريا الذى يزداد العجز فيه من عام لآخر (حيث بلغ ٧ مليار دولار عام ١٩٧٩ واكثر من ١١ مليار دولار عام ١٩٨١) (٩) . ومع ذلك تجتذب هذه الشركات السوق القابلة للتوسع ومناخ الاستثمار الملائم والتوجه الرأسمالى للبلد . وتعود مكانة هامة فى توسع الولايات المتحدة اقتصاديا فى افريقيا الان كذلك الى مصر وزائير وزامبيا وناميبيا وليبيريا وغيرها من البلدان .

ان الحكومة الامريكية، اذ سعت الى اجتذاب ارباب الاعمال المتوسطين الامريكيين لتوظيف الرساميل فى البلدان الافريقية ذات التوجه الرأسمالى، خلقت نظاما تضمن الدولة بموجبها الاستثمارات الخاصة فى الخارج من كل المخاطر . وفى سنة ١٩٧١ تأسست هيئة متخصصة للاستثمارات فى الخارج (اوبيك) . وفى حالة تأميم ملكية الشركات الامريكية تدفع هذه الهيئة لها تعويضا مناسباً .

وساعدت الحكومة على اعادة تنظيم النظام الضريبى بامل تقديم الامتيازات للشركات الامريكية العاملة فى استخراج النفط والمواد الخام المعدنية فى البلدان المتحررة . وتمنح هذه الشركات فى الولايات المتحدة تخفيضات ضريبية كبيرة . وتحسب ضرائب الدخل التى تدفعها الشركات النفطية الامريكية الى حكومات البلدان المتمررة فى مجموع الضرائب التى تدفعها الى ادارات الضريبة الاتحادية فى الولايات المتحدة الامريكية . وهذا مصدر آخر لاثراء شركات النفط الامريكية .

وتدعم الحكومة الامريكية باستعداد كبير الهجوم الذى تشنه الاحتكارات النفطية ضد بلدان اوبك واوابك وغيرها وتحميها من الملاحقات القضائية على اخلالها بالقوانين

المضادة للتروستات. وبالإضافة الى ذلك توجد لدى الحكومة الأمريكية منظمات خاصة يراد منها تنسيق السياسة الخارجية للشركات الأمريكية، ولاسيما، في مجال الطاقة والمواد الخام. ويشترك في أعمالها مندوبون عن الاحتكارات النفطية الأمريكية. ويتابع هؤلاء نشاط الدولة لكي تأخذ بالحسبان مصالحهم وتدعمهم في مقاومتهم للبلدان النامية المنتجة للنفط ولحركة التحرر الوطني التي تنتقص من مصالح رجال الأعمال الأمريكيين في مجال النفط.

وفي الآونة الأخيرة باتت أوبيك تشجع، بشتى السبل، الشركات الأمريكية على توظيف الرساميل في أعمال التنقيب الجيولوجي واستغلال آبار النفط ومناجم التعدين في البلدان ذات التوجه الرأسمالي (رائير، زامبيا، غابون، الكاميرون، ليبيريا وغيرها) التي تمنح الأجانب، عن طيبة خاطر، التراخيص في الحصول على الامتيازات. فشركة "اموكو"، بعد ان كسبت الدعم من جانب أوبيك واقتنعت بالافاق الجيدة لاستخراج النفط في ليبيريا أصبحت تسعى لنيل موافقة حكومة هذا البلد على البحث عن النفط واستخراجه في سواحل البحر.

وفي المحصلة لابد من الإشارة الى ان توسع الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا في افريقيا قد دخل مرحلة جديدة تتميز بسعى الإدارة من اجل ان تجمع في تغلغلها المتعاضم في افريقيا بين الاهداف القصيرة والطويلة الاجل لهذا التوسع على السواء. ويجرى جس نبض مكثف يهدف الى تعزيز المواقف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية - العسكرية للحكومة والاحتكارات الأمريكية في افريقيا.

ويرى أعضاء الوفود الأمريكية المختلفة الذين زاروا بلدان افريقيا ان الاهمية الدولية الكبيرة لهذه القسامة بالنسبة للعالم كله هي حقيقة ثابتة. ولهذا فهم يوصون الحكومة الأمريكية بان تأخذها بعين الاعتبار في سياستها الخارجية. وبخلاف ذلك يمكن البقاء في الصفوف الخلفية وفي موقف المتفرج

على صراع المزاخمة الجارى من اجل اعادة تقاسم مناطـق النفوذ فى القارة .

وهذا يعنى انه يزداد فى الولايات المتحدة ولاسيما وسط ارباب الاعمال وذوى النزعة العسكرية ادراك اهمية ربط افريقيا بما تتمتع به من ثروات طبيعية وموقع جغرافى فى العالم، ربطا اوثق بمخططات الاستراتيجية الامبريالية الامريكية الكونية ، ومن هنا تنبثق المطالب من جانبهم باتـخاذ تدابير عاجلة لتحديث كافة اوجه سياسة الولايات المتحدة فى افريقيا ولتكييف آلية الدولة الاحتكارية للاستعمار الجديد مع دور بلدان افريقيا الذى تغير الى حد كبير فى الاقتصاد والسياسة العالميين وفى نظام الرأسمالية . وتجرى التوصية باعداد هذه التدابير مع الاخذ بالحسبان، اكثر من ذى قبل، مشاركة الدولة والاحتكارات الامريكية فى العمليات الاقتصادية - الاجتماعية للتحويلات فى البلدان الافريقية باتجاه تعزيز أسس العلاقات الرأسمالية فيها .

الهوامش

"American Opinion", October, 1981, p. 26. (١)

"Africa Report", September-October 1981, p. 6. (٢)

Foreign Affairs, July 1974, p. 693. (٣)

"Middle East and North Africa". 1973-1974, L., 1973, p. 65. (٤)

(٥) حسب استنادا الى:

"Survey of Current Business", Wash., 1977, Aug., p. 44.

يوى. يودانوف. تصدير الرأسمال من اوربا الغربية . موسكو،

١٩٨٠ .

(٦) حسب استنادا الى:

"Multinational Corporations and Developing Countries", N.Y., 1973.

"IPW-Forschungshefte", No. 1, 1982, p. 79. (٧)

"Survey of Current Business", No. 10, 1975, (٨)
p. 62.

"The Financial Times", April 2, 1981. (٩) انظر:

الولايات المتحدة الامريكية -

القوة الرئيسية للاستعمار الجديد

غيورغى روشين
دكتور فى فلسفة
العلوم الاقتصادية.

تفرد لافريقيا مكانة خاصة لا فى مخططات الولايات المتحدة الامريكية فحسب ، بل وفى مخططات الدول الامبريالية الاخرى ايضا . وتكمن الاهداف المحددة لهذه الدول فى الاحتفاظ بامكانية استغلال الثروات الطبيعية والبشرية لافريقيا وابقائها فى فلك الرأسمالية العالمية والحيلولة دون انتقالها الى طريق التطور الاجتماعى التقدمى . وترى الدول المذكورة فى القارة الافريقية اهم احتياط فى الصراع من اجل صيانة النظام الرأسمالى ، وتقوم بكل ما يمكنها من اجل استمالة زعماء البلدان الافريقية ، التى تشكل ثلث اعضاء الامم المتحدة ، اليها ونيل تأييدهم للسياسة الخارجية للامبريالية . ويخص دور هام فى هجوم الاستعمار الجديد على الدول المستقلة الفتية فى افريقيا للتوسع الاقتصادى المكثف .

وفى هذا المجال تشكل الولايات المتحدة - السند الاقتصادى والعسكرى والايديولوجى الاساسى للنظام الرأسمالى العالمى - القوة الرئيسية للاستعمار الجديد فى القارة الافريقية . ولقد اشتد

توسع الامبريالية الامريكية فى افريقيا ، الى حد كبير على وجه الخصوص ، بعد تصفية الانظمة الاستعمارية فى القارة . ورأت واشنطن فى ذلك فرصة مناسبة لاحتلال مكان الاستعماريين القدامى ، وبالدرجة الاولى ، هناك ، حيث تتوفر مصادر غنية للمواد الخام واسواق ذات آفاق رحبة .

لقد كتب سبيرو الخبير الامريكى فى الشؤون الافريقية صراحة يقول " ان "الهجمة" الامريكية على افريقيا تعود الى الضرورة العسكرية والاقتصادية والسياسية لاملأ الفراغ الذى نشأ فى هذه القارة عقب انسحاب الدول الاستعمارية الاوربية . . وينبغى علينا الاستيلاء على قواعدها العسكرية . . . وحماية الرساميل الامريكية الموظفة فى البلدان الافريقية . . . ونمن بحاجة ايضا الى المواد الخام والاسواق الافريقية " (١) .

ويعود لرأس المال الاحتكارى الامريكى دور هام فى اعداد وتطبيق استراتيجية الاستعمار الجديد فى افريقيا . ويؤكد ممثلوه دوما على ان زيادة الاستثمارات فى البلدان النامية تعتبر من المهام الرئيسية للولايات المتحدة الامريكية . ويعتبر تغلغل رأس المال الاحتكارى فى الاقتصاد الافريقى على نطاق واسع ليس مجرد وسيلة لتشديد استغلال افريقيا اقتصاديا فحسب ، بل وواسطة بالغة الاهمية للتأثير الاجتماعى على اختيار طريق ومجرى تطور البلدان المتحررة .

فى الفترة التى اعقبت تصفية الاستعمار كان المقـدار المطلق للتوظيفات الامريكية الخاصة فى القارة الافريقية ينمو باستمرار . فمن عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٨١ ازدادت الاستثمارات المباشرة فى افريقيا (بدون جمهورية افريقيا الجنوبية) من ٣٧٠ الى ٤٢٨٢ مليون دولار ، اى بمقدار ١٢ مرة تقريبا .

ان الاستيلاء على المواقع الرئيسية فى الاقتصاد ، وبالدرجة الاولى فرض السيطرة على مصادر المواد الخام والوقود الثمينة والحصول على اقصى الارباح - ذلك هو الدافع المحرك لرأس المال الاجنبى وبضمنه الامريكى الخاص فى افريقيا . لقد كتبت مجلة

"افريك نوفيل" تقول "ان المبدأ الاساسى لنشاط الاحتكارات الامريكية كان وسيبقى ابدا الحصول على اقصى ما يمكن من الارباح. وهذه الاحتكارات لا توظف رساميلها الا فى البلدان التى تفيدها الصفقات معها ويمكن للاستقرار السياسى فيها ان يضمن ويصون هذه الرساميل الموظفة" (٢). وتؤكد هذا الاستنتاج بنية وجغرافية استثمارات الاحتكارات الامريكية. وحتى نهاية عام ١٩٨١ بلغت استثمارات الولايات المتحدة المباشرة فى صناعة استخراج النفط فى بلدان افريقيا ٦٣ر٨ بالمئة من اجمالى حجمها وفى صناعة استخراج المعـسـادن ١٠ بالمئة والصناعة التحويلية ٤ر١ بالمئة وفى التجارة والمالية والتأمين وغيرها من الفروع الاقتصادية ١٦ر٨ بالمئة (٣). ويجلب قطاع فروع الاقتصاد الاستخراجية بالذات اقصى الارباح لها بنتيجة القيمة البخسة للغاية لقوة العمل والمكانم الغنية، ويضمن المواد الخام الاستراتيجية لسوق الولايات المتحدة الامريكية. وتستورد الولايات المتحدة من افريقيا قرابة ١٠٠ بالمئة من الماس والكولمبيت وزيت النخيل وما يربو على ٥٠ بالمئة من الكاكاو وخشب الابنوس والقطن الطويل التيلة وكمية كبيرة من الذهب والمطاط والرصاص الاسود والنفط. وتريـسـد الاحتكارات الامريكية هنا باستمرار استخراج اليورانيوم. ويمتدح الكثيرون من الاقتصاديين والساسة البرجوازيين دور الاحتكارات الامريكية وغيرها فى النمو الاقتصادى للبلدان المتحررة. ويوردون معطيات عن تطور القاعدة الانتاجية وبعض المناطق الاقتصادية وازدياد تشغيل السكان الاصليين واستخدام المعارف التكنيكية والمنجزات العلمية. ولكن كيف تسير الامور فى الواقع؟

ان تطورا معيناً للقوى المنتجة فى افريقيا بنتيجة نشاط رأس المال الامريكى قد حصل فعلاً. غير ان هذا التطور يتسم بطابع احادى الجانب وغير متوازن. فشركات ما وراء المحيط التى تسعى بالدرجة الرئيسية، الى السيطرة على اكثر قطاعات

المواد الخام غنى فى القارة تعزز فى اقتصاد الدول الفتية التفاوتات البنيوية الموروثة من الاستعمار، والتخصيص الضيق للاقتصاد فى انتاج نوع واحد او نوعين من المواد الخام المعدنية .

ويصلح ان يكون مثالا على ذلك نشاط رأس المال الأمريكى فى غابون، ويعزى تمرّكه فى مجال استخراج النفط والمنغنيز (رسخت مواقعها هنا "غالفا" و"موبيل اويل" و"يوناييتيد ستيتس ستيل" وغيرها من الاحتكارات الأمريكية) الى الأهمية البالغة لهذين النوعين من المواد الخام فى اقتصاد البلاد، ولا يقل دلالة عن ذلك دور الاستثمارات الأمريكية فى ليبيريا، فبعد ان بسطت كونسرنات "ريبوبليك ستيل" و"بيتليهم ستيل" و"فايرستون" وغيرها من الكونسرنات الأمريكية سيطرتها على صناعة خامات الحديد والمطاط فى ليبيريا حولتها الى بلد متخصص فى توريد خامات الحديد والمطاط الطبيعى الى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وتشكل خامات الحديد ٧٥ بالمائة والمطاط ١٢ بالمائة من اجمالى إيرادات ليبيريا من التصدير. ان مثل هذا التطور الاحادى الجانب يجعل بلدان افريقيا ضعيفة ومرتبطة، الى درجة كبيرة جدا، بتقلبات حالة السوق الرأسمالية العالمية، ويغدو عقبة جدية على طريق تقدمها الاقتصادى - الاجتماعى، فقد اشار الاقتصادى الافريقى نغانغو مؤكدا هذه الحقيقة الى "ان الاسراع فى استخراج الثروات من بواطن ارض افريقيا (ان تحويل هذه الثروات صناعات الى منتج جاهز يجرى، بالدرجة الرئيسية، خارج حدود افريقيا) يبقئها فى الوضع التقليدى الذى كان سائدا فى ظل الاستعمار: البقاء مصدرا للمواد الخام للمتروبولات الاستعمارية وسوقا لتصريف البضائع الاستهلاكية الواردة من هذه المتروبولات" (٤). وتعد المشاريع التى يقيمها رأس المال الاحتكارى الأمريكى فى البلدان الافريقية مراكز للانتاج الطبيعى تكنولوجيا . غير انها، كقاعدة، ليست جزءا مكونا للبنية الاقتصادية الوطنية .

وتربط مهامها ، قبل كل شيء ، بالبرنامج الانتاجى للشركات
الام وحاجاتها ، وليس باحتياجات البلدان الغامية .
وتولد اعمال الاحتكارات فى البلدان الافريقية ظاهرة
سلبية تكمن فى تهريب الموارد المالية منها الى الخارج
وحرمانها من قسم كبير من الدخل القومى الذى تنتجه . وذلك
لانه يتعاظم ، الى جانب تراكم الاستثمارات ، ايضا مقدار
الارباح المجنية التى ينقل الجزء الاكبر منها الى الخارج . وفى
مرحلة معينة فان الانتقال المعاكس للموارد على هيئة ارباح
يبدأ بتغطية تدفق رأس المال الجديد حتما ، الامر الذى يفاقم
للغاية مشكلة ميزان المدفوعات .

ان نقص الرساميل الذى يميز اغلبيه البلدان الافريقية
والناجم عن التخلّف يتجدد وبصورة متزايدة بنتيجة تصدير رأس
المال الاحتكارى . وتدل على ذلك دلالة ساطعة المعطيات
الامريكية الرسمية . فاذا كان اجمالى نمو استثمارات
الاحتكارات الامريكية المباشرة فى بلدان القارة (بدون
جمهورية جنوب افريقيا) يبلغ فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨١ مقدار
٤١٢٥ مليون دولار فان ارباح فروع الشركات الامريكية من
توظيفات الرساميل المباشرة فى افريقيا خلال نفس الفترة بلغت
١١١٦٨ مليون دولار ، تم منها تحويل ٨٩٦٠ مليون دولار الى
الولايات المتحدة ودول اخرى . وعليه فان فترة الثلاثين سنة
المذكورة لم تشهد تدفقا لرأس المال من الولايات المتحدة الى
افريقيا ، بل بالعكس ، تدفقا لمبلغ ٤٨٢٥ مليون دولار من
افريقيا الى الولايات المتحدة (٥) .

وهذا المبلغ يعكس المقدار الصافى المستقطع من الدخل
القومى للبلدان الافريقية لصالح رأس المال الاحتكارى الامريكى .
واعيد استثمار جزء من ارباح الشركات هذه (٢١٩٨ مليون
دولار) فى بلدان افريقيا ، اى اعيد توظيفها من جديد . وهذا
يعنى ان تنامي الملكية الامريكية فى القارة يجرى بدون
توريدات فعلية للموارد من الولايات المتحدة الامريكية . وتسفر

عملية اعادة استثمار الارباح عن ان الشركات الاجنبية تبدأ، عقب وقت معين، تعتمد كلياً على ذلك القسم من القيمة الزائدة الذي حصلت عليه من استغلال القوى العاملة المحلية .

ولابد من الاخذ بالحسبان ان تحويلات الاحتكارات للارباح المجنية من التوظيفات الرساميل وتحويلات اجـور الفنيين ومدفوعات التراخيص وغيرها تجرى دوماً بعملة البلد - المستثمر ويتم قسم كبير من التوظيفات الرساميل الجديدة بشكل تصدير بضائعه . وهذا يؤدي حتماً الى نزوب الاحتياطات من الذهب والعملات الصعبة في البلدان النامية وتردى وضعها ويؤول الى العجز في موازين المدفوعات.

ان الاستراتيجية الاجتماعية للاستعمار الجديد الامريكى في بلدان افريقيا المتحررة يحددها تحفيز العلاقات الرأسمالية . ولئن كانت القيادة الاقطاعية والقبلية - العشائرية والاطراف الكومبرادورية تعد، كقاعدة، سنداً للأنظمة الاستعمارية، فان الامبريالية انتقلت الان الى تكتيك دعم البرجوازية المحلية المتنامية والتعاون الاوثق معها . ويجرى ذلك انطلاقاً من ان البرجوازية الوطنية لها مصلحة في التطور الرأسمالى وتسمح للاحتكارات بالتغلغل في بلدانها عن طيبة خاطر . وان رشوة البرجوازية المحلية مباشرة ودعم المشروع الخاص بنشاط وفرض سمات "نمط الحياة الغربى" يخدم اهداف تقوية تأثير الاستعمار الجديد في البلدان الافريقية .

وتشجع الاحتكارات الامريكية، بصورة حثيثة على تنمية العناصر الرأسمالية في افريقيا . ويكمن احد اساليب هذا التشجيع فى بيع الاسهم وسط ارباب الاعمال المحليين واوساط الجيش والاطراف الحكومية . فمثلاً، بيع فى ليبيريا لدى تأسيس شركتى "نشنل اور" و"لايبيريا ماينينغ" لخامات الحديد قسم من الاسهم الى ارباب الاعمال المحليين بشروط تسهيلية ودفعت ٢٠ بالمئة فقط من قيمة الاسهم نقداً . اما القسم المتبقى

فيدفع من ارباح الاسهم اللاحقة . وتم ضم عدد من كبار الموظفين الى مجلس مدراء هاتين الشركتين . وحصل هؤلاء على حزم من الاسهم على شكل هدايا .

وتقوم شركة "فايرستون" الامريكية العاملة فى هذا البلد ايضا ، بهدف تشجيع المشروع الحر ، بتوزيع قطع صغيرة من الاراضى المزروعة بالمطاط على المزارعين الافارقة مجاناً وتعلمهم زراعة الاشجار وتقديم اليهم الادوات والمواد بالدين وتشتري كل المنتج الذى ينجونه . وبذلك تخلق فى ليبيريا ، على حد قول احد رؤساء هذه الشركة "طبقة متوسطة" . وتقدم الاحتكارات النفطية الامريكية فى بعض بلدان غرب افريقيا الاعانة الى الافارقة الراغبين فى امتلاك محطات التزويد بالبنزين .

ونكسب نطاقا كبيرا الاشكال المختلفة لمساعدة الرأسماليين الافارقة . وتأخذ الشركات على عانقها تدريب واعادة تدريب رؤساء المشاريع الخاصة واسداء الخدمات الاستشارية الى ارباب المشاريع المحليين وتأسيس شركات استثمار لتمويل البنزس الصغير والمتوسط وهلمجرا .

ويبرز الاستثمار الجديد الامريكى بشكل مركز فى برامج ما يسمى معونة البلدان الافريقية . وكانت الامبريالية الامريكية هى اول من تسلحت بـ "المعونة" كشكل جديد للتوسع فى الدول المتحررة . وتستغل الولايات المتحدة بنشاط ضعف القدرة الاقتصادية لاجلبيية الدول الافريقية - حصيلة الاستغلال الاستثمارى الطويل الامد - لما فيه مصالحها الخاصة ، فقد كتب الباحث الامريكى مونتغمرى يقول "ان المعونة هى اداة شاملة للسياسة الخارجية والداخلية" و"تنفذ وظائف مختلفة كثيرة فى الدبلوماسية الامريكية" . ويجرى ربطها ربطا وثيقا بـ "المناخ" الاجتماعى والسياسى والثقافى والاقتصادى فى البلدان التى تحصل عليها . ومن الممكن استخدام حقن الموارد من الخارج على هيئة معونة اجنبية لغرض "اضفاء طابع مستقر" على الوضع فى البلدان النامية ، ودعم الشخصيات السياسية ذات المعتقدات

المحافظة الثابتة"، وحماية توظيفات الرساميل الاجنبية وما شابه، او لغرض اجراء "التغييرات الضرورية" (٦). ونمنح واشنطن "معونتها" على اساس انتقائي. فكلها تقريبا موجهة نحو بعض البلدان. "الرئيسية" التي اخنارتها الولايات المتحدة، بعد ان وازنت العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بمثابة اهداف لخلق "واجهة للرأسمالية" و"نقاط استناد" خاصة بها في القارة.

ويرد القسم الاساسي من "المعونة" الى افريقيا عبر قنوات ادارة التنمية الدولية. وتعطى هذه الادارة الاولوية التي ما يسمى بالمعونة التكنيكية، اي اقامة "المؤسسات" في مجالات التعليم والتخطيط والادارة والبوليس وما شابه. وهذه الوسائل تتيح جعل كثرة من مجالات الحياة الداخلية في البلدان الحاصلة على المعونة تحت الرقابة الامريكية، وتعد اداة فعالة للاستعمار الجديد.

ان بلدان افريقيا المتحررة بأمر الحاجة في الوقت الحاضر الى الاختصاصيين المؤهلين، وتستغل الولايات المتحدة هذا الوضع فتبعث بالآلاف من مواطنيها الى افريقيا وتدفع ثمن خدماتهم من "ارصدة المعونة"، واذ يعمل هؤلاء بصفة "مستشارين" فانما ينفذون دور العوامل الرئيسية للتوسع الامبريالي. وبمساعدة خبرائها لا تساعد الولايات المتحدة الامريكية على وضع برامج لتطوير بلدان افريقيا قدر ما تمارس التأثير على سياستها الاقتصادية الاجتماعية والثقافية العامة.

وتكمن الوظيفة الاخرى "للمعونة التكنيكية" في اعسداد الكوادر الوطنية. ويستخدم تدريب الاختصاصيين في اطر برامج "المعونة" استخداما نشيطا لاستمالة المثقفين الافارقة ايدولوجيا ولخلق نخبة قيادية تغدو السند الاجتماعي للاستعمار الجديد.

ويتمثل القسم الهام من "المعونة" عبر ادارة التنمية

الدولية فى "قروض التنمية" . وهذه القروض شأن الصنف الاخر من "معونة" الولايات المتحدة الامريكية - قروض بنك الاستيراد والتصدير، موجهة، بالدرجة الرئيسية، نحو بناء الفروع المساعدة فى افريقيا . اى تشييد الطرق والموانىء والجسور والمستودعات وما شابه . وتفيد المعطيات الرسمية بان ادارة التنمية الدولية وبنك الاستيراد والتصدير وجها خلال سنوات ١٩٥٩ - ١٩٨١ زهاء ٧٠ بالمئة من اجمالى القروض المنسوحة الى بلدان افريقيا نحو تطوير الفروع المساعدة . ان ضرورة تطوير الفروع المساعدة فى افريقيا لاجدال فيها . بيد ان القروض الامريكية ساعدت على تطوير مؤسسات الفروع المساعدة، كقاعدة فى المناطق التى توجهت اليها الاحتكارات الامريكية .

ان انشاء الفروع المساعدة باموال "المعونة" تمهد الطريق للاحتكارات فى القارة . ويكمن المثال الساطع على ذلك فى تمويل ادارة التنمية الدولية (٢٢٩ مليون دولار) وبنك الاستيراد والتصدير (١٠ ملايين دولار) والبنك الدولى للانشاء والتعمير (٤٧ مليون دولار) بناء اكبر محطة كهربائية بمدينة اكوسومبو فى غانا، تستخدم طاقتها كليا تقريبا من قبل كونسورسيوم "فالكو" الامريكى للالمنيوم .

ان جنوح "المعونة" الامريكية البالغ الى تطوير الفروع المساعدة يلحق ضررا واضحا بمصالح تصنيع افريقيا . فالامر لا يقتصر على توجيه موارد "المعونة" النادرة الى المشاريع الثانوية، بل وتوجه اليها كذلك توظيفات اساسية داخلية كبيرة .

وتشهد بنية "المعونة" الامريكية الى الانتاج الصناعى فى افريقيا على رغبة الامبريالية الامريكية فى الحفاظ على تخصص افريقيا فى انتاج المواد الخام على الاغلب والحفاظ كذلك على تبعيتها الاقتصادية - التكنيكية للغرب، فالاعتمادات المخصصة لـ "معونة" الانتاج الصناعى قليلة للغاية : فمن عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٧٨ اعتمدت لكافة بلدان افريقيا عبر ادارة

التنمية الدولية وبنك الاسنيراد والتصدير قرابة ٤٥٠ مليون دولار فقط. ومما له دلالة واقع انه لم يتم بهذه الاموال بناء اى مصنع لبناء المكائن او للميتالورجيا فى افريقيا . وبخضع "المعونة" الامريكية كليا لمهمة الاسنعمار الجديد المركزية - تطوير الرأسمالية فى افريقيا وبقية مناطق "العالم الثالث" . ولقد اصبح هذا النهج منطلبا على وجه الخصوص فى الثمانينات فقد اعلن قادة الولايات المتحدة الامريكية جهارا ان القروض والاعانات الامريكية اللاحقة ستكون مشروطة باستعداد البلدان النامية "للتخلى عن السياسة التى تشوه مفعول قوى السوق الحرة وتلجم المبادرة الفردية والقطاع الخاص وتقيّد تدفق رأس المال الاجنبى الخاص" (٧) .

ولا يخفى الساسة الامريكيون ان "المعونة" هى اهم سلاح دبلوماسى لدى واشنطن . فالنهج المستقل والمعادى للامبريالية الذى تتبعه البلدان النامية الفتية ، ورفضها التصرف وفق مشيئة واشنطن يثيران دوما رد فعل سلبيا لدى الاوساط الامريكية الحاكمة ، وتدفعان بالاخبرة الى فرض عقوبات مالية فورية ضد الدول "المتردة" . وكفى التذكير بقرار الحكومة الامريكية بوقف "المعونة" الى بنزانيا وغيانا فى سنة ١٩٧٦ بعد ان صوتا فى الامم المتحدة الى جانب القرار الذى يدين الصهيونية ، ولم ينفذا مع الموقف الامريكى فى القضية الكورية .

ان التغيرات الاقتصادية الاجتماعية الجادة التى تشهدها الحياة السياسية فى افريقيا حاليا تحفز واشنطن على توسيع نشاطها الايدبولوجى فى القارة بشى السبل . وعن طريق اعمال الخريب الايديولوجية يسعى الامبرياليه الامريكية الى "خلخلة" الوعى الاجتماعى للبلدان الافريقية وازعاف عزيمة الشعوب ونضيق القاعدة الاجتماعية للقوى الطليعية لحرركة التحرر الوطنى وتقليل مقاومتها للامبريالية .

ونلجأ واشنطن اكثر فاكثر ، كذلك ، الى خدمات ماكينتها العسكرية فى سعيها من اجل ان تبقى وتعزز فى افريقيا

مواقع نفية رجال الاعمال الامريكيين الكبار الذين بضاعفون ثرواتهم عن طريق الاستغلال البشع لشعوبها . وسلكت الاوساط الامريكية الحاكمة اليوم، المعبرة عن ارادة رأس المال الكبير، نهج بعث سياسة الاستعمار العسكرى والعودة الى الاساليب اللااقتصادية، وفى مقدمتها اساليب القوة والضغط على البلدان النامية . وتجرى المراهنة الرئيسية، فى الوقت الحاضر، على تجميع القدرة العسكرية وتدريب تشكيلات الاقتحام الخاصة بهدف " استعراض القوة " وتخويف البلدان المذكورة او احتلالها بصورة مباشرة .

ان استراتيجى البنتاغون والناٲو يرون فى افريقيا، بثرواتها الطبيعية ووضعها الملائم من وجهة النظر العسكرية الاستراتيجية، مصدرا رئيسيا لتزويد الغرب بالمواد الخام، ورأس جسر هام " للدفاع عن الديمقراطيات الغربية " من "الخطر الشيوعى" المفتعل. وكل ذلك لغرض تبرير تطويق القارة بقواعد عسكرية جديدة وزيادة تسليح الانظمة الموالية للامبريالية وخلق مختلف اصناف الكتل العسكرية السياسية تحت رعاية الناٲو. وقد تسنى للامبريالية الامريكية، فى مجال نشاطاتها العسكرية، جر مصر والسودان وكينيا والصومال التى تقام على اراضيها قواعد لـ "قوات التدخل السريع " التابعة للبنتاغون والموجهة نحو قمع كل الحركات التقدمية فى افريقيا والشرق الاوسط، وتوجه واشنطن حاليا كل برامجها فى "المعونة" نحو انجاز المهام الاستراتيجية العسكرية بالدرجة الاولى. فكما قال الرئيس الامريكى رونالد ريغان لا يمكن فصل سياسة "المعونة" عن مصالح امن الولايات المتحدة الامريكية واصدقائها، وهذه المصالح ستكون هى الطاغية على مصالح التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث" (٨) .

وتحتل مسألة الموقف من النظام العنصرى فى جمهوريية جنوت افريقيا مكانة خاصة فى الاستراتيجية السياسية الخارجية للولايات المتحدة الامريكية فى افريقيا . وهذا امر

مفهوم . فجمهورية جنوب افريقيا تشكل سوية مع ناميبيا مجالا هاما لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات ، وفى مقدمتها الشركات التى يسيطر عليها رأس المال الأمريكى . وتنبهوا جمهورية جنوب افريقيا مكانة هامة فى مخططات الناتو بجنوب المحيط الاطلس . وترى قوى الامبريالية فيها رأس جسر محتملا للهجمة المضادة ، وبالدرجة الاولى ، ذات الطابع الاقتصادى ، بل والعسكرى فى اللحظات الضرورية ، على افريقيا المتحدة ، كما اظهرت ذلك الاحداث الاخيرة فى انغولا .

ويحتل النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، الذى يقوم بدور الحامى الرئيسى لمصالح الولايات المتحدة الامريكية فى القسم الجنوبى من القارة ، المرتبة الاولى وسط الاصدقاء الحاليين ل واشنطن فى افريقيا . ويؤكد القادة الامريكيون ، ومنهم الرئيس ريغان نفسه ، بعد ان تخلوا عن تكتيك مغارة افريقيا المستقلة التى اعلنت الابرتهيد نظاما اجراميا ، يؤكدون للعنصريين علنا ان امريكا " لن تترك جمهورية جنوب افريقيا لحكم القضاء والقدر " ومسقعدة للتقارب الاوثق معها .

وتظهر فى الصحف الامريكية مواد تتضمن حقائق عن صلات واشنطن الاقتصادية الواسعة مع بريتوريا . فلزها ٣٥٠ شركة امريكية توظيفات من الرساميل فى افريقيا الجنوبية يصل مقدارها الكلى الى مليارى دولار . ويعود ٧٥ بالمئة من هذه التوظيفات الى ١٣ عمالقة فى عالم الاحتكار فى الولايات المتحدة هى " جنرال موتورز " و " تكساكو " و " ستاندارت اويل اوف كاليفورنيا " و " موبيل اويل " و " فورد " و " جنرال الكتريك " و " ٣ ت ت " و " كريسلى " و " فايرستون " و " غودير " و " مينيسوتا مانينغ اند مانيفاكچورينغ " و " كاتربيلر " و " ٣ ب م " .

وتحصل على ارباح طائلة من الاستغلال البشع للقوى العاملة فى جمهورية جنوب افريقيا ، كذلك ، كبريات البنوك الامريكية من شاكلة " سيتى بنك " و " تشير منهلتن بنك " و " مورغان غارنتى تراست " و " فرست نيشنل بنك اوف بوسطن " و " فرست نيشنل

بنك اوف شيكاغو" و"بنك اوف امريكا" . وقدمت هذه البنوك الى ارباب الاعمال فى جنوب افريقيا قروضا بعدة مليارات من الدولارات.

وبالرغم من ان وزارة الخارجية الامريكية تعلن ان الولايات المتحدة لا تقدم معونة عسكرية الى جمهورية جنوب افريقيا ، فان البنتاغون والاحتكارات العسكرية تجد طرقا ملتوية لتسليح العنصريين ، وبالدرجة الاساسية ، عن طريق بيع التراخيص لصنع السلاح الامريكى فى الدول الغربية الاخرى. ولهذا بالذات توجد لدى قوات جنوب افريقيا دبابات "م - ٤٧ باتون" ومقاتلات - قاذفات شركة "لوكهيد" "ف - ١٠٤" وهليكوبترات "يروكير" التى تصنعها شركة "اوغستا - بيل". ومصفحات من تصميم شركة فورد وغيرها من انواع العتاد الحربى الامريكى.

ان مناورات واشنطن الدبلوماسية والسياسية حول قضايا جنوب افريقيا ، الهادفة الى انقاذ النظام العنصرى الذى تمقته الشعوب ، تلقى الضوء على المضمون الحقيقى لسياسة الولايات المتحدة فى افريقيا . وليس من قبيل الصدفة ان وصفت منظمة الوحدة الافريقية فى احدى دوراتها التواطؤ الصالى بين بريتوريا وواشنطن بانه "تحالف شيطانى" واداة خطرة جديدة فى الاستراتيجية العالمية للاستعمار الجديد.

بيد انه من الخطأ الاعتقاد بان افريقيا الجديدة لا زالت هدفا سلبيا لسياسة الاستعمار الجديد التى تتبعها الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى. ففي المرحلة الراهنة من التاريخ تتعاظم فى بلدان كثيرة من القارة الاتجاهات نحو التطور الوطنى المستقل، الامر الذى يرتبط حتما بنمو الميول المعادية للامبريالية . ويتسع فيها التصدى للاستعمار الغربى الجديد، السياسى والاقتصادى على السواء ، ويزداد السعى لوضع حد للعلاقات القائمة على الاستغلال الى الابد.

وابتداء من نهاية الستينات خاضت البلدان الافريقية ، وفى مقدمتها بلدان التوجه الاشتراكى، نضالا ضد تسلط الشركات

المتعددة الجنسيات على اقتصادها ومن أجل تقييد نشاطها
للصوص. وعمت القارة بأسرها موجة تأميم الملكية الاحتكارية
الاجنبية، وبالدرجة الاولى، فى الصناعة الاستخراجية. وفى عدد
من البلدان فرضت السيطرة الوطنية على الثروات الطبيعية ووضعت
فروع الاقتصاد الرئيسية تحت اشراف الدولة ورأس المال الوطنى
وجرت " افرقة " الجهاز الادارى للمؤسسات الاجنبية .

ويكمن العامل الهام الذى يوحد الدول الافريقية الفتية
اليوم فى ادراك حقيقة ان مصالحها الوطنية الحقيقية تتعارض
مع مصالح وسياسة البلدان الامبريالية ولاسيما الولايات المتحدة
الامريكية . ولقد نجسدت هذه الفكرة، بصورة ملموسة، فى
استراتيجية مونروفا للتنمية الاقتصادية فى القارة
للثمانينات ، وخطة لاغوس لالعمال المتعلقة بتنفيذها واللتين
اقرتهما منظمة الوحدة الافريقية، فى سنة ١٩٨٠ والهادفتين
الى جعل عملية التنمية برمتها تعتمد على القوى والموارد
الداخلية بدلا من الخارجية .

وتفوض البلدان الافريقية، بتوحيدها جهودها مع البلدان
المتحررة الاخرى ، وباستنادها الى الدعم الشامل من جانب
الاتحاد السوفيتى وبقية بلدان الاسرة الاشتراكية، نضالا
نشيطا، على الصعيد الدولى، فى سبيل تصفية وضع اللامساواة
والخضوع الذى تعاني منه فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى
لا زالت ترتبط به بوشائج كثيرة .

ونطرح البلدان النامية، فى محافلها الخاصة بها وفى
المؤتمرات المنعقدة فى اطر الامم المتحدة ودورات الجمعية
العامة وفى " اللقاءات " مع الغرب من شاكلة المؤتمر حول
التعاون الاقتصادى الدولى الذى انعقد فى باريس وبدورات
يونكتاد، مطالبين جذرية باعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية
الدولية على أسس ديمقراطية متكافئة .

ان نضال البلدان الافريقية المستقلة، على الصعيد
الاقليمى والدولى، من أجل المساواة التامة فى العلاقات

الاقتصادية الدولية والتخلص من الاشكال الجديدة للظهور والاستغلال التي يفرضها عليها الاستعماريون الجدد، وبالدرجة الاولى، الاوساط الامبريالية الامريكية، يجرى فى ظروف معقدة . فهو يجابه مصاعب داخلية معبنة ومقاومة ضارية من جانب الدول الامبريالية . ومع ذلك فان هذا النضال قد جلب لافريقيا المستقلة بعض النجاحات فى التصدي للتسلط الامبريالى وفى التقدم على طريق التحرر الاقتصادى.

الهوامش

(١) H. Spiro, Politics in Africa, N.Y., 1962, pp. 25-26.
(٢) Afrique nouvelle, 7-13 decembre 1977.

(٣) حسب استنادا الى:

Survey of Current Business, Wash., 1982,
August, p. 22.

(٤) France nouvelle, 16 janvier 1974, p. 17.

(٥) حسب استنادا الى:

U.S. Balance of Payments. Statistical Supplement,
1963. Survey of Current Business, Wash., 1963-1982.

(٦)

J. Montgomery, Foreign Aid in International
Politics, New York, 1967, pp. 7, 16, 18-19, 46, 51-52.

(٧)

Africa Report. Wash., 1981, Vol. 26, No. 1,
p. 5; Fortune, November 16, 1981, pp. 80-91.

(٨) U.S. News and World Report, 1981, October 26,
No. 17, pp. 20-24.

استعباد اقتصادى تحت ستار "المعونة"

فلاديمير باسكين

دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية

منذ سنوات عديدة ، تستخدم "المعونة" المزعومة الى البلدان النامية بمثابة واحدة من اهم ادوات الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة للامبريالية الامريكية . ويرتبط نشوء وتطور هذا الشكل الجديد والمتميز للعلاقات الاقتصادية الدولية بجملة من التغيرات الجذرية التى طرأت على الصعيد الدولى خلال العقود الاخيرة . ولقد اضى انهيار النظام الاستعمارى وظهور عشرات من الدول الفتية المستقلة سياسيا والطامحة الى تطوير اقتصادها وتصفية وضعها التابع للرأسمالية العالمية عاملا كبيرا فى تعميق الازمة العامة لهذه الاخيرة .

ان سعى البلدان المتحررة الى تذليل تخلفها الاقتصادى اصطدم بعدم كفاية موارد التراكم الداخلية الى حد كبير ، ومن هنا نشأت الحاجة الماسة الى اجتذاب الموارد المالية الخارجية والتكنولوجيا الصناعية العصرية والخبرة الانتاجية . وتسمى الامبريالية فى حاجة الدول الفتية الى التمويل الخارجى عاملا يساعد على ابقاء وتثبيت تبعيتها الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وباتت "المعونة لغرض التنمية" الممنوحة من قبل الدولة

تحتل مكانة هامة فى منظومة التدابير الاقتصادية الاستعمارية الجديدة . وصارت الولايات المتحدة الامريكية تلعب الدور الرئيسى فى سياسة "المعونة" التى تتبعها البلدان الغربية . فقد اشير فى الوثيقة الخاصة التى اعذت عام ١٩٧٩ الموجهة للجنة الاقتصادية الموحدة للكونغرس الامريكى تحت عنوان "دور الولايات المتحدة الامريكية فى الاقتصاد السياسى للعالم المتغير" الى : "ان التجارة والمعونة والاستثمارات المباشرة لا تزال ، كالمسابق ، الاقطاب الثلاثة لسياسة التنمية الامريكية" (١) . وفى هذه الموضوعية يجرى التأكيد لا على دور "المعونة" بصفاتها من اسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة فحسب ، بل وعلى ارتباطها الوثيق بالتجارة وتصدير رأس المال الخاص .

ومع مرور السنين تغير حجم الموارد التى تخصصها الولايات المتحدة على شكل "معونة" واسماء برامجها واولويات اتجاهاتها "والمفضلون" وسط الدول الحاصلة عليها . غير ان اهداف "المعونة" ظلت كما هى : دعم وتعزيز مواقع الامبريالية الامريكية بشتى السبل وعرقلة نمو تعاون البلدان المتحررة السياسى والاقتصادى مع دول الاسيرة الاشتراكية والسعى الى الحفاظ على وضع الدول الفتية غير المتكافىء فى نظام التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل والحيلولة دون بلوغها الاستقلال الاقتصادى . وتكمن الاغراض البالغة الاهمية لسياسة "المعونة" فى ضمان نفاذ الشركات المتعددة الجنسيات الى مصادر المواد الخام فى البلدان النامية بلا عائق والاستيلاء على اسواق التصريف ومجالات توظيف رأس المال العالية الارباح .

وتعلق الامبريالية الامريكية اهمية كبيرة للغاية على الجانب السياسى - الاجتماعى لسياسة "المعونة" ونظرا لان دولا نامية عديدة سلكت طريق التحولات الداخلية التقدمية وطرحت مهمة تجاوز الرأسمالية والانتقال الى بناء اسس المجتمع الاشتراكى فان الامبريالية الامريكية ، سعيا منها لاحباط هذه الاتجاهات التقدمية ، قد نشطت جهودها الرامية الى تصفيز

تطور النمط الرأسمالى الخاص فى الدول المتحررة . ووضعت نصب عينها ، مستغلة القروض الخارجية ، مهمة دعم الفئة البرجوازية المحلية اقتصاديا وربطها ، بصورة اوثق ، برأس المال الاحتكارى الدولى ، وبالدرجة الاولى ، الأمريكى .

وبهدف تقويض حركة التحرر الوطنى لا تضمن الامبريالية الأمريكية بالاموال على هيئة اشكال خاصة "للمعونة" من اجل اسداء الدعم الاقتصادى والعسكرى الى اكثر الانظمة رجعية وقمعا فى مختلف ارجاء الكرة الارضية .

جولة قصيرة فى التأريخ

المعروف ان "الحديد" غالبا ما يكون هو "القديم المنسى تماما" او هو "القديم" نفسه ولكنه معروض بغلاف جديد . ان جولة قصيرة فى تأريخ "المعونة" الى افريقيا تؤكد هــذه الحكمة كليا .

لقد ابدت الامبريالية الأمريكية ، منذ امد بعيد ، اهتمامها بالموارد الطبيعية والبشرية للقارة الافريقية . غير انه لم يتسن لها على مدى فترة طويلة الاستحواذ على مواقع اقتصادية جدية ما فى افريقيا . وكانت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال تحتفظ بوضع المحتكر فى توظيفات الرساميل والتجارة الداخلية والخارجية .

ولاول مرة نسنى لرأس المال الأمريكى القيام باستثمارات كبيرة نسبيا فى بلدان افريقيا ابان تقديم الولايات المتحدة المعونة الى الدول الاوربية الغربية ضمن أطر مشروع مارشال . فقسم من الاموال المخصصة للمتروبولات الاوربية كان يوجه الى مستعمراتها الافريقية بالدرجة الرئيسية لغرض تطوير استخراج الانواع الاستراتيجية من المواد الخام التى كانت تصدر جزئيا فيما بعد الى الولايات المتحدة الأمريكية . بيد ان اشتداد نشاط واشنطن فى القارة الافريقية قد جرى فى النصف الثانى من الخمسينات ، اى مع بداية انهيار الامبراطوريات

الاستعمارية . ويعود الى هذا الوقت بالذات تصريح مدير الادارة الامريكية لضمان الامن المتبادل بصدد " ان الموارد البشرية والطبيعية فى القارة الافريقية تعتبر اسهاما كبيرا فى قدرة العالم الغربى . واننا مهتمون بالوصول الى المصادر الهامة ، بل والهامة حيويا فى بعض الحالات ، للمواد الخام المتوفرة فى افريقيا " (٢) .

وفى هذه الفترة ازداد حجم الاموال التى خصتها الحكومة الامريكية لتنفيذ برامج " المعونة " . وبات القسم الاساسى منها يقدم عبر ادارة التعاون الدولى التى انشئت عام ١٩٥٥ وكذلك عبر صندوق القروض لغرض التنمية . وفى الوقت ذاته صارت تزداد بسرعة المعونة العسكرية التى تقدم عبر وزارة الدفاع . ووسعت حجم عملياتها فى افريقيا ، الى حد كبير ، مختلف المؤسسات التى تقوم باعمال الاقراض على أسس تجارية ، مثل البنك الامريكى للاستيراد والتصدير والمؤستان التسليفيتان الدوليتان الخاضعتان لسيطرة رأس المال الامريكى - البنك الدولى للانشاء والتعمير والشركة المالية الدولية . ووضحت " المعونة " نقسدم ، بالدرجة الاساسية ، الى البلدان التى كانت تتسهم بالنسبة للمبريالية الامريكية لا باهمية اقتصادية فماسب ، بل واستراتيجية - عسكرية وكانت اكثر تحررا نسبيا من تأثير الدول الاستعمارية السابقة . فمن اجمالى حجم موارد " المعونة " التى خصصت خلال هذه الفترة كانت ثلاثة ارباعه من نصيب المغرب وتونس وليبيريا وكذلك ليبيا واثيوبيا اللتين كان يسودهما انذاك نظامان ملكيان رجعيان . ولا يجوز عدم الاشارة الى ان الولايات المتحدة كانت تملك فى تلك الفترة خمس قواعد عسكرية جوية على اراضى المغرب واكبر قاعدة عسكرية فى ليبيا . فضلا عن ذلك كانت الاحتكارات النفطية الامريكية تسيطر كليا فى ليبيا وكانت حقوق احتكارية فى القيام باعمال التنقيب عن النفط فى كل اراضى اثيوبيا تعود الى شركة النفط الامريكية " سينكلير اويل " .

وفى أثناء سنوات ادارة الرئيس جون كندى جرى تغيير
بغية هيئات "المعونة" واساسها التشريعى، لكى لا تبدو،
ظاهريا، استعمارية جديدة بالدرجة التى كانت عليها من
الوضوح. وطبقا للتشريع الجديد قسمت "المعونة" الاقتصادية الى
صنفين: "المعونة لغرض التنمية" و"المعونة لغرض الدعم". واذا
كان الصنف الاول من "المعونة" يعلن عنه، ولو شكليا، على
أنه مساعدة على التنمية الاقتصادية فى البلد الحاصل عليها،
فان الصنف الثانى كان خاضعا، بصورة مباشرة، لاهداف البيت
الابيض الاستراتيجية - العسكرية والسياسية. واعلن جهارا ان
مهام الصنف الثانى من "المعونة" (بذريعة تعزيز "الامن الداخلى"
او دعم "الاستقرار") تكمن فى قمع الحركات التقدمية او
المعارضة فى البلدان التى كانت تسودها أنظمة "صديقة" الولايات
المتحدة الامريكية (اي رجعية) ومنع تطوير العلاقات مع الدول
الاشتراكية وضمان نفاذ البنتاغون الى القواعد العسكرية.

غير ان تنفيذ برامج "المعونة" من قبل ادارة كندى
ومن ثم ادارة جونسون كان يصطدم بصعوبات كبيرة. ففى
اغلبية البلدان، ومنها بلدان افريقيا، باتت هذه البرامج
تنتقد على نطاق واسع. وكانت سياسة "المعونة" الامريكية،
وثمة كل ما يبرر ذلك، تقترن بدعم الانظمة الأكثر رجعية
ودكتاتورية وعفونة والتى كانت تخنق حرية الشعوب. وكانت
تورد حقائق عديدة عن اختلاس "اصدقاء" البيت الابيض للاموال
الواردة على هيئة "المعونة" وعن ضعف فعالية هذه الاخيرة فى
قضية التنمية. وكان ينتقد بحدة انتشار الفساد على نطاق
واسع وسط الموظفين الذين كانوا يشرفون على استخدام هذه
الاموال. وكانت التناقضات تتعمق فى الحياة الاقتصادية
- الاجتماعية لاجلبية البلدان النامية - الزبونة للولايات
المتحدة. وكانت الموارد الآتية من الخارج تذهب، اساسا، الى
جيوب الفئة العليا الحاكمة فى المجتمع وتساعد على تعمق
اللامساواة الطبقيّة.

ان ادارة نيكسون ومن ثم فورد وكارتر اضطرت لاعادة النظر جذريا فى وجهة برامج "المعونة" والبنية التنظيمية للهيئات التى تنفذها، ولكن فقط لغرض واحد وهو محاولة "تكييفها" ظاهريا طبقا لمهام التنمية فى الدول الفتية من دون التخلّى عن مصالح الولايات المتحدة الامريكية.

وعكست الاصلاحات التى اجريت فى مجال سياسة "المعونة" محاولة تذليل الازمة فى علاقات الولايات المتحدة مع اغلبيه الدول النامية. وكانت هذه الدول تقتنع، اكثر فاكثر، بان برامج "المعونة" الامريكية بدت عاجزة، مع أنها اكبر برامج من حيث حجمها وسط البلدان الرأسمالية، عن تقديم مساعدة كبيرة ما على حل القضايا الاكثر حدة للتنمية الاقتصادية فى البلدان المتحررة وخاصة الافريقية.

لقد كانت هذه الاصلاحات ردا اضطراريا على النشاط والدور المتعاظمين فى السبعينات للبلدان النامية التى كانت تطرح باصرار مطالب اقامة نظام اقتصادى دولى جديد، واتسم باهمية فائقة توطد مواقع بلدان اوبك التى تمكنت من فرض اسعار جديدة للنفط ونشوء منظمات للبلدان المصدرة للعديد من اهم انواع المواد الخام. وعلى العموم كانت هذه الظواهر جميعا تعنى تفاقما شديدا فى الخلافات بين الدول الرأسمالية المتطورة صناعيا والبلدان النامية بصدد طائفة من القضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية.

ولغرض تجميل المظهر الخارجى "للمعونة" الامريكية نشرت الدعاية على نطاق واسع بصدد اتخاذ "موقف جديد" فى اطر "المعونة" من قضايا التنمية فى الدول المتحررة عموما. فقد جاء فى وثيقة لجنة الشؤون الخارجية لدى مجلس الشيوخ الامريكى، انذاك، ان مغزى الاستراتيجية الجديدة فى مجال "المعونة" يكمن فى انها سوف تكون "مخصصة للجماهير الشعبية، للانسان.. وسوف تقدم الخيبرات، بصورة مباشرة، الى القسم الاكثر بؤسا من السكان فى اكثر البلدان النامية فقرا" (٣).

واظهر المجرى اللاحق للاحداث ان كل هذه التأكيدات لا تتسم سوى بطابع دعائى. اما فى الواقع فان "معونة" الولايات المتحدة الامريكية تخدم، بالدرجة الاولى، مصالح رأس المال الأمريكى الكبير. ولغرض تقوية التأثير الدعائى "للمعونة" الامريكية اتخذت التدابير لتعزيز صلات هيئات "المعونة" بالمنظمات الخيرية الامريكية الخاصة وبضمنها الدينية.

يوجد فى الكثير من البلدان النامية اعتقاد بان المعونة الواردة عبر المؤسسات الدولية والاقليمية التسليفية، على شاكلة البنك الدولى للانشاء والنعمير والاتحاد الدولى للتنمية وصندوق النقد الدولى والبنك الأمريكى والبنك الاسيوى للتنمية، تخدم مصالحها بدرجة اكبر من المعونة على اساس ثنائى. ولهذا وسعت الولايات المتحدة الامريكية فى اطر "الاستراتيجية الجديدة" "للمعونة"، الى حد كبير، الاعتمادات الى صناديق المؤسسات المذكورة التى يسيطر عليها (كالسابق) سيطرة فعلية.

لم تكف ادارة ريغان بأن ورثت من الادارات السابقة كل عيوب سياسة "المعونة"، بل وعمقتها طبقا للنزعة العدوانية المتزايدة لنهج البيت الابيض السياسى الخارجى.

فقد اعلن وزير الخارجية الأمريكى السابق هيج فى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب فى آذار (مارس) عام ١٩٨٢ جهارا ان البرامج الحديثة "للمعونة" الامريكية اضيفت عليها اسباب جديدة بهدف تحقيق "الاعراض الاستراتيجية المتميزة والهامة حيويًا". ووضع من بين هذه الاعراض فى المرتبة الاولى - "الوصول الى الاهداف العسكرية الهامة جدا"، وذكر هيج صراحة ان القسم الاعظم من "المعونة" الامريكية سوف يقدم الى البلدان التى "نعشق" النظريات الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية "ونحسن" "امكانياتها" الدبلوماسية، وربط البيت الابيض ربطا وثيقا، اكثر من اى وقت مضى، مطامعه الامبراطورية بتنفيذ برامج "المعونة" الى الدول النامية. وقال هيج "ان مصالح امن امتنا غدا تقتضى توظيفات الراساميل

لمساعدة الدول الأجنبية اليوم (٤). بيد ان ادارة ريفان التى اعلنت نهج التقشف "بشتى السبل" وتقليص نفقات الدولة خفضت عام ١٩٨٢، الى حد كبير (بمقدار ٥١١ مليار دولار)، اجمالى قيمة الاعتمادات المخصصة بمثابة "معونة" الى البلدان النامية. ومع ذلك فان الدليل على اهتمام الولايات المتحدة المتزايد ببلدان القارة الافريقية يكمن فى زيادة "المعونة" الى هذه البلدان. فقد ازدادت اكثر من ذى قبل حصة القارة فى اجمالى الاعتمادات المخصصة "للمعونة". فبينما كانت تشكل فى الفترة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٧٧ نسبة ٨ بالمائة فى المتوسط (ماعدا مصر)، فان نسبتها ارتفعت عام ١٩٨٢ الى ١٣ بالمائة. واحتلت المكانة البالغة الاهمية فى برامج "المعونة" جمهورية مصر العربية التى بلغت الاعتمادات المخصصة لها فى ميزانية عام ١٩٨٢ مقدار ١٠٨٧ مليون دولار. وهذا يزيد بنسبة ٣٠ المئة على الاموال التى خصت لجميع البلدان النامية الاخرى فى افريقيا (٨٣٦ مليون دولار) (٥). وبذلك فقد اصحت حصة القارة الافريقية -سوية مع مصر- تبلغ فى الوقت الحاضر ثلث الموارد التى تخصصها الولايات المتحدة الامريكية فى اطر "المعونة" الثنائية الى البلدان النامية كافة.

ان اسباب "عطف" الادارة الامريكية هذا على بلدان افريقية معينة صاغها مساعد وزير الخارجية لشؤون افريقيا كروكير الذى اعلن ان اهداف الولايات المتحدة فى افريقيا تكمن فى دعم "الاصدقاء الاوفياء" والحفاظ على المنفذ الى "الموارد الرئيسية" والمساعدة على توسيع الاقتصاد الامريكى وكذلك على تنمية الاقتصاد السوقى فى الخارج (٦).

وطبقا لاهداف المتوخاة ايضا تقام بنسبة "المعونة" الاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة الى افريقيا والمعروف ان برامجها تتضمن صنفين من "المعونة" - ثنائية ومتعددة الجوانب، وتمنح الاولى من قبل الحكومة الامريكية مباشرة ضمن اطر الاتفاقيات الحكومية الثنائية مع الجانب الحاصل عليها.

اما الثانية فتمنح من الودائع فى المؤسسات التسليفية الدولية ومنظمات الامم المتحدة التى تقدم بدورها القروض او الهبات الى البلدان النامية . وبذريعة ان "المعونة" الممنوحة عبر قنوات المنظمات الدولية تحرم الولايات المتحدة من "الامكانية الفعالة" للتأثير على اتجاهات انفاقها وبالتالي على سياسة البلدان الحاصلة عليها فان البيت الابيض عمد الى تقليص الاعتمادات المخصصة لهذا النوع من "المعونة" من ٣٠ الى ٢٠ بالمئة من اجمالى قيمتها .

وفى "المعونة" الثنائية التى تقدمها الولايات المتحدة يحتل ما يسمى صندوق الدعم الاقتصادى المكانة الرئيسية . وبموجب الصياغة الاساسية لادارة التنمية الدولية يكمن الغرض من هذا الصندوق فى "المساعدة" على "الاستقرار" الاقتصادى والسياسى هناك حيثما توجد لدى الولايات المتحدة مصالح خاصة فى "مجال الامن" (٧) . وبنتيجة هذا المنطلق يكون هذا الصنف من "المعونة" التى يطلق عليها شكليا اسم "الاقتصادىة" مرتبطا ارتباطا وثيقا بدعم وتوسيع القدرة العسكرية للبلد الحاصل عليها . فمن اموال الصندوق يجرى بنائا الطرق الاستراتيجية وتزويد الموانىء والمستودعات بالمعدات واعادة تجهيز وتعزيز الهيئات التعسفية للانظمة الرجعية وهلمجرا . ولهذا لا يثير الاستغراب واقع ان الصنف المذكور من "المعونة" اكنسب تطورا لاحقا مع ان البيت الابيض قد قلص حجم الاعتمادات المخصصة بمثابة "معونة" الى البلدان النامية . وعقب هزيمة النظام المعادى للشعب فى فيتنام الجنوبية اصبحت اسرائيل ومصر المتلقيتين الرئيسيتين لها . وتبلغ حصة هذين البلدين حاليا ثلاثة اخماس الاعتمادات ضمن اطر "صندوق الدعم الاقتصادى" .

ان الدور المتعاظم للقارة الافريقية فى مخططات واشنطن الاستراتيجية انعكس فى زيادة الاعتمادات (بنسبة ٦٠ بالمئة) المقدمة عبر (الصندوق) الى الدول الاخرى فى افريقيا . فقد

اعلن ووكير القائم باعمال مساعد وزير الخارجية الامريكى لشؤون افريقيا فى لجنة الاعتمادات لدى مجلس النواب بالكونغرس الامريكى ان "المعونة" الامريكية الثنائية ستتركز، بدرجة متزايدة، على المناطق "التي تتسم بافضلية استراتيجية وسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية" (٨). وأدرج فى عدادها بالدرجة الاولى بلدان افريقيا الوسطى والجنوبية نظرا لتوفر ثروات معدنية هائلة فى بواطن اراضيها وللمركز العالى لتوظيفات الرساميل الامريكية الخاصة فيها. ومن المناطق الاخرى الهامة استراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة ذكر ووكير بلدان القرن الافريقى والسودان والدول المتاخمة لحوض المحيط الهندى. وتحدد اهميتها، بالنسبة للولايات المتحدة، فى البيت الابيض بقربها من الخليج وطرق تزويد الدول الغربية بالنفط ووجود سلسلة من القواعد والاهداف العسكرية الامريكية لارساء الاسطول الحربى البحرى الامريكى فى هذه المنطقة. ولم ينس ووكير ايضا "الاصدقاء القدامى" للولايات المتحدة الذين ادخل ضمنهم ليبيريا وزائير والسنغال والكاميرون وغابون.

السياسة الغذائية

ان الصنف الرئيس الثانى من "المعونة" التى يطلق عليها اسم "المعونة لغرض التنمية" والتى تقدمها الولايات المتحدة الامريكية الى الدول الاكثر فقرا بدا ضحية لـ "سياسة التقشف" التى تتبعها ادارة ريغان حيث اقترح تقليص الاعتمادات المخصصة لهذا الصنف بمقدار ١٠ اربا مليار دولار. ولكن حصة بلدان افريقيا، وهذا له دلالة هنا، لم تنخفض بل انها ارتفعت الى قرابة ٣٠ بالمئة. ان مثل هذا "العطف" على البلدان الافريقية يعزى الى عدد من العوامل ذات الطابع الاقتصادى والسياسى. فالولايات المتحدة تعتبر نفسها "منافسة شديدة" فى مجال حل قضايا التنمية الزراعية على اساس المكننة العالية وتأمل استنادا الى ذلك فى التغلغل فى هذا القطاع من

الاقتصاد. ولهذا تعد المساعدة فى مجال الاعمال الزراعية حاليا اتجاها من الاتجاهات الرئيسية لسياسة "المعونة" المقدمة الى البلدان الافريقية .

وتتسم باهمية لا يستهان بها، كذلك ، اعتبارات الاستراتيجية الاقتصادية - الاجتماعية الطويلة الاجل. فعلى حل المعضلات الزراعية يتوقف الى حد كبير وضع القوى التطبيقية والسياسية فى الدول الفتية، الامر الذى لا يمكنه الا ان يؤثر فى نهاية المطاف على سبل تطورها الاقتصادية - الاجتماعية اللاحق. ويرى البيت الابيض فى حل المعضلات الزراعية فى افريقيا على طريق التطور الرأسمالى وضمن أطر الانتاج المخصص للتصدير، بالدرجة الرئيسية، فرصة اضافية لتعزيز مواقع الولايات المتحدة الامريكية فى القارة .

وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات يغدو مفهوما توسيع الولايات المتحدة الاعتمادات ، الى حد كبير، لتقديم "المعونة" الى الزراعة فى البلدان النامية خلال الازمنة الاخيرة . فقد ازدادت الالتزامات بهذا الشأن ضمن أطر "المعونة" الثنائية من جانب الولايات المتحدة من ٢٢٢ مليون دولار فى سنة ١٩٧٦ الى ١٠٧٩٣ مليون دولار فى سنة ١٩٨٠ اى بمقدار ٣٢ مرة . غير ان هذه "المعونة" تتسم، كقاعدة، بطابع ضيق الوجهة ويقيدتها تطوير انتاج عدد ضئيل من منتجات التصدير التى تساعد على اثراء وبرز فئة الفلاحين الاغنياء (الكولاك) من بين الفلاحين المحليين .

وفى سنة ١٩٧٥ أسست الولايات المتحدة الامريكية سوية مع بعض الدول الاوربية الغربية و٨ بلدان افريقية ما يسمى نادى اصدقاء المنطقة السواحلية وهو عبارة عن هيئة يراد منها مساعدة بلدان هذه المنطقة على تطوير الزراعة ودرء عواقب الجفاف الماساوى وبلوغ الاكتفاء الذاتى فى مجال المسواد الغذائية فى نهاية المطاف. غير ان نتائج السنوات الاولى لتنفيذ هذا البرنامج لا تبعث على الارتياح. فقد كتبت مجلة

"ويست افريكا" الصادرة فى لندن تقول: "ان المنطقة السواحلية لم تحقق اى تقدم باتجاه الاكتفاء الذاتى بالمواد الغذائية، بالرغم من المعونة الدولية ... بل على العكس غدت درجة الاكتفاء الذاتى حتى اوطأ من ذى قبل (ما عدا النيجر) وازدادت التبعية للمواد الغذائية الاجنبية. والان اصبح سكان الريف بالمنطقة يعانون كثيرا من النقص فى المواد الغذائية ومن الجفاف" (٩) .

ويعود سبب هذا الوضع الى واقع ان سياسة "المعونة" الاجنبية تشجع فى دول المنطقة الانتاج المتسارع لمنتجات التصدير الزراعية وفى مقدمتها القطن والفل السودانى بما يلحق الضرر بالمواد الغذائية ولاسيما المحاصيل التقليدية . ان هذه السياسة المصحوبة بالقضاء التدريجى على الاساليب التقليدية لزراعة المحاصيل وتقويض النظام القائم لتصرف المنتجات الزراعية فى السوق الداخلية تودى الى النقص فى المواد الغذائية داخل المناطق النائية حتى مع توفرها بدرجة كافية على نطاق البلاد عموما .

وتعانى من هذه السياسة اكثر من غيرها كما تشير المجلة "فئات السكان الاكثر فقرا وخاصة اولئك الذين يعيشون فى الاماكن الجافة التى تكون المنطقة السواحلية . ولئن حصل جفاف اخر مشابه لما حصل عام ١٩٧٣ فان الناس فى هذه المنطقة ستكون لديهم احتياطات قليلة جدا وقد يلحق حثفهم الملايين منهم" (١٠) .

ان الولايات المتحدة الامريكية ترى فى انخفاض درجة الاكتفاء الذاتى بالمواد الغذائية لدى البلدان النامية فرصة لتوسيع توريداتها الخاصة ضمن اطر التجارة التقليدية "والمعونة" الغذائية على السواء . وتكمن النتيجة الطبيعية لهذه التوريدات فى تعزيز تبعية البلدان المذكورة للمصدر مما وراء المحيط .

لقد بدأ استخدام "المعونة" الغذائية فى ترسانة وسائل

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ أواسط الخمسينات، وكان يرتبط ذلك بالازمة الزراعية الطويلة الامد فى اقتصاد الولايات المتحدة وبوجود "فائض" مستمر من المحاصيل الزراعية يقتضى تصريفه فى السوق الخارجية . ويعود الى هذا الوقت بالذات ظهور القانون حول "دعم وتطوير تجارة المنتجات الزراعية" والذى اشتهر على نطاق واسع فيما بعد باسم "القانون رقم ٤٨٠".

ان البيت الابيض يحاول استغلال تفاقم الوضع الغذائى فى الكثير من البلدان النامية وبخاصة الافريقية لتحقيق مآربه الامبريالية . ويفرد الى توريد المواد الغذائية دور السـلاح السياسى الخارجى الفعال . ومما له دلالة فى هذا المجال الاعتراف الصريح لمجلة "بزنس ويك" الناطقة بلسان ارباب الاعمال فى الولايات المتحدة الأمريكية بصدده أنه " ... فى عالم الجوع وفيض السكان يمكن للولايات المتحدة ان تستغل قدرتها الزراعية الهائلة بمثابة وسيلة ترغم بواسطتها الدول الاجنبية على اتباع سياسة مناسبة لبلادنا " (١١) .

ويتضح اخضاع "المعونة" الغذائية للأغراض السياسية والاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من واقع ان توريد المواد الغذائية فى حالات الضرورة القصوى (الناجمة عن الكوارث الطبيعية - كالجفاف والفيضانات وغيرها - وعن الهزات الاجتماعية - كالحروب والنزاعات الحدودية ، الامر الذى ينزح بنتيجته الاف الناس من اماكنهم الاصلية ويبقون بلا وسائل للمعيشة) يشكل جزءا طفيفا من اجمالى حجم هذه "المعونة" . وتخصص مواردها الاساسية لأغراض اخرى - ممارسة تأثير طويل الامد وعميق على العمليات الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان الحاصلة عليها . ولهذا فان الاهداف الرئيسية "للمعونة" الغذائية الأمريكية تتكون، كقاعدة ، لا من البلدان التى تحتاج اليها ، بدرجة اكبر من غيرها ، بل من البلدان التى تعتبر "رئيسية" فى الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة للامبريالية الأمريكية .

ويكمن المثال الجلى على ذلك فى "معوونة" البيت الابيض
الغذائية الى مصر وزائير. ومن المناسب التحدث عن ذلك بشئ
من التفصيل.

منذ بداية تنفيذ برامج "المعوونة" الغذائية (اواسط
الخمسينات) الى سنة ١٩٦٧ قدمت الولايات المتحدة الى مصر مواد
غذائية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. هذا فى حين ان اجمالى حجم
"المعوونة" الاقتصادية المقدمة الى هذا البلد خلال نفس الفترة
بلغت ٦٠٠ مليون دولار. ولكن بعد عام ١٩٦٧ فان الولايات
المتحدة التى عززت تحالفها مع اسرائيل وسعت الى ارغام مصر
على الانصراف عن طريق التطور التقدّمى، أوقفت كلياً "المعونات"
اليها، بالرغم من ان البلد كان بحاجة ماسة الى المواد
الغذائية. وابتداءً من عام ١٩٧٤ وحده، اى حين تخلت مصر فى
سنوات حكم السادات عن النهج التقدّمى السابق وفتحت الابواب
على نطاق واسع امام رأس المال الاجنبى استؤنفت "المعوونة"
الامريكية ومنها الغذائية وباتت تزداد بسرعة. وبلغت سنة
١٩٨٢ المالية اكثر من ٢٣٠ مليون دولار.

وينطلق البيت الابيض فى سياسة "الاستعمار الجديد
الغذائى" التى يتبعها من ان توريدات السلع الغذائية بكميات
كبيرة يمكنها ان تمارس التأثير اللازم على العمليات السياسية
والاقتصادية والاجتماعية الجارية فى البلدان النامية. وفى
بعض الحالات تكون هذه الحسابات صائبة. فمثلاً، كان البيت
الابيض يرى فى التوريدات الغذائية الى مصر عاملاً للحفاظ على
استقرار نظام السادات الموالى لامريكا.

واحياناً تساعد التوريدات الغذائية على اثراء القيادة
الحاكمة الموالية لامريكا فى بلدان معينة مثل زائير. فعلى
مدى سنوات عديدة كانت القيادة الحاكمة تنهب قسماً كبيراً
من التوريدات الغذائية الامريكية الى زائير ومن ثم تبيعها
باسعار عالية جداً فى السوق السوداء وترسلها عن طريق التهريب
الى الدول المجاورة. وكانت الادارة الامريكية على علم تمام

بذلك ولكنها لم تتخذ اية اجراءات جدية ضد هذا النهب. وكانت وزارة الخارجية تقدم وعودا غامضة فقط "باتخاذ الاجراءات". ووصل الامر الى حد أنه سرق فى عام ١٩٧٩ نصف توريدات الرز التى جرت على حساب القرض الذى منح وفق "القانون رقم ٤٨٠" بقيمة ٨٥ مليون دولار. وكانت اكياس الرز التى يحتوى كل منها على ١٠٠ رطل انجليزى تباع فى السوق السوداء بسعر ٢٥٠ زايرا واكثر بدلا من سعرها الرسمى البالغ ٢٥ زايرا. وهذا المبلغ يعادل اجر الشغيل الزائيرى لمدة ستة اشهر. وكتب د. غولد الموظف فى جامعة بتسبورغ والذى لاحظ هذه الظواهر يقول: "من المستبعد القول ان هذا الوضع يساعد على التنمية. ان مساهمة الولايات المتحدة فى هذا الفشل تصم امريكا بالخزى والعار وتضع الولايات المتحدة امام الناس فى مقام واحد مع زعماء اللصوص الموجودين فى السلطة" (١٢). ويستخلص من ملاحظاته استنتاجا مؤداه ان ادارة التنمية الدولية فى الولايات المتحدة والبيروقراطية فى زائير شكلتا "تحالفا وثيقا سهل الانقياد بين الطرفين" وذلك لان الولايات المتحدة تواصل تقديم "المعونة" الى زائير وبمقادير اكبر من السابق.

ويكمن سبب ذلك الوضع فى ان الولايات المتحدة مستعدة لدعم اى نظام فى زائير من اجل ان تضع يدها كالباقى على الاحتياطات من المواد الخام الاستراتيجية القيمة وتحافظ على توظيفات رساميلها الخاصة والحكومية التى وصلت فى هذا البلد الى مليار دولار.

ثمن "المعونة"

يراد من برامج "المعونة لغرض التنمية" تعزيز مواقع الولايات المتحدة الامريكية ونفاذها السياسى والاستراتيجى - العسكرى فى الدول المتحررة. وترتبط طائفة المهام الاخرى بالغة الاهمية والمعقودة على "المعونة" بضمان الظروف الخارجية لعمل

آلية إعادة الانتاج الرأسمالى. وينشأ "تقسيم عمل" فريد من نوعه بين رأسمال الدولة الاحتكارى ورأس المال الاحتكارى الخاص: تقوم الدولة - الممولة باستثمار الرساميل فى المجالات القليلة الربح وغير الجذابة بالنسبة للشركات الخاصة اما المجالات النافعة والكثيرة الربح فتتركها للاحتكارات. وبين المهام الاقتصادية الجذرية لبرامج "المعونة" المساعدة على توسيع الاحتكارات فى التصدير وضمان التشغيل الاكمل للجهاز الانتاجى فى الدول الرأسمالية المتطورة عن طريق استلام الطلبات على البضائع الممولة من ارصدة "المعونة". وتتجلى كافة السمات المذكورة لسياسة "المعونة"، على نحو ساطع بالاختصاص، فى نشاط ادارة ريغان.

ان تضعع مواقع الامبريالية الامريكية فى صراع المزاومة مع المنافسين من بلدان اوربا الغربية واليابان فى اسواق الدول المتطورة صناعيا ادى الى ايلاء الولايات المتحدة اهتماما متزايدا فى السنوات الاخيرة، بتسويق منتجاتها فى البلدان النامية.

وفى بداية الثمانينات صارت البلدان الافريقية تلعب ليس فقط دورا هاما كمصدر للنفط وعدد من الانواع الاخرى الهامة استراتيجيا من المواد الخام، بل وكسوق متسعة لتصريف البضائع الامريكية. واضى تشديد التصدير من الولايات المتحدة الى افريقيا ملحا، بصورة خاصة، نظرا لازدياد مشتريات النفط، الامر الذى ادى الى عجز تجارة الولايات المتحدة مع بلدان افريقيا (بلغ هذا العجز عام ١٩٨٠ مقدار ٢٢ مليار دولار). وفى السنة ذاتها بلغت صادرات الولايات المتحدة الى بلدان افريقيا زهاء ٦ مليارات دولار وكانت تتكون، اساسا، من التجهيزات ووسائل النقل ومنتجات الصناعة الكيماوية. وكانت حصة افريقيا تشكل كذلك ٢٥ بالمئة من صادرات الولايات المتحدة من القمح و١٠ بالمئة من الرز.

وتفيد معطيات اللجنة الفرعية الخاصة بافريقيا لدى

مجلس النواب فى الكونغرس الأمريكى بان التصدير الى بلدان هذه القارة يضمن العمل لـ ٢٤٠ ألف عامل ومزارع أمريكى. ولكن لا ينبغي للمرء ان ينسى فى هذا المجال واقع ان كل مكان عمل اضافى - الحجة التى تهوى الاوساط الرسمية الأمريكية ايرادها - يعنى فى الوقت ذاته ارباحا اضافية للاحتكاريين. ومن هنا ينبثق اهتمام رأس المال الاحتكارى الأمريكى الحيوى باستغلال تشجيع الدولة للتصدير، بما فى ذلك ضمن اطر "المعونة".

وتوجد منظومة كاملة من التدابير الرامية الى التعجيل بتسويق البضائع والخدمات استنادا الى "المعونة". ويكمن الرئيس بينها فيما يسمى "التقييد". ويعنى الاخير التزام البلد الحاصل على "المعونة" بانفاق الموارد المخصصة له لشراء البضائع والخدمات فى البلد الذى منح "المعونة". وعن طريق استخدام مختلف اشكال التدابير المقيدة اخذت الولايات المتحدة فى الآونة الأخيرة تفلح فى ارغام البلدان الحاصلة على "المعونة" على استخدام زهاء ٩٧ بالمائة من القروض الممنوحة لها لشراء البضائع والخدمات الأمريكية. وبما ان البلد النامى محروم فى مثل هذه الممارسة من امكانية استغلال المنافسة بين مختلف الدول المنتجة لهذه البضاعة او تلك لصالحه فانه يترتب عليه شراء البضائع الأمريكية بأسعار تعلو كثيرا على الاسعار العالمية. وهذا النظام يتيح للاحتكارات امكانية الحصول على ارباح عالية وتصريف المنتجات الضعيفة القدرة على المنافسة والردئية النوعية فى السوق الخارجية.

لقد تطرق كلارينس لونغ رئيس اللجنة الفرعية الخاصة بالعمليات الاجنبية لدى مجلس النواب الى المسألة المذكورة فقال انه "توجد فى بلادنا كثرة من الشركات التى حصلت على ارباح كبيرة من بيع هذه النفائات الى الخارج. فهى عاجزة عن بيعها فى بلادنا بالاسعار التى ترضيها. ولكنه يمكنها ان ترسلها الى الخارج على حساب دافع الضرائب الأمريكى (ذلك

لان ارصدة "المعونة" تتكون من الاقطاعات من ميزانية الدولة ،
اي انها تأتى من الضرائب المفروضة على السكان - كاتب
المقال) . ويوجد كثيرون من الناس لدينا ربحوا مبالغ طائلة
من المعونة الاجنبية . وهذه المعونة لم ينتفع منها الشعب
الفقير بل اثرت الميسورين " (١٣) .

ان فروعاً كاملة من الصناعة الامريكية ، مثل ميتالورجيا
المعادن الحديدية التى تتميز منتجاتها بضعف قدرتها على
المنافسة فى السوق العالمية وبمعدل واطى من الارباح وبقدرات
انتاجية بالية ، الى حد كبير ، تحصل على دعم واسع بشكل
برامج "المعونة" . فقد اعلن بيكير نائب رئيس شركة
"يو. اس. ستيل كوربوريشن" وهى اكبر شركة احتكارية امريكية
انه "بفضل برامج المعونة الاجنبية ، بالدرجة الاساسية ، بدت
صناعة الفولاذ صامدة ولم يمسهما الوضع المتغير فى السوق
العالمية . ويجرى حالياً تصدير زهاء ٢٠ بالمئة من الفولاذ من
خلال ادارة التنمية الدولية" (١٤) .

وتعانى من وضع عصيب صناعة السفن والملاحة البحرية
الامريكيتان . وبهدف دعم هذين الفرعين الاقتصاديين سن فى
الولايات المتحدة قانون "الحمولة المفضلة" الذى ينبغى بموجبه
شحن ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من الحمولة وفق برامج "معونة"
ادارة التنمية الدولية على البواخر الامريكية . وهذا الشرط
يعود بفسارة كبيرة على البلدان الحاصلة على "المعونة" ،
وذلك لان الدفع لقاء شحن البضائع الواردة بواسطة هذه المعونة
يجب ان يتم من اموال هذه البلدان ، علماً بان الفرق بين
اجور الشحن على البواخر الامريكية قياساً الى بواخر الدول
ال اخرى كبير جداً واحياناً يزيد على ١٠٠ بالمئة . فمثلاً
دفعت احدى الدول النامية لقاء شحن كل طن من الحبوب الامريكية
الواردة بشكل "معونة" على البواخر الامريكية مبلغ ١٢٠
دولارا فى حين لو سمح لهذه الدولة بشحن الحبوب على البواخر
الاجنبية الاخرى لكلفها من ٥٢ الى ٦٤ دولارا لقاء الشحن

وتعد "البرامج الخاصة لتمويل الاستيرادات" وسيلة بالغة الأهمية بالنسبة لتكوين صادرات البضائع الأمريكية إلى البلدان النامية التي اختارتها الأمبريالية الأمريكية بمثابة أهداف لتوسعها . وكمثال على ذلك يجرى تطبيق برنامج من هذه الشاكلة في مصر . ففي إطاره منحت مصر قروض تسهيلية لشراء الأوتوبيسات والجرارات ومختلف أنواع المواد الخام والمنتجات شبه الجاهزة الأمريكية . لقد وصفت "أوفيرسيز بيزنس ريبورت" الناطقة باسم وزارة التجارة الأمريكية والتي تعكس رأى أرباب الأعمال الأمريكيين نشاط المؤسسات التي تشرف على "المعونة" الأمريكية هذا بالشكل التالي: "بفضل تنفيذ برنامج إدارة التنمية الدولية الأمريكية في مصر، بالدرجة الرئيسية تسنى للشركات الأمريكية الاستيلاء بنجاح على القسم الأكبر من السوق المصرية" (١٦) .

إن أحد المبادئ الرئيسية "للمعونة" الأمريكية (شأنها شأن "المعونة" الغربية عموماً) إلى البلدان النامية يكمن في إخضاعها لمصالح رأس المال الخاص. وتنطلق الدول الغربية الممولة، وبالدرجة الأولى، الولايات المتحدة الأمريكية من أن كل تسليم للموارد بشروط تسهيلية إلى دولة أخرى يعتبر، من حيث المبدأ، إخلالاً بالأسس "المقدسة" للاقتصاد السوقي ولا يمكن أن يتم إلا ضمن الأطر التي لا تهدد بانحسار نطاق وحجم المصدرين الأهلين لرأس المال. وأبان المناقشات التي دارت في الكونغرس الأمريكي بصدد المصادقة على برامج "المعونة" لعام ١٩٨٢ المالى قال ماكفرسون رئيس إدارة التنمية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية: "ينبغي علينا أن نكون يقظين جداً لكي نسهل انجذاب رجال الأعمال الخاصة إلى العمل ولا نقوم بدور البديل عن رأس المال الخاص" (١٧) . ولغرض تطبيق هذا المبدأ طُفح التشريع الأمريكي في مجال تقديم "المعونة" بالعديد من الشروط والتحفظات الرامية إلى الحيلولة دون منافسة توريدات

البضائع فى اطر "المعونة"، باى حال من الاحوال، - للتصدير
التجارى للبضائع المماثلة الجارى من قبل الشركات الخاصة .
وتقوم على أساس هذا المبدأ كافة اتفاقيات الولايات
المتحدة مع البلدان النامية حول تقديم "المعونة" الى هذه
الاخيرة . وتتابع الخزينة ووزارة التجارة فى الولايات المتحدة
تنفيذ هذه الاتفاقيات ، بصرامة . وكثيرا ما يتسم هذا
الشرط باهمية حاسمة لدى انتقاء المشاريع فى البلدان النامية
التي يتوقع تمويلها من ارصدة "المعونة" الامريكية . وكقاعدة ،
يعار اهتمام خاص فى هذا المجال الى ضرورة ان يؤدى بناء
واستغلال المشاريع المذكورة الى توريد لاحق لقطع الغيار
والمواد الاخرى من الولايات المتحدة وفق شروط تجارية ومن قبل
الشركات الامريكية الخاصة مباشرة .

وتستخدم على نطاق واسع ، كذلك ، القوائم "الاجابية"
و"السلبية" . ففي القوائم الاولى يشار الى اسماء البضائع التى
يسمح للبلد النامى باستيرادها من الولايات المتحدة على حساب
برامج "المعونة" . اما فى القوائم الثانية فيشار الى اسماء
البضائع التى تستبعد من هذه التوريدات . وتضم القوائم
"الاجابية" ، كقاعدة البضائع التى كان من المستبعد ان تمد
لها ، فى حالة التصدير التجارى الاعتيادى ، سوقا كبيرة ما فى
البلد النامى المذكور .

وتطبق قواعد مماثلة اراء "المعونة" الغذائية . فتوريد
السلع الغذائية فى اطر "المعونة" لا يمكن ان يتم الا اذا كان
ذلك لا يؤدى الى انخفاض امكانيات تسويقها عبر القنوات
التجارية التقليدية . ونورد مثلا على ذلك : فى نهاية
السبعينات بات الوضع الاقتصادى فى مصر عصيبا للغاية . فقد
كان ميزان المدفوعات سلبيا باستمرار وبلغت الديون الخارجية
مقادير هائلة . وبالرغم من ذلك رفعت الولايات المتحدة
الامريكية سوية مع دول السوق المشتركة بالنسبة لمصر المعدل
الالزامى للمشتريات التجارية من القمح فى سنتى ١٩٧٦ - ١٩٧٧

من ٢٢ مليون طن الى ٢٦ مليون طن. وبشرط تنفيذ هذا المعدل وحده وافقت الدول الغربية على تقديم مساعدتها بشكل توريدات تسهيلية من المواد الغذائية. وحاولت الحكومة المصرية اقناع الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى بتخفيض هذا المعدل الى ٢١ مليون طن. غير ان هذه المحاولة باءت بالفشل. وتقوم على أساس مماثل القروض الممنوحة وفق شروط السوق او شروط قريبة اليها. فادارة التنمية الدولية وبنك التصدير والاستيراد الامريكى شكلا لجنة مشتركة خاصة ومجموعة اتصال يكمن هدفهما فى ضمان وضع يتعذر معه على البلدان النامية الحصول على قرض تسهيلي من دون موافقة مسبقة من الهيئة التجارية. ولا يمكن للهيئة المشرفة على "المعونة" ان تتصرف الا فى حالة ابداء الهيئة التجارية عدم الاهتمام بالمشروع المنوى تسليفه.

وبذلك فان "معونة" البيت الابيض موجهة نحو تعزيز مواقع رأس المال الامريكى فى الدول الافريقية، ودعم الاعمال الرأسمالية الخاصة، المرتبطة باحتكارات الولايات المتحدة الامريكية، فى اقتصاد البلدان النامية، والحصول على منافع سياسية، وفى نهاية المطاف، نحو تحويل افريقيا الى منطقة لسيطرة الامبريالية الامريكية.

الهوامش

(١)

The U.S. Role in a Changing World Political Economy. Major Issues for the 96th Congress. A Compendium of papers submitted to the Joint Economic Committee of Congress of the United States, Wash., 1979, p. 85.

The Department of State Bulletin, Wash., 1956(٢)
May 26, p. 877.

(٣)

Senate. International Development Assistance Act of 1977. 95th Congress, First Session, Report No95-161. Wash., 1977, p. 8.

The Department of State Bulletin, Vol. 82, (٤)
No. 2061, April 1982, p. 35.

(٥)

يبحث كونغرس الولايات المتحدة الاميركية مخصصات
"المساعدة" لمصر ويصادق عليها بشكل مستقل عن البلدان

الافريقية الاخرى
Africa Report, N.Y., Vol. 26, Sept.-Oct., (٦)
1981, p. 6.

(٧)

Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year
1982, Part I. Hearings before the Committee on Foreign
Affairs, p. 247.

(٨)

Foreign Assistance and Related Programs Appro-
priations for 1982. Hearings before a Subcommittee of
the Committee on Appropriations, Part 5, Wash., 1981,
p. 301.

(٩)

West Africa, No. 3340, August 3, 1981, p. 1759.
Ibid. (١٠)

(١١)

Business Week, 1975, December 15, p. 54.
Civilisations, Brussels, Vol. XXIX, 1979, (١٢)
No. 3-4, p. 264.

(١٣)

Foreign Assistance and Related Agencies Appropri-
ations for 1977. Hearings before a Subcommittee of the
Committee on Appropriations. Part 2, Wash., 1976, p. 570.

(١٤)

Tribune, Colombo, 1981, June 21, No. 49, Vol. 24, p.9.

(10)

Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year 1982, Part 1, Hearings before the Committee on Foreign Affairs, U.S. House of Representatives, p. 45.

(11)

Overseas Business Report. Wash., September 1980, No. 30, p. 6.

(12)

Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year 1982, Part 1. Hearings before the Committee on Foreign Affairs, p. 25.

دور المواد الخام فى العلاقات

بين الولايات المتحدة وافريقيا

يفغينى كوندراشوف
دكتور فى فلسفة
العلوم الجيولوجية والمعادن

تتبوأ افريقيا مكانة هامة فى الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية الراهنة للامبريالية . ومع استمرار تفاقم مشكلة المواد الخام والطاقة اكتسبت أهمية متزايدة بالنسبة لاقتصاد الغرب قضية توسيع وصيانة حرية التفاضل دون عائق الى الموارد المعدنية الغنية فى القارة - بالطبع بالشروط المربحة لبلدان الغرب ، مع الاستهتار التام بمصالح الدول الافريقية والسعى لاحكام تطويقها الى اقصى حد بشبكات الاستعمار الجديد ، ومع مقاومة الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى الضاربية للمطالب باقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

"مخزن" المواد الخام النادرة

منذ عقود كثيرة تستخدم افريقيا ، على نطاق واسع ، بمثابة مصدر كبير لكثرة من انواع المواد الخام الى الدول الامبريالية . وبالرغم من ان دراسة القارة جيولوجيا لا تزال ضعيفة نسبيا ، الا ان الاكتشافات التى تمت جعلت العديد من

البلدان الأفريقية تحتل مراتب بارزة في القائمة العالمية "لمخازن" المواد الخام المعدنية . لقد اكتشفت ويجرى استثمار مكامن غنية للنفط والغاز في ليبيا ، الجزائر ، أنغولا ، نيجيريا ، ومكامن للبوكسيتات في غينيا ، وخامات اليورانيوم في غابون والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وخامات الحديد في ليبيريا وموريتانيا ، والنحاس في زامبيا وزائير ، والمنغنيز في غابون ، ومكامن لعناصر الأرض النادرة في نيجيريا ، ناميبيا ، زائير ، والذهب والالماس في سيراليون .

ان الاحتكارات الغربية لا تستغل المكامن التي تم اكتشافها فحسب ، بل وتقوم بتنقيب جيولوجي مكثف عن مكامن جديدة بأمل ان تضمن لنفسها ، مستقبلا ايضا ، حاجاتها الى المواد الخام المعدنية على حساب ثروات افريقيا ، طارحة جانبا المسألة المتعلقة بضرورة التعويض العادل والتعاون الاقتصادي - التجاري المتبادل النفع . وهي باختصار تريد ان تستحوذ على هذه الثروات باستمرار وبكميات متزايدة . وفعلا هناك ما يمكن الاستحواذ عليه . ففي عام ١٩٦٧ بلغت حصة افريقيا ١٤ بالمئة من الاحتياطيات المكتشفة من خامات المنغنيز في العالم الرأسمالي ، اما في عام ١٩٨٠ فقد بلغت اكثر من ٨١ بالمئة . وازدادت حصة الاحتياطيات المكتشفة من الكروم من ٧٢ بالمئة الى اكثر من ٩٧ بالمئة ، والبوكسيتات من ٣٠ الى ٤٠ بالمئة . وفي الوقت الحاضر يتوفر في افريقيا القسم الاعظم او قسم كبير من احتياطيات العالم غير الاشتراكي من المعادن القيمة للصناعة العصرية مثل الالماس (اكثر من ٩٢ بالمئة) والبلاتين (٩٨ بالمئة) والفناديوم (قاربة ٩٢ بالمئة) والكوبالت (زها ٤٠ بالمئة) (١) . ومن حيث احتياطيات واستخراج اليورانيوم في العالم الرأسمالي لا تتخلف افريقيا سوى عن امريكا الشمالية . (فاليورانيوم الافريقي بالذات لعب دورا كبيرا في صنع السلاح الذري في الولايات المتحدة الامريكية) .

وتمتلك افريقيا موارد كبيرة من خامات الطاقة . فمن

حيث احتياطات واستخراج النفط صارت تتبواً المرتبة الثالثة بين بقية القارات. وخلال عشر سنوات فقط - من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٧ - ازدادت الاحتياطات المكتشفة من "الذهب الاسود" هناك بمرتين تقريباً : من ٤ مليارات طن الى اكثر من ٨ مليارات طن.

ولئن كان القسم الاساسى من المواد الخام المصدرة من افريقيا فى السنوات الاولى التى اعقبت الحرب يوجه ، بالدرجة الرئيسية ، نحو بريطانيا وفرنسا وبلجيكا التى كانت امبراطورياتها الاستعمارية باغلبيتها تقع فى هذه القارة ، فان المواد باتت ، منذ اواسط الستينات تصدر ، بنطاق واسع ، كذلك الى الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان . واصبحت السوق الامريكية تمتص كميات كبيرة من المواد المستخرجة هنا مثل المنغنيز ، الكوبالت ، النيوبيوم ، البلاتين ، الكروم ، الالماس الصناعى للمعادن النادرة ، البوكسيتات ، ومن ثم النفط بكميات متزايدة .

وكانت هذه العملية مرتبطة باتساع استخدام المعادن المركبة وعناصر الارض النادرة فى الانتاج العصرى. ولقد سبب تطور الصناعة الذرية والراديو تكنولوجية وظهور التكنيك الالكترونى والفضائى والتقدم التكنيكى فى صناعة الماكينات نمواً سريعاً فى الحاجة الى اليورانيوم والبلاتين والنيوبيوم والالماس وغيرها . فاذا كان حجم استهلاك بعض المعادن "التقليدية" ، مثل ، القصدير والرماس قد ازداد فى العالم الرأسمالى خلال فترة ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، طبقاً لحسابات كاتب المقال ، بنسبة لا تزيد على ١٠٠ بالمائة واستهلاك الحديد والنفاس والزنك بنسبة لا تزيد على ٢٠٠ بالمائة ، فان هذا المؤشر بلغ ، بالنسبة للمنغنيز والكروم والكوبالت والبلاتين ، اكثر من ٣٠٠ بالمائة ، وبالنسبة للالمنيوم والموليبيدينوم والبلاتين اكثر من ٥٠٠ بالمائة .

ونشير بهذه المناسبة الى ان الاحتكارات الامريكية التى

تمتلك موارد كبيرة من انواع كثيرة من المواد النادرة فى اراضى الولايات المتحدة، الا انها لا تزال تفضل، فى احيان كثيرة، الامتناع عن استثمارها . اولا : لان هذه الموارد تعتبر احتياطيا استراتيجيا هاما، وثانيا : لان معالجتها هنا تقتضى مقادير كبيرة من التوظيفات الاساسية، فى حين ان هذه الموارد ما برحت رخيصة نسبيا فى البلدان النامية، شأنها شأن القوى العاملة . وعلى وجه التحديد، تلبي الولايات المتحدة حاليا قسما كبيرا من حاجاتها الى المواد الخام المعدنية عن طريق الاستيراد من افريقيا (انظر الجدول رقم ١) .

ومن الهام للغاية بالنسبة للولايات المتحدة استيراد النحاس والبلاتين والفاناديوم والمنغنيز والالماس والحريـر الصـفـرى والفلسبار من افريقيا .

وتتسم افريقيا باهمية كبيرة، بالنسبة للولايات المتحدة، كمصدر لموارد الطاقة . فنيجيريا، مثلا، غدت، منذ اواسط السبعينات، المصدر الثانى للنفط (من حيث الحجم) الى الولايات المتحدة . وتجرى توريدات كبيرة من الغاز الطبيعى من الجزائر التى تمتلك احتياطيات هائلة من هذه المادة الاولى .

ومع استفحال مشكلة الوقود والمواد الخام فى العالم تفاقم الصراع بين الدول الامبريالية من اجل مصادر المواد الخام فى البلدان الافريقية . فقد اشتد صراع المزاومة بين الولايات المتحدة وبريطانيا من اجل السيطرة على "الحزام النحاسى" لزامبيا . وفى الوقت ذاته فان الولايات المتحدة، التى تضمن حاجاتها الى النحاس من مواردها الخاصة وعن طريق الاستيراد من كندا وشيلي، تقوم بدور المصدر الكبير لهذا المعدن، بالدرجة الاساسية الى اوربا الغربية . بيد ان النحاس الأمريكى هنا يجابه المنافسة من جانب النحاس الزامبى الارخص سعرا والاجود نوعية . ولهذا تسعى الشركات الامريكية الى تعزيز مواقعها فى "الحزام النحاسى"، بغية التمتع بامكانية التحكم بالاسعار فى اسواق التصريف وفق مصالحها .

حصة افريقيا في تأمين
حاجات الولايات المتحدة الامريكية
الى مواد الخام الاستراتيجية - ١٩٨٠

استهلاك الولايات المتحدة الامريكية	استيرادات الولايات المتحدة الامريكية	حصة افريقيا في استيرادات الولايات المتحدة الامريكية، %
خامات المنغنيز ملايين الاطنان	١٠٦ ر. ٧٥ ٥٨ ر.	٤٤ ٣٨
(المنغنيز الحديدى)		
الكروم، ملايين الاطنان	٩٤ ر. ٩٠	٤٠
الكروم الحديدى ، ملايين الاطنان	٤٨ ر. ٣٢	٧١
البوكسيتات ، ملايين الاطنان	٤٠ ر. ٥ * ١٤٧٠	٣٢
الكوبالت ، الاف الاطنان	٨٠٠ ر. ٣٠	٥٥
الفاناديوم، الاف الاطنان	٤٠ ر. ٢٢٠	٥٥
معادين البلاتين، بالاطنان	٩١٨٠ ر. ٥٠ ١٠٤	٥٣
الالماس ، ملايين القيراط	٤٥٨٠ ر. ٨٠ ** ٢٢	٥٣

* بضمنه استهلاك الالومينا .

** بضمنه استهلاك الالماس الصناعى .

حسبت استنادا الى: "Mineral Commodity Summaries", Wash., 1981.

وخلال الاعوام الاخيرة احتدمت المنافسة بين الدول الامبريالية فى مجال استخراج اليورانيوم، وأدى اكتشاف مكامن كبيرة لهذا المعدن الهام استراتيجيا فى مستعمرات فرنسا السابقة (غابون، النيجر، جمهورية افريقيا الوسطى) عام ١٩٧٠ الى اشتداد صراع المزاومة بين احتكارات فرنسا والولايات المتحدة .

وبعد اكتشاف ابار كبيرة للنفط فى عدد من البلدان الافريقية، وجدت هذه البلدان نفسها منجرة الى دوامة الصراع الازلى بين الدول الامبريالية فى سبيل مصادر النفط. وسبب الركض وراء "الذهب الاسود" النيجيرى تناقضات حادة بين الاحتكارات الامريكية والبريطانية والفرنسية والايطالية، هذه التناقضات التى ساهمت، بدرجة كبيرة، فى اثاره الحرب الاهلية فى هذه البلاد.

مجال مربح للتوظيفات الاساسية

ان الدوافع الهامة لمشاركة الاحتكارات الامريكية فى استثمار موارد المواد الخام للقارة الافريقية تكمن فى النفقات المنخفضة نسبيا للتنقيب عن المواد الخام المعدنية واستخراجها وفى نوعيتها الرفيعة الجودة . وتشهد على النفقات المنخفضة للتنقيب عن المواد الخام الافريقية، مثلا، الحقائق التالية : فى شمال افريقيا تقل نفقات اعمال التنقيب بالنسبة للبرميل الواحد من النفط ثلاثين مرة بالمقارنة مع الولايات المتحدة . وتقل فى شمال افريقيا الى حد كبير نفقات الاستغلال ايضا : فاستخراج البرميل الواحد من النفط يكلف مبلغا يقل عشر درات عما فى الولايات المتحدة . وفى مثل هذه الظروف لا يثير الاستغراب واقع ان استثمار المصادر المعدنية فى افريقيا، واستغلال العمل الرخيص للعمال الافارقة يعتبر، بالنسبة لرأس المال الامريكى منبعاً كبيراً للحصول على فائض الارباح . وفى اواسط السبعينات بلغت الاستثمارات الامريكية

الخاصة المباشرة في افريقيا قرابة ٢٥ مليار دولار، في حين وصل المقدار السنوي للأرباح الناجمة عن هذه الاستثمارات الى ٧٠٠ مليون دولار.

وليس من الصعب ان يلاحظ المرء الصلة بين الحملة الدعائية المثارة في الولايات المتحدة حول قضية المواد الخام الافريقية ومصالح بعض الشركات الامريكية المعنية. فورا، الكثير من الاعمال السياسية الخارجية للحكومة الامريكية في القارة الافريقية تكمن مصالح هذه الاحتكارات الامريكية او تلك، وتعد شركة "جيمس سينكلير" في نيويورك، والتي لها صلات عريقة مع جمهورية جنوب افريقيا، من المبادرين للصراع من اجل زيادة الاحتياطات الاستراتيجية من المواد الخام عن طريق زيادة استيراداتها من افريقيا. وتلقى الحملة الدعائية المذكورة تشجيعا نشيطا من جانب شركة "اليديني لادسوم" الكبيرة التي تعود لها حصة كبيرة من اسهم المصانع التي تستخرج الكروم في جنوب افريقيا. وفي هذا المجال تحظى كثرة من الشركات العاملة في القارة الافريقية بدعم القوى الجبارة للرأسمال الاحتكاري الامريكي، من شاكلة المجموعات المالية لاسر روكفلر ومورغن وفورد وديلون وغوغنهايم وغيرها. واسسرة روكفلر - مساهم كبير في الكونفرن الدولي "سوسيتيه جنرال كونغوليز دي مينير" الذي يحتل مواقع راسخة في صناعة التعدين بزاير.

وبالتطابق التام مع منطق الاعمال الرأسمالية الخاصة توجه الاحتكارات الامريكية استثماراتها، قبل كل شيء، نحو الفروع الاكثر ريعية. فما يربو على ٥٥ بالمئة من اجمالي هذه الاستثمارات في السبعينات كان من نصيب استخراج النفط الافريقي. ولئن كان مجموع الزيادة في التوظيفات الاساسية للشركات الامريكية في البلدان الافريقية النامية خلال فترة ١٩٥٠ - ١٩٧٥ يبلغ ٢٢٥ مليار دولار، فان ارباحها، خلال نفس الفترة، بلغت قرابة ٦٩ مليار دولار، علما بان قرابة

٨٠ بالمئة منها حولت الى الولايات المتحدة الامريكية (٢) .
ومع ذلك ان توظيفات الرساميل الامريكية فى القارة
الافريقية لا تزال تتخلف كثيرا ، من حيث حجمها ، عن
البريطانية مثلا . غير ان ابعاد نشاط الرأسمال الامريكى هى
اوسع بكثير وذلك لان تغلغله يجرى فى افريقيا البريطانية
سابقا وفى البلدان التى كانت ترزح تحت سيطرة الدول
الاوربية الاخرى على السواء .

وفى الاعوام الاخيرة طرأت تغيرات ملحوظة على مجموع
اشكال واساليب تغلغل الرأسمال الامريكى فى افريقيا . فاذا
كانت التوظيفات الاساسية المباشرة وتأسيس الفروع او الشركات
البنات هى الطاغية فى السابق ، فان المشروع المشترك وكذلك
الاتفاقيات حول تقديم الشركات الامريكية خدمات الى الشركات
المحلية باتت ، فى الوقت الحاضر ، تكتسب ، الى جانب الاشكال
المذكورة ، انتشارا واسعا . وتقدم الشركات الامريكية ، عن
طية خاطر ، على اقامة اشكال التعاون هذه ، وذلك لانها تضمن
مواقع متينة فى الفرع او المشروع المعين وتقلل ، فى الوقت
ذاته ، خطر تأميم الملكية الامريكية .

وتغلغلت الاحتكارات الامريكية فى صناعة التعدين بدول
افريقية كثيرة ، محتلة مواقع مهيمنة فى البعض من فروعها .
ووظفت شركات الولايات المتحدة اموالا طائلة (اكثر من مليار
دولار) فى صناعة النفط بليبيا . وفى بداية السبعينات كان
يستخرج من ابار النفط العائدة للشركات الامريكية ٨٨ بالمئة
من مجموع النفط الليبى . ونظرا لتأميم العديد من الشركات
الامريكية فى ليبيا فى اواسط السبعينات صارت الاحتكارات
الامريكية تبدى اهتماما كبيرا بالمناطق النفطية لافريقيا
الاستوائية . وعلى وجه التحديد احتل الرأسمال الامريكى مواقع
راسخة فى نيجيريا . وبين الاحتكارات النفطية التى تغلغلت فى
هذه البلاد فان شركات كبرى مثل "اكسون" و"موبيل" و"كراتشير
ريسورسيز" تزيد نشاطها بصورة محمومة .

وتقوم الشركات النفطية الامريكية بالتنقيب عن النفط قرب سواحل الكاميرون وتنزانيا ودول اخرى. وفي الاونة الاخيرة راحت الولايات المتحدة والدول الامبريالية الاخرى تقوم باعمال التنقيب عن النفط في الجرف الساحلى وفي المناطق النائية لـ ٣١ دولة افريقية. وترد شهريا انباء عن اكتشافات جديدة. فخلال عام ١٩٧٩ وحده ازداد عدد ابار النفط العاملة فى القارة بـ ٢١٠ ابار. واتاح التنقيب معرفة واقع ان افريقيا، التى كانت تعتبر فى السابق فقيرة نفطيا، تمتلك فى مستودعاتها الجوفية ما يربو على عشر الاحتياطيات الاكيدة من "الذهب الاسود" فى العالم الرأسمالى.

وبسعى الرأسمال الامريكى الى الاستيلاء على المواقع الرئيسية فى صناعة التعدين ايضا. وتبدى اهتمامها بالمواد الخام المعدنية، قبل غيرها، شركات ميتالورجيا المعـسـادن الحديدية. فشركة "يونايتيد ستيتس ستيل" وهى اكبر شركة للميتالورجيا فى الولايات المتحدة تساهم فى استثمار مكمـن مواندا فى غابون، وهو واحد من اغنى مكان خامات المنغنيز فى العالم الرأسمالى. ويعود لها ٤٤ بالمئة من رأس المال فى شركة "كوميلوغ" المختلطة. ومن هنا يصدر الى الولايات المتحدة سنويا زهاء ٥٠٠ ألف طن من خامات المنغنيز (٣٥ - ٣٦ بالمئة من اجمالى استيرادات الولايات المتحدة من خامات المنغنيز). ويعود لـ "يونايتيد ستيتس ستيل" كذلك ٢٠ بالمئة من اسهم شركة "اسوشيتد منغنيز ماينز" فى جنوب افريقيا التى تقوم باستخراج خامات المنغنيز (قاربة ٥١ - ٧١ مليون طن سنويا) والمنغنيز الحديدى. وتساهم كذلك، فى مشاريع اخرى، مثلا، فى استخراج الروتيل (معدن يحتوى على التيتانيوم والحديد) فى سيراليون. ويعود لشركة "بيتلهم ستيل"، وهى ثانى شركة ميتالورجية أمريكية من حيث حجمها، ٥٠٪ من الاسهم فى شركة "لامكو" المختلطة التى تقوم باستثمار المكمـن الكبير لخامات الحديد فى ليبيريا، والذى يقع فى نقطة تلاقى حدود

ليبيريا وغانيا وجمهورية ساحل العاج . وحصلت شركة "بيكاندر مازير" الامريكية على امتياز لاستغلال هذا المكن من اراضى جمهورية ساحل العاج .

وفى جمهورية جنوب افريقيا وزيمبابوى تحتل "يونيون كاربايد اوف نيويورك" مواقع راسخة فى استخراج الكروم ومعالجته . وعبر شركاتها كانت تصدر الكروم من روديسيا الجنوبية الى الولايات المتحدة حتى فى فترة سريان مفعول الحظر الذى فرضته الامم المتحدة .

ويقع فى غانا مصنع "فالكو" الذى يعود الى شركة "كايزر المنيوم" وهو اكبر مصنع امريكى للالمنيوم، من حيث طاقاته، خارج حدود الولايات المتحدة واكبر مصنع فى افريقيا الغربية . وفى غينيا تقوم باستثمار المكامن الكبيرة للبوكسيتات الشركتان المختلطتان "كومبانى دى بوكسيت دى غينيا" (انتاجيتها ٩ ملايين طن من البوكسيتات و"فريغيا" (انتاجيتها مليونى طن من البوكسيتات و"لار . مليون طن من الالومينا) اللتان تعود الحصة الكبرى فيهما الى رأس المال الامريكى .

ان الاحتكارات الامريكية التى ترى فى مكامن النحاس الكبيرة فى زامبيا وزائير تكملة مربحة لصناعة النحاس الامريكية تولى لهذين البلدين اهتماما متزايدا . فشركة "اموكو مينيرال" الامريكية تشارك مشاركة نشيطة للغاية فى استغلال مناجم النحاس فى زائير . وحصلت الشركات الامريكية ، كذلك ، على عدد من الامتيازات لاستخراج التنتاليوم فى منطقة كيغو .

وتعود كافة الشركات الكبيرة التى تقوم باستثمار مكامن الخامات فى بتسوانا لرأس المال فى جنوب افريقيا المرتبط ، بدوره ، بالاحتكارات الامريكية . علما بأن قسما كبيرا من الخامات الغنية بالنيكل والنحاس والمستخرجة هناك يصدر الى الولايات المتحدة الامريكية .

ويجرى استخراج الالماس الافريقى من قبل الشركات التى

يستأثر فيها الأمريكيون بالقسم الاساسى من الاسهم. ويستخرج من منجم اكتشف عام ١٩٧٢ فى بتسوانا، وهو احد اكبر مناجم الالماس فى العالم، ملايين القيراطات من الالماس التى تخص للتصدير، وقبل كل شىء الى الولايات المتحدة الأمريكية. وفى سنة ١٩٧٥ تأسست شركة افريقيا الوسطى لاستخراج الالماس. وتعود الربطة الرقابية من الاسهم فيها الى شركة "دياموند ديستريبيوتر" الأمريكية.

ان نشاط الاحتكارات الأمريكية فى افريقيا مدعو، حسب مخططات رؤسائها لتشديد التبعية الاقتصادية لكثرة من بلدان هذه القارة بالدول الرأسمالية المتطورة، وابقائها فى وضع التابع فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى. وفى الوقت ذاته فان التحولات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية الجارية، خلال الاعوام الاخيرة، فى الكثير من البلدان الافريقية، رغم الاحتكارات الأمريكية على اتخاذ موقف حذر للغاية من الاستثمارات الجديدة فى هذه البلدان او تلك. ولهذا كان ما يربو على نصف اجمالى التوظيفات الاساسية للشركات الأمريكية فى القارة الافريقية فى نهاية السبعينات - بداية الثمانينات من نصيب جمهورية جنوب افريقيا.

المكانة الخاصة لجمهورية جنوب افريقيا

ان كبريات الاتحادات الاحتكارية الأمريكية، التى تجتذبها موارد افريقيا الجنوبية المعدنية الغنية ورخص عمل السكان الاصليين، تشارك هنا فى استثمار مناجم اليورانيوم والذهب والكروم والفاناديوم وغيرها من المعادن النادرة. وتحصل هذه الاتحادات على ارباح طائلة من الاستغلال البشع للسكان الافارقة.

ان جنوب هو القسم الاكثر تطورا من الناحية الصناعية فى القارة. ولقد وظفت هنا رساميل كبيرة من قبل الاحتكارات الدولية. وتتركز هنا، كذلك اغنى احتياطات

المواد الخام المعدنية . وتمتلك جمهورية جنوب افريقيا اكبر الاحتياطيات فى العالم الرأسمالى من المواد الخام المعدنية التى تحتاج اليها الولايات المتحدة الامريكية حاجة ماسة لتلبية متطلبات صناعتها - خامات المنغنيز الكروم والبلاتين . (انظر الجدول رقم ٢) .

الجدول رقم ٢

حصة جمهورية جنوب افريقيا
فى استخراج واحتياطيات المواد الخام المعدنية
فى العالم الرأسمالى، ١٩٧٨، بالنسبة المئوية

الاحتياطيات	الاستخراج	انواع المواد الخام
٩٣	٣٧	خامات المنغنيز
٨٤	٥١	الكروم
٩٠	٥٣	الفاناديوم
٨٩	٨٧	معادن البلاتين
٦٤	٧٣	الذهب
—	٢٥	الالماس (الصناعى والمخصص للمجوهرات)
١٦	١٣	اليورانيوم

حسبت استنادا الى
"Mining Survey", Vol. 90, No. 4, Johannesburg, 1979.

وتتوفر فى البلاد كذلك احتياطيات كبيرة من الحديد الصخرى والحجر الفلورى واوكسيد الالومينيوم . ويستخرج فى جمهورية جنوب افريقيا ما مجموعه ٥٤ نوعا من المواد الخام المعدنية . ولهذا فان المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة متركزة ، أساسا ، فى القسم الجنوبى من القارة . ومن هنا انما يتأتى دعم واشنطن الثابت للنظام العنصرى فى جمهورية جنوب

افريقيا .

وتمتلك جمهورية جنوب افريقيا ، التى تتوفر فيها قاعدة جبارة للمواد الخام المعدنية ، كذلك ، صناعة تعدين متطورة . فقد احتلت من حيث قيمة حجم المواد الخام المعدنية ، ما عدا الطاقة ، التى استخرجت عام ١٩٧٩ (وبلغت ١١ مليار دولار) المرتبة الثالثة فى العالم الرأسمالى (بعد الولايات المتحدة الامريكية وكندا) ، اما فى سنة ١٩٨٠ فقد خرجت ، بنتيجة ارتفاع اسعار الذهب ، الى المرتبة الثانية . وتتميز صناعة التعدين فى جمهورية جنوب افريقيا ، ايضا ، بمستوى عال نسبيا من تركيز الرأسمال والانتاج . ويشكل أساس هذه الصناعة عدد من كبريات الشركات التى تطلق عليها تسمية "دور التعدين" - "انجلو - امريكان" ، "دى بيرس" ، "جنرال مايننج يونيون" ، "غولدفيلدر اوف ساوث افريقيا" وغيرها .

وبالرغم من وجود صناعة تحويلية متطورة ، فان استخراج ثروات باطن الارض فى جمهورية جنوب افريقيا موجه ، بالدرجة الاساسية ، نحو التصدير . وغدا هذا البلد مصدرا بارزا فى العالم الرأسمالى لخامات المنغنيز والكروم والفاناديوم ومعادن البلاتين والانتيمون والالماس التكنيكي واوكسيد الالومينيوم وغيرها . هذا مع العلم ان قسما كبيرا منها يصدر الى الولايات المتحدة التى تنتسب الى الشركاء التجاريين الرئيسيين لجمهورية افريقيا الجنوبية . ففي عام ١٩٧٩ تبوأَت المرتبة الاولى فى تجارتها الخارجية ، متخطية بريطانيا وجمهورية المانيا الاتحادية . وفى سنة ١٩٨٠ بلغت استيرادات الولايات المتحدة من جمهورية جنوب افريقيا ٣ مليارات دولار ، اما صادراتها اليها فبلغت ٢ مليارات دولار . وتحتل المواد الخام المعدنية مكانة بالغة الاهمية فى استيرادات الولايات المتحدة من جمهورية جنوب افريقيا . فعن طريق الاستيراد من الاخيرة تضمن الولايات المتحدة قرابة ١٠ بالمئة من حاجاتها الى خامات المنغنيز و ٣٠ - ٤٠ بالمئة الى المنغنيز الحديدي و ٣٥ - ٤٠

بالمئة الى الكروم و ٤٠ - ٦٠ بالمئة الى الكروم الحديدى وزها ٥٥ بالمئة الى الفاناديوم و ٤٠ - ٥٠ بالمئة الى معادن البلاتين وزها ٣٠ بالمئة الى الالماس الصناعى و ١٠٠ بالمئة الى اوكسيد الالومينيوم المستهلك فى البلاد (٢) . وفى هذا المجال لابد من الاخذ بالحسبان ان كل هذه الانواع من المواد الخام، باستثناء الفاناديوم لا تستخرج عمليا فى الولايات المتحدة . وعدا ذلك تستورد الولايات المتحدة بكميات كبيرة من جمهورية جنوب افريقيا خامات الانتيمون والحريز الصفري والكيانيت.

وتشهد صناعة التعدين، ولاسيما فرع استخراج الذهب فى جمهورية جنوب افريقيا فترة نهوض عاصف، وتشجع الاحتياطات البالغة الغنى من المواد الخام المعدنية والظروف الاقتصادية - الاجتماعية "المواتية"، حسب رأى واشنطن، والمعدن العالى للربح، على تدفق الرأسمال الأمريكى عليها بنشاط. فطبقا لمعطيات الصحافة فى جنوب افريقيا كان هناك اكثر من ٣٠٠ شركة امريكية فى سنة ١٩٧٦ تملك فروعا فى جمهورية جنوب افريقيا، وكانت تعمل هناك قرابة ٦ الاف شركة امريكية من خلال الشركات الاوربية الغربية . وبلغت الاستثمارات الامريكية المباشرة فى جمهورية جنوب افريقيا حتى بداية عام ١٩٨١ اكثر من مليارى دولار . وتجذب موظفى الرأسمال، قبل كل شئ، صناعة التعدين فى جمهورية جنوب افريقيا الفرع ذو المعدل العالى جدا للارباح (خلال سنوات ١٩٥٣ - ١٩٧٧ بلغ معدلها ٢٠ بالمئة) . ويعود للاحتكارات الامريكية حاليا ما مجموعه ٢٥ بالمئة من اسهم الشركات المستخرجة للذهب، ولو اخذنا بعين الاعتبار خصائص الاحصائيات الامريكية للتوظيفات الاساسية المباشرة، فانه يمكن القول ان حصة الرأسمال الأمريكى فى صناعة التعدين بجمهورية جنوب افريقيا هى عمليا اعلى بكثير من المعطيات الرسمية .

ولا بد من الاشارة الى ان تزايد اهتمام الشركات الامريكية بجمهورية جنوب افريقيا، خلال السنوات الاخيرة،

يعود، بدرجة متزايدة الى حاجة الصناعة الحربية الامريكية الى المواد الخام الاستراتيجية . وبالنسبة للشركات الداخلية ضمن المجمع العسكرى الصناعى الامريكى تعتبر جمهورية جنوب افريقيا من المصدرين الرئيسيين على وجه الخصوص للبلاتين والكوبالت وخامات اليورانيوم والمنغنيز وغيرها . ومع ذلك فلا بد من الاخذ بالحسبان ان الذهب والالماس لا يزالان كالسابق الثروة الرئيسة لجمهورية جنوب افريقيا . فهي تستخرج نسبة كبيرة من الالماس فى العالم الرأسمالى، علما بان شركة "دى بيرس" فى جنوب افريقيا هي الاحتكار الدولى الذى يشرف على بيعهما ، اما الولايات المتحدة فهي مساهم، بل واكثر من ذلك هي المشتري الرئيسى لمنتجات هذه الشركة . ويتوقف على تدفق الذهب من جنوب افريقيا الى الولايات المتحدة ، بدرجة كبيرة، سعر صرف الدولار وتأثير الاوليغارشية المالية الامريكية فى الشؤون النقدية الدولية . وواقع ان حصة جمهورية جنوب افريقيا تبلغ ثلاثة ارباع الذهب المستخرج فى العالم الرأسمالى يجعلها تحتل وضعاً خاصاً بالنسبة للولايات المتحدة والغرب عموماً .

ومع ذلك لابد من الاشارة الى ان موقف الولايات المتحدة المتعاطف مع جمهورية جنوب افريقيا لا يعزى الى الثروات المعدنية الهائلة للآخرة فحسب ، بل والى اعتبارات سياسية ايضا : فواشنطن ترى ان نظام الابارتهايد يمكنه ان يغدو سندا اقتصاديا وسياسيا - عسكريا مضمونا للولايات المتحدة فى حالة نشوء اوضاع حرجية فى القارة الافريقية تسبب انقطاعاً فى توريدات المواد الخام المعدنية الهامة استراتيجية .

* * *

وهكذا فان واشنطن ترى فى الموارد المعدنية بافريقيا احتياطياً استراتيجياً لها، مدعوا للتعويض فى المستقبل عن النقص فى الكثير من انواع المواد الخام فى اراضى الولايات

المتحدة . وعدا ذلك ، أصبحت موارد افريقيا بالنسبة للولايات المتحدة مصدرا هاما للواردات الجارية من المواد الخام ذات الهمية الصناعية والعسكرية . واخيرا ، يرى عدد من رجال الدولة والاحتكاريين فى واشنطن ان بعض الدول الافريقية يمكنها ، باحتياطياتها الغنية من المواد الخام المعدنية ، ان تعوض للولايات المتحدة عن "مناطق المواد الخام" التى تخرج من تحت سيطرة الرأسمال الأمريكى .

غير ان المخططات التوسعية هذه تجابه مقاومة متعاظمة من جانب دول القارة الفتية التى تطمح الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى وفرض سيادتها على مواردها الطبيعية . وإلى جانب كل ذلك تحدث المنافسة من جانب الدول الامبريالية الاخرى على قطاع المواد الخام من اقتصاد البلدان الافريقية ، الامر الذى ينبىء بتناقضات جديدة وبتفاقم التناقضات القديمة فى العالم الرأسمالى .

الهوامش

(١) ' حسب استنادا الى :

Mineral Commodity Summaries, Wash., 1981.

(٢) اناتولى غروميكو . النزاع فى جنوب افريقيا . موسكو ،

١٩٧٩ ص ٣٠ .

(٣) حسب استنادا الى :

Mineral Commodity Summaries, Wash., 1981.

العلاقات الاقتصادية - التجارية

رودولف زيمnkوف

دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية

تتميز فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بمستوى عال على نحو خاص من تغلغل الولايات المتحدة الاقتصادية فى آسيا التى تحتل مكانة هامة فى التجارة الخارجية الأمريكية، لكونها مصدرا للمواد الخام المعدنية وسوقا لتصريف البضائع الأمريكية ومجالا لتوظيف رأس المال الخاص. ولئن كانت العواقب السياسية لتصفية الاستعمار فى البلدان الآسيوية قد خلقت بالنسبة لرأس المال الاحتكارى الأمريكى وضعاً معقداً لتحديد نهجه السياسى الخارجى، ففى المجال الاقتصادى اتاح تضعف مواقع المنافسين الاوربيين له امكانية التغلغل بصورة انشط فى اسواق البلدان المذكورة (١). ونظرا لذلك باتت آسيا تتبوأ مكانة ملحوظة فى التدابير الاقتصادية الخارجية للشركات الأمريكية، الامر الذى مارس، بالطبع، تأثيرا كبيرا على سياسة ادارة واشنطن فى هذه المنطقة.

وفى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات راح التركيز فى سياسة رأسمالية الدولة الاحتكارية فى الولايات المتحدة الأمريكية يجرى اكثر فاكثرا على التعاون الاقتصادى - العسكرى مع بلدان آسيا. وبهذا الصدد اصبحت الافضلية تعطى المصالح الاستراتيجية - العسكرية وباتت تحتل مركز اهتمام الولايات

المحددة تلك المناطق من آسيا التي تجرى فيها مجابهة حادة ،
على الاخص ، بين الحركة التحررية وبين قوى الامبريالية
والرجعية . وهناك بالذات نذير الامبريالية الامريكية من افاني
شيطان البعوض على الموارد الثنية للغاية ويرهبها نفوس
من اشهرها .

وفي جنوب - شرق آسيا تراهن الاوساط الامريكية الحاكمة ،
التي نشطت ايام صلب ، حسن الجوار بين دول الهند الصينية وبين
منظمة اسيان الافليمية ، لاعلى ربط الاقتصاديات المحلية
وربطا وبيها بمصالح رجال الاعمال الامريكيين ، وقبل كل شيء ،
بمصالح الشركات المنعددة الجنسية فحسب ، بل وعلى تحويـسـل
المستطوع ، ما سر هذا الى سند سياسي - عسكري للامبريالية (٢) .

ومن الشرق الاقصى تفرد الولايات المتحدة الامريكية ، التي
تقيم العقبات على طريق مساوية القضية الكورية ، دور "القوة
الانجليزية" الى كوريا الجنوبية لضمان المصالح الامريكية . وتتبع
واشنطن اراء "سيئول سياسة "الشراكة الجديدة" التي تجرى
مناقشتها ، في ان واحد ، عن طريق تطوير صلات اقتصادية تجارية
وتتبع معها وعن طريق المساهمة الاكثر فعالية في تقوية القوات
المسلحة لكوريا الجنوبية (٣) .

وينبدي الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بدول آسيا كمجال
مختطف ، رأس المال . ويؤكد ممثلو الادارة ورجال الاعمال
انكسار في الولايات المتحدة باستمرار على ان الاكثار من
التوظيفات المباشرة للرسميل في بلدان هذه المنطقة هو احدى
مهامهم الرئيسية . وينظر الى تغلغل رأس المال الاحتكاري في
بلدان آسيا لا كوسيلة لنشديد استغلالها اقتصاديا
فحسب ، بل وكوسيلة بالغة الاهمية للتأثير الاجتماعي على
النسب . سبيل ومبىرى تطور هذه البلدان .

وخلال السنوات ال ١٥ - ٢٠ الاخيرة عـزز رأس المال
الاحتكاري الامريكي ، بدرجة كبيرة ، مواقعه في اقتصاد الكثير
من بلدان "سيا" . فحتى نهاية عام ١٩٨١ بلغ اجمالي التوظيفات

الخاصة المباشرة للرسميل الامريكى فى بلدان آسيا زها ١١
مليار دولار، قياسا الى ٩ر٠ مليار دولار فى سنة ١٩٦٠ وبشكل
هذا المبلغ ١٩ر٤ بالمئة من مجموع الاستثمارات الخاصة المباشرة
لرسميل الامريكى فى البلدان النامية .

ان الاستيلاء على المواقع الرئيسىة فى الاقتصاد، وقبل
كل شئ، بسط السيطرة على مصادر المواد الخام القيمة والوقود
وعلى الفروع العصرية للصناعة التحويلية بهدف الحصول على اتحن
الارباح هو الدافع المحرك لرأس المال الامريكى الخاص فى بلدان
آسيا . وتؤكد ذلك تأكيدا ساطعا بنية استثمارات الشركات
الامريكىة وتوزيعها الجغرافى .

فحتى نهاية عام ١٩٨١ بلغت الاستثمارات الامريكىة
المباشرة فى الصناعة النفطية لبلدان آسيا ٣٨ر١ بالمئة من
اجمالى حجمها وفى الصناعة التحويلية ٢٦ بالمئة وفى التجارة
والتأمين ١٨ بالمئة وفروع الاقتصاد الاخرى ١٧ر١ بالمئة (٤) .

ويظهر التوزيع الجغرافى للاستثمارات الامريكىة المباشرة
فى بلدان آسيا الطابع الانتقائى لتوزيع الرسميل فى هذه
المنطقة . ومما له دلالة ان الشركات تركز استثماراتها فى
البلدان التى تتوفر فيها موارد طبيعىة غنية وجو ملائم
للاستثمار وسوق داخلية واسعة الى حد كاف وصناعة محلية
متطورة نسبيا . فقد بلغت حصة جنوب شرق وشرق آسيا عام
١٩٨١ مقدار ٣ر١٠ مليار دولار او ٣ر٩٤ بالمئة من اجمالى
حجم الاستثمارات الامريكىة الخاصة المباشرة فى آسيا (انظر
الجدول رقم ١) .

وهذا ما يظهره ايضا التحليل المسهب لنشاط رأس المال
الاحتكارى الامريكى فى المنطقتين المذكورتين من آسيا ، فبعد
الهزيمة فى الحرب بالهند الصينية شددت الولايات المتحدة ، بصورة
ملحوظة ، نشاطها السياسى والاقتصادى ازاء البلدان الاعضاء فى
رابطة دول جنوب - شرق آسيا (اسيان) التى تضم اندونيسيا
وماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفيليبين . وغدت هذه الرابطة

اول منظمة اقليمية للبلدان النامية فى النصف الشرقى من الكرة الارضية والمنظمة الوحيدة، حسب المعطيات حتى نهاية عام ١٩٨٣، التى اعترفت بها الولايات المتحدة رسميا .

جدول ١

الاستثمارات الامريكية الخاصة المباشرة
فى بلدان أسبا النامية
(بملايين الدولارات)

١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٠	
١٠٩٨٦	٨٥٠٥	٧٣٣٠	٥٥٠٣	٣٧٤٧	٢٤٥٧	٨٩٨	المجموع
							بما فى ذلك:
٤٣١	٣٩٨	٢٤١	٢١٨	٢٦٧	٣٠٥	١٥٩	الهند
١٨٦١	١٣١٤	١١٩١	٩٨٤	١٥٨٧	٥١٦	١٧٨	اندونيسيا
							كوريا
٧٧٨	٥٧٥	٦٨٩	٣٩٥	٢٢٤	١٣٩	...	الجنوبية
٨٤٩	٦٣٢	٥٦١	٤٦٤	...	٢٠٠	٤٦	ماليزيا
١٧٩١	١٢٠٤	٨٦٠	٥١٦	...	٣٤٣	...	سنغوفارة
٢٦٥٥	٢٠٧٨	١٧٤٠	١٣٢٨	هونغ كونغ
٥٥١	٣٦١	٢٠٠	٢٣٧	...	١٣٠	...	تايلاند
١٢٤٩	١٢٥٩	١٢٥٤	٨٣٧	٧٢٨	٧١٠	٤١٤	الفيليبين

محسوبة بالاعتماد على Survey of Current Business
للسنوات المذكورة اعلاه .

وهذه المنظمة الاقليمية التى تضم بلدانا يبلغ تعداد سكانها اكثر من ٢٥٠ مليون نسمة والمعروفة بمواردها الطبيعية الغنية كانت تعتبر من قبل رأس المال الاحتكارى الامريكى، تقليديا، سوقا هامة لتصريف البضائع ومصـدرا للمواد الخام وهدفا للتوظيف المربح لرأس المال واحتياطيا كبيرا للقوى العاملة الرخيصة . فخلال فترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ ازدادت القيمة الميزانية للتوظيفات الاساسية الامريكية الخاصة

المباشرة للرساميل في البلدان الخمسة المذكورة باكثر من ٦٧ مرة وبلغت في سنة ١٩٨١ مقدار ٦٢٥ مليار دولار اي ٥٧٨ بالمئة من اجمالي حجم التوظيفات الاساسية الامريكية المباشرة للرساميل في آسيا (٥) . ويوجد القسم الاكبر من التوظيفات الاساسية للرساميل الامريكية في اندونيسيا - ١٨٦ مليار دولار وسنغافورة - ١٧٩ مليار دولار والفلبين - ٣١ مليار دولار . وتشير مجلة "يو.اس. نيوز اند ورلد ريبورت" الامريكية الى ان تواجد رجال الاعمال الامريكيين في هذه البلدان هو اوسع بكثير مما كان في فترة الحرب الفيتنامية . وطبقا للمعطيات الاكثر تواضعا تمارس النشاط في جنوب شرق آسيا ٥٠ الاف شركة امريكية ونيف . وخلال السنوات الاربع الاخيرة تضاعفت الاستثمارات الامريكية وتبلغ حاليا قرابة ٧ مليارات دولار محتلة المرتبة الثانية بعد الاستثمارات اليابانية (٦) . وفي سنة ١٩٨١ حصلت الاحتكارات الامريكية في بلدان اسيان على ٢١ مليار دولار من الارباح ، اي ٨٠ بالمئة من مجموع الارباح المجنية في بلدان آسيا .

ان الفرع الرئيسى لتوظيف رأس المال الامريكى الخاص هو صناعة النفط التى بلغت حصتها فى سنة ١٩٨١ نسبة ٥٤٦ بالمئة من مجموع الاستثمارات الامريكية المباشرة فى هذه المنظمة الاقليمية . وفى اندونيسيا بلغت الاستثمارات الامريكية المباشرة فى التنقيب عن النفط واستخراجه بـ "التعاون" مع الشركات الحكومية المحلية ٨٠٦ بالمئة . ويسيطر رأس المال الامريكى على القسم الاعظم من استخراج النفط فى البلاد ، حيث تنتج شركة "كالتكس" الامريكية النفطية وحدها قرابة نصف النفط المستخرج . وفى ماليزيا وتايلاند بلغت التوظيفات فى صناعة تكرير النفط ٥٨٩ بالمئة و٧٢ بالمئة على التوالى من التوظيفات الاساسية للشركات الامريكية عام ١٩٨١ . وفى ماليزيا تسيطر شركة "اكسون" الامريكية سوية مع الاحتكار الانجلو - هولندى "رويل داتش شيل" على كامل استخراج النفط فى

البلاد . واحنكرت ثلاث شركات وهى "كالتكس" و"شيل" و"اكسون" سوق مشتقات النفط فى تايلاند . وفى اغلبيه بلدان الرابطة يلاحظ الاتجاه نحو زيادة الاستثمارات الامريكية فى القطاع النفطى من الاقتصاد باستمرار .

وفى السبعينات ازدادت ، الى حد كبير ، الموظفات الاساسية للشركات الامريكية فى الصناعة التحويلية لبلدان اسيان . ووظفت اكبر الاستثمارات فى اقتصاد سنغافورة والفيليبين (بلغت فى سنة ١٩٨١ مقدار ٥٩٤ مليون دولار و ٥٥٤ مليون دولار على النوالى) ، علما بان رأس المال الامريكى يتمتع بوضع سائد فى فروع مثل تكرير النفط والصناعة الكيمائية وصناعة المستحضرات الطبية .

وفى سنغافورة ، مثلا ، نمارس نشاطها فى القطاع الانتاجى ١٢٣ من اصل ٧٤٥ شركة امريكية مسجلة فى البلد ويبلغ حجم رأسمالها الاجمالى ١٧٦ مليار دولار ومنها ٣٣ شركة عاملة فى صناعة الالكترونيات . ويسيطر رأس المال الامريكى على صناعة تكرير النفط فى سنغافورة التى تعتبر المركز الثالث لتكرير النفط فى العالم الرأسمالى . ويشغل فى المؤسسات الامريكىة العاملة فى الصناعة التحويلية فى البلد ٢٨٨ الف شخص او ٢٥ بالمئة من اجمالى القوى العاملة فى الجمهورية الفتية (٧) .

وتمارس نشاطها فى الفيليبين ، التى هى بلد آخر من بلدان اسيان ، ١٤٨ شركة امريكية منها ٦٢ فرعا لكبريات الشركات الامريكية . وتبلغ اربعة هذه الشركات فى الصناعة التحويلية للفيليبين اكثر من نصف مليار دولار . وتقل حصة الشركات اليابانية التى تأتى بعدها بمقدار ٢٥ مرة . وتسيطر الشركات الامريكية على الصناعة النفطية والبتروكيميايية وصناعة المستحضرات الطبية وادوات الزينة والتجميل . ويتمركز فيها زهاء ثلثى الاستثمارات الامريكية (٨) .

وللشركات الامريكية مواقع قوية فى الصناعة التحويلية بماليزيا واندونيسيا . وفى بداية عام ١٩٨٢ وظفت هذه

الشركات فيها ١٢٢ و ١٤٠ مليون دولار على التوالي، وبالدرجة الأولى، في صناعة تكرير النفط ومعالجة المطاط ومعالجة السجود لصناعة الإلكترونيات والسيارات. وبعد صناعة المعدات الكهربائية فرعاً جديداً في الصناعة التحويلية بماليزيا وواحداً من أكثر الفروع المبتكرة من قبل الشركات المتعددة الجنسية. فقد بلغ عدد مؤسسات صناعة المعدات الكهربائية في البلد شي نهاية السبعينات ١٥٧ مؤسسة يشتغل فيها أكثر من ٥٥ ألف شخص (٩). ويشكل انتاج العناصر الإلكترونية، وبالدرجة الأساسية، شبه الموصلات أساس هذا الفرع من فروع الصناعة التحويلية. وفي الوقت الحاضر تعتبر ماليزيا أكبر منتج لشبه الموصلات في العالم الرأسمالي. فحصة المصانع ال ٢٥ لاسياجها تبلغ ٨٠ بالمئة من حجم المبيعات وبشتغل فيها ٢٠ بالمئة من اجمالي عدد العاملين في صناعة المعدات الكهربائية في البلد. وعملياً تخضع كل هذه المصانع لسيطرة ٧٢ شركة متعددة الجنسية وبضمنها ٢٥ شركة امريكية متعددة الجنسية. ويفضى نهج الشركات الغربية في بناء المصانع في هذا البلد من اجل انتاج مختلف اصناف السلع والعناصر الالكترونية التي لا تلقى رواجاً في السوق الداخلية للدولة الى صرف رأس المال المحلي عن المشاركة في انتاج السلع الضرورية فعلاً للبلد.

وتحتل الشركات الامريكية مواقع قوية، كذلك، في صناعة السلع المطاطية بماليزيا. ففي الوقت الحاضر تجرى في البلد معالجة ما يربو على ٥٠ ألف طن من المطاط سنوياً او زهاء ٣ بالمئة من اجمالي انتاج المطاط الطبيعي في الدولة. وتتسببواً المرتبة الثانية من حيث ابعاد العمليات في صناعة السلع المطاطية في ماليزيا شركة "غودير تاير اند روبر" الامريكية المتعددة الجنسية. وهي تسيطر في البلد على شركة "غودير ماليزيا بيرخ" المختلطة والتي تساهم فيها شركة "اكرون" الامريكية وشركة "برناس انجيينيرنغ" الماليزية التابعة للدولة (يعود لها ٤٩ بالمئة من رأسمال الشركة). وينتج مصنع السلع

المطاطية العائد لشركة "غودير تاير اند روبر"، بالدرجة الأساسية الاطارات للسيارات والدرجات النارية والانابيب المطاطية وغيرها . وتجري في المصنع سنويا معالجة قرابة ١٠ الاف طن من المطاط اى حوالى ربع اجمالى حجم المواد الخام المستخدمة فى صناعة السلع المطاطية بماليزيا .

ان نمو التوظيفات الاساسية الامريكية الخاصة فى الصناعة التحويلية لبلدان جنوب شرق آسيا يعود الى سياسة الاحتكارات الامريكية التى تنقل الى الخارج صنع المنتجات الجديدة بهدف تقليص نفقات الانتاج والحصول على فائض الربح الاحتكاري وكذلك المنتجات "الملوثة" ايكولوجيا . وتكمن العوامل الهامة التى تشجع على عمل مؤسسات الصناعة التحويلية العائدة للشركات الامريكية ببلدان اسيان فى وجود ايدى عاملة رخيصة نسبيا هناك وفى منح الشركات الامريكية تسهيلات اقتصادية - تجارية معينة من قبل الحكومات الوطنية وفى امكانية النفاذ الاكثـر حرية الى اسواق البلدان الاخرى الاعضاء فى المنظمة، نظرا لاضفاء طابع ليبرالى على النظام الجمركى فى اطر هذه المنظمة الاقليمية وهلمجرا .

وتتمثل خاصية سياسة الشركات الامريكية بجنوب شرق آسيا (وشرقها ايضا) فى الاستخدام الفعال لاحداث اشكال تمرير رساميلها الى هناك - نقل القدرات الصناعية الى بلدان المنطقة بهدف اقامة الانتاج المعد للتصدير .

لقد اضطلع تغلغل شركات الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى فى دول اسيان، بصورة مكثفة، بدور كبير فى تحويلها الى مصدر بارز للمنتجات الجاهزة وشبه الجاهزة وسط البلدان النامية . ففي عام ١٩٧٦ باتت صادرات المنتجات المذكورة من هذه الدول تشكل ٦٥ مليار دولار وبضمنها من سنغافورة ٢٠ مليار دولار وماليزيا ٥١ مليار دولار واندونيسيا ٧٠ مليار دولار والفلبين ٧٠ مليار دولار وتايلاند ٥٠ مليار دولار (١٠) . وبلغت حصة بلدان المنظمة فى اجمالى قيمة

المنتجات الواردة اعلاه والمصنوعة من قبل كافة البلدان النامية في سنة ١٩٧٦ اكثر من ١٣٢ بالمئة .

ومع ذلك ، فلدى التحدث عن نجاحات بلدان اسيان على طريق التصنيع لابد من الاشارة الى ان فروع الصناعة التحويلية هذه ، وبخاصة المتخصصة في انتاج السلع المعدة للتصدير توضع لسيطرة احتكارات الولايات المتحدة الامريكية والدول الرأسمالية الاخرى. فقد جاء في احد تقارير يونكتاد بصدد سنغافورة ، مثلا ، ان القسم الغالب من صناعة الماكينات الدقيقة العصرية والصناعة الالكترونية المعدة للتصدير "يرتبط بشركات الولايات المتحدة الامريكية واليابان وجمهورية المانيا الاتحادية" (١١) . وكانت مصانع شركات الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى في بداية الثمانينات تؤمن ٧٠ بالمئة من اجمالي صادرات سنغافورة من المنتجات الجاهزة . وتتصف بلوحة مماثلة صادرات مختلف انواع المنتجات الجاهزة من الدول الاخرى الاعضاء في اسيان .

وعليه ، فان الولايات المتحدة الامريكية ، اذ اقامت معامل الصناعة التحويلية في بلدان هذه المنظمة الاقليمية ، انما سعت الى اقامة نظام للصلات الاناجية - التعاونية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، من شأنه ان يربط بلدان المنطقة باقتصادها هي ربطا اقوى بكثير من انواع التبعية السابقة الاخرى .

والمنطقة الاخرى التي توليها الشركات الامريكية اهتماما كبيرا هي شرق آسيا . وللرأسمال الاحتكاري الامريكي مصالح اقتصادية كبيرة في البلدين الرئيسيين بهذه المنطقة اي هونغ كونغ وكوريا الجنوبية . ففي عام ١٩٨١ بلغت التوظيفات الاساسية الامريكية المباشرة في بلدان وارض هذه المنطقة ٤ مليارات دولار ، او ٣٦٦ بالمئة من اجمالي حجم الاستثمارات الامريكية المباشرة في بلدان آسيا . وتعد الصناعة التحويلية والنفطية وكذلك التجارة والعمل المصرفي المجالات الرئيسية لتوظيف رأس المال الامريكي الخاص .

وخلال السبعينات ازدادت استثمارات الشركات الأمريكية فى كوريا الجنوبية . وكانت هذه العملية تعزى ، لحد كبير ، الى سياسة سيئول الرامية الى اقامة ما يسمى مناطق التوظيف الحر للرساميل بهدف تطوير فروع الصناعة المنتجة لسلع التصدير . وفى هذه المناطق حصل ارباب الاعمال الاجانب ، وبضمنهم الامريكيون ، الى جانب الامتيازات الممنوحة لهم سابقا ، على حق التمتع بالحصانة وعلى تعريفات تسهيلية لقاء مختلف انواع الخدمات وعلى شروط نافعة الى اقصى حد فى استغلال الايدي العاملة . وعدا ذلك اعفيت من الضرائب الجمركية صادرات المواد الخام الصناعية الى مناطق التصدير واستيرادات المنتجات الجاهزة . وفى المصانع العائدة لرأس المال الاجنبى كليا او جزئيا لا يضمن للعمال الحد الأدنى للاجور ، علما بأنها تقل ٤ - ٦ مرات قياسا الى الولايات المتحدة الأمريكية .

وابان فترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ ازدادت التوظيفات الاساسية المباشرة للشركات الأمريكية فى الاقتصاد كوريا الجنوبية بمقدار ٦٥ مرة (١٢) . وحتى بداية عام ١٩٧٨ بات يمارس نشاطه فى هذا البلد ٧٦ فرعا للشركات الأمريكية ويشغل فى مصانعها ٣٢ الف شخص (١٣) . وفى فروع الصناعة الرئيسية (الصناعة الكيماوية وصناعة المعدات الكهربائية وصناعة الماكينات ومنها الالكترونيات وصناعة النفط وانتاج المواد الغذائية) تعمل شركات امريكية ، مثل "غالف أويل" ، "يونيون أويل" ، "كالتيكس" ، "دووكيميكل" ، "كونترول ديتا" "موتورولا" "جنرال موتورز" ، "فيرتشايلد" ، "اى بى إم" وغيرها . ونشطة على نحو خاص ، الشركات المتخصصة فى صناعة الماكينات الالكتروتكنيكية . فقد اقامت فى كوريا الجنوبية شبكة من المصانع لانتاج عناصر التكنيك الالكترونى المختلف وتجميعه لتصديره لاحقا الى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاخرى .

وبلغت الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى اقتصاد كوريا الجنوبية فى بداية عام ١٩٨٢ مقدار ٧٧٨ مليون دولار ، او

٢٥٨ بالمئة من مجموع التوظيفات الاجنبية (١٤) ويرى الخبراء الأمريكيون ان تدفق توظيفات الرساميل الامريكية على اقتصاد كوريا الجنوبية سوف يزداد مستقبلا ايضا . ويرتبط ذلك بالافاق الملائمة لنمو سعة السوق الداخلية وباردياد امكانيات استخدام هذا البلد بمثابة رأس جسر للتوسع فى الاسواق الاسيوية وبالتدابير التى اتخذها نظام سيئول فى بداية الثمانينات بصدد تخفيف القيود التى فرضت سابقا على توظيفات الرساميل الاجنبية الخاصة فى اقتصاد كوريا الجنوبية، الى حد كبير (١٥) . وتعتبر امكانية الاستغلال المربح للقوى العاملة عاملا هاما يسترعى انتباه الشركات الامريكية نمو كوريا الجنوبية . فالعمال الكوريون الجنوبيون ماهرون للغاية (يجيد القراءة والكتابة فى البلد اكثر من ٩٠ بالمئة)، اما معدل اجر العامل الشهرى حتى بداية الثمانينات فقد بلغ ٢٠٠ دولار فقط مع ٦٠ ساعة عمل اسبوعيا واجازة لمدة ٩ ايام مدفوعة الاجر لا اكثر.

ويؤدى تسلط رأس المال الامريكى الى ان القسم الاكبر من المنتجات المعدة للتصدير لا يعود الى كوريا الجنوبية، بل الى الفروع العديدة للشركات الاجنبية . ويرتبط بذلك ارتباطا مباشرا، ايضا، العامل السلبي الاخر الذى يتميز به الاقتصاد المتخلف والذى يكمن فى ان اغلبية فروع التصدير تقدم ما يسمى بالمنتجات غير الجاهزة تماما، اى الحلقات التى تقتضى كثيرا من العمل اليدوى من اجل المجمعات الصناعية المقامة فى الولايات المتحدة الامريكية والدول الرأسمالية المتطورة الاخرى.

وفى السبعينات حصل نمو كبير فى الاستثمارات الامريكية المباشرة فى اقتصاد هونغ كونغ . فخلال فترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ تضاعفت توظيفات الرساميل الامريكية المباشرة وبلغت ٢٦ مليار دولار . تحتل هونغ كونغ، من حيث مقادير الاستثمارات الامريكية المباشرة، المرتبة الاولى وسط بلدان آسيا . وحتى بداية عام ١٩٨٣ كان يمارس نشاطه هناك ٣٦١ فرعا للشركات

الأمريكية . وكان القسم الأكبر من الرساميل الأمريكية مستثمر
فى التجارة والصناعة التحويلية والمؤسسات المالية - التسليفية
وشركات التأمين (٧١٣ بالمئة) (١٦) .

وبالرغم من ان القسم الأكبر من التوظيفات الاساسية
الأمريكية هو من نصيب دول اسيان وكذلك بعض بلدان شرق
آسيا، الا انها انتشرت ، ايضا ، على دول، مثل، بابوا -
غينيا الجديدة، حيث تمول "اموكو مينيرالز كومبانى". ٣٠
بالمئة من مشروع استخراج المعادن بكلفة ١٦٠ مليار
دولار (١٧)، وعلى فيجي وتونغا .

ومن بين بلدان جنوب آسيا وظفت الشركات الأمريكية اكبر
الرساميل فى الهند، حيث بلغت حتى نهاية عام ١٩٨١ مقدار
٤٣١ مليون دولار، او ٤ بالمئة من مجموع توظيفات الرساميل
الأمريكية فى بلدان آسيا . وتسعى الشركات الأمريكية الى
التغلغل فى اكثر الفروع مستقبلية وربحا فى اقتصاد الهند .
فقد رسخت مواقعها فى الصناعة الكيماوية وتثبت اقدامها فى
الصناعة الالكترونية وصناعة المستحضرات الطبية ونشطت فى
مجال انتاج المواد الغذائية والنسيج والسلع المصنوعة من
المعادن والجلود .

ان توسع شركات الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا البلد
يجابه بالمقاومة من جانب حكومة الهند، فالتناقضات بين كلا
البلدين حول القضية المتعلقة بنشاط الشركات الأمريكية المتعددة
الجنسية تسبب التوتر فى العلاقات الأمريكية - الهندية . وتعمل
حكومة الهند من اجل تقييد نشاط رأس المال الاجنبى الخاص فى
بعض فروع الاقتصاد وترفض عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة
تضمن للشركات الأمريكية هوية وطنية ونظام المعاملة الفضلى
وحرية تحويل الارباح . وتحاول الولايات المتحدة من جانبها
تبديل تطوير التعاون المتكافئ والمتبادل النفع مع الهند
بتكتيك الضغط عليها لغرض توسيع تغلغل الشركات الأمريكية فى
سوق الهند ونيل تنازلات سياسية معينة .

وتشهد الحقائق على ان رأس المال الاحتكارى الأمريكى يسعى، بغض النظر عن البلد الاسيوى الذى يمارس نشاطه فيه، الى ممارسة التأثير على بنية تجديد الانتاج فى بلدان المنطقة وعلى طابع ووجهة الحاق مجتمعاتها الوطنية فى نظام العلاقات الاقتصادية الرأسمالية العالمية والى غرس النمط الرأسمالى فى اقتصاد البلدان المذكورة وتعزيز الركيزة الاجتماعية للاستعمار الجديد اى البرجوازية المحلية والطغمة الاحتكارية فى عدد من البلدان.

ويعد تصدير رأس المال من قبل الدولة على شكل "معونة" اقتصادية عنصرا مساعدا فى نظام العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وبين بلدان آسيا، مع ان هذه "المعونة" تكاد تكون بالنسبة للبلدان الصغيرة والاقل تطورا منها الحلقة الرئيسية فى صلاتها الاقتصادية مع الدولة المذكورة. وبالنسبة للولايات المتحدة يعتبر تصدير رأس المال من قبل الدولة على هيئة "معونة" وسيلة لابقاء البلدان المذكورة ضمن مجال نفوذها وطريقة لتشجيع الصادرات الامريكية وضمان الظروف الضرورية لمواصلة استغلال ثرواتها الطبيعية. وللولايات المتحدة التى تتحس بأنها مرتبطة باستيراد عدد من المواد الخام والسلع الانتاجية من بلدان آسيا مصلحة فى بناء بعض فروع اقتصادها وعناصر الفروع المساعدة الاجتماعية التى يمكنها ان تضمن أساسا ملائما لتوسع رأس المال الأمريكى اقتصاديا. وفى ظروف التبعية المتبادلة المتنامية للاقتصاديات الوطنية والنقص الملاحظ، خلال الاونة الاخيرة، فى مختلف انواع الوقود والمواد الخام التى تملكها بلدان آسيا، تغدو "المعونة" شرطا من شروط جر الاخيرة بنطاق اوسع الى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى.

وخلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ ازدادت نفقات الولايات المتحدة الامريكية على تقديم "المعونة" الى بلدان آسيا من ٧٥٩ مليون دولار الى ٩٢١٥ مليون دولار، اى بنسبة ١٢٢ بالمائة

فقط (١٨) . بيد ان هذا المؤشر لا يعكس التدفق المعاكس للاموال على الولايات المتحدة بشكل مدفوعات الفوائد المئوية على القروض التي منحت سابقا في اطر "المعونة" ومدفوعات تسديدها، بالرغم من ان الاولى بلغت على مدى القسم الاكبر من الفترة المذكورة ١٥ - ٢٠ بالمئة من رأس المال المصدر من قبل الدولة . وعدا ذلك ، يعتبر ارتفاع اسعار البضائع الامريكية المصدرة ولاسيما الماكينات والمعدات ، اذا اخذ بعين الاعتبار الطابع "المشروط" للمعونة" ، عاملا هاما في تخفيض مقدارها الفعلى . وهذا يعنى ان "المعونة" الفعلية التي قدمتها الولايات المتحدة خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ قد تقلصت عمليا .

ان الدول التي تستلم بصورة رئيسية "المعونة" الاقتصادية الامريكية هي دول جنوب آسيا (الهند، الباكستان، بنغلاديش، سرى لانكا) . فقد بلغت حصتها في سنة ١٩٨٢ قرابة ٧٠ بالمئة من اموال الدولة المقدمة الى دول آسيا . وحصلت بلدان جنوب شرق آسيا (اندونيسيا والفيليبين وتايلاند) سنة ١٩٨٢ على زهاء ٣٠ بالمئة من "المعونة" المخصصة لبلدان المنطقة .

وتقدم "المعونة" الاقتصادية الامريكية على أساس انتقائي صارم وتمنح، بالدرجة الاولى، الى البلدان التي ترتبط حكوماتها اوتباطا اوثق بسياسة الامبريالية الامريكية . فزيادة "المعونة" الى الباكستان بدرجة كبيرة (على مدى فترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ ستقدم الى هذا البلد "معونة" اقتصادية مقدارها ١٦٢٥ مليون دولار) تتحدد لا بالحرص على تطويره بل بالمصالح السياسية - العسكرية للولايات المتحدة الامريكية . وان سياسة الباكستان الموجهة نحو تأجيج ما يسمى "القضية الافغانية" ، وتحويل الاراضى الباكستانية الى رأس جسر للعدوان المسلح، تروق لواشنطن كليا . وكانت "المعونة" الامريكية الى بلدان آسيا الاخرى مشروطة بحق استخدام القواعد العسكرية الموجودة على اراضيها (الفيليبين وتايلاند مثلا) .

وتحتل الهند، وهي الدولة البارزة في المنطقة ، مكانة خاصة

فى سياسة "المعونة" الامريكية . فمن بين بلدان آسيا كانت الهند خلال فترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ اكبر مستلم "للمعونة" الاقتصادية الامريكية (٢٥٨ مليون دولار فى سنة ١٩٨٢) (١٩) . غير ان تقديم الولايات المتحدة "المعونة" الاقتصادية والعلمية - التكنيكية ؛ بنطاقات كبيرة ، مرده لا الى مثل انسانية . فتوسيع "المعونة" الاقتصادية الى الهند يفسر بسعى الولايات المتحدة الى تغيير سياسة عدم الانحياز ذات الوجهة المعادية للامبريالية والتي تتبعها الهند وادخال "تعديلات" على السياسة الخارجية لهذا البلد بما يلحق الضرر بصلاته التقليدية مع البلدان الصديقة الاخرى ، وبالدرجة الاولى ، مع البلدان الاشتراكية .

* * *

تعد التجارة الخارجية الشكل الاساسى لصلات الولايات المتحدة الاقتصادية مع بلدان آسيا . وخلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ ازدادت مبادلاتها السلعية مع بلدان آسيا من ٧ مليارات الى ٥٨ مليارات دولار ، او بمقدار ٧ مرة (انظر الجدول رقم ٢) . وتعتبر بلدان آسيا اكبر شريك تجارى للولايات المتحدة وسط كافة مناطق العالم النامى ولا تتخلف فى ذلك سوى عن بلدان امريكا اللاتينية .

وتتميز المبادلات السلعية الامريكية مع بلدان آسيا ، ابتداءً من اواسط السبعينات بالعجز المستمر فى الميزان التجارى . فقد بلغ هذا العجز فى سنة ١٩٧٥ مقدار ١٨٥ مليون دولار وازداد فى سنة ١٩٨٢ الى ٨ مليارات دولار . وينشأ العجز ، بالدرجة الاساسية ، بنتيجة عدم التوازن فى بابى "السلع الاستهلاكية غير الغذائية" و"النفط ومشتقاته" ويعد احد اسباب العجز فى التبادل التجارى الخارجى عموماً .

وخلال الفترة المذكورة اعلاه طرأت على البنية السلعية لتجارة الولايات المتحدة الخارجية مع بلدان آسيا تغييرات

الجدول رقم ٢
تجارة الولايات المتحدة الخارجية مع بلدان آسيا (بملايين الدولارات)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
مجموع الصادرات وبضمنها:	١٠٦١	٧٧٠٣	١٠١٩٠	١٢٦٢٥	١٨٥٢٩	٢٣٨٩٥	٢٦٦٦٦	٢٤٩٦١
الهند	٦٥٠	٥٧٢	١٢٩٠	٩٤٨	١١٦٧	١٦٨٩	١٧٤٨	١٥٩٨
اندونيسيا	١٠٠	٢٦٦	١٧٦٢	٧٥١	٩٨١	١٥٤٥	١٢٠٢	٢٠٢٥
كوريا الجنوبية	٢٢١	٦٤٢	١١٧٦	١١٦٠	٤١٩٠	٥٧٦٣	٦١١٥	٦١٥٥
ماليزيا	—	٧٦	٢٩٢	٧٢٨	٩٢٢	١٢٣٧	١٥٣٧	١٧٢٦
سنغافورة	—	٢٤٠	٣٦٤	١٤٦٢	٢٢٣٠	٢٠٢٣	٢٠٠٣	٢١١٤
هونغ كونغ	١٢٥	٤٠٦	٨٠٨	٥١٦٥	٢٠٨٢	٢٦٨٦	٥١٢٥	٢٦٢٥
تايلاند	٧١	١٥٠	٢٥٧	٦٢٩	١١٦٠	١٢٦٢	١٧١٠	٩١٤٧
الفلبين	٢٠٧	٢٧٢	١١٢٢	١٣٠١	١٥٧٠	١٩٩٩	١٧٨٧	٣٥٧١
مجموع الاستيرادات وبضمنها:	٣٣٤٤	١١٤٢١	٥٨٢٧٥	٦١٨١٩	٦٦٠٩٩	٧١٠٢٨	٨١١٣٣	٨١٢٢٧
الهند	٢٢٨	٢٩٨	٥٤٩	٩٧٩	١٠٢٨	١٠٩٨	١٢٠٢	١٤٠٣
اندونيسيا	٢١٦	١٨٢	٢٢٢٢	٨٠٧	٢٦٢١	٥١٢٧	٦٠٢٢	٤٢٢٤
كوريا الجنوبية	٥	٢٧٠	١٤٣١	٢٣٨٦	٤٣٠٣	٨٣١٣	٨١٢٧	٨١٢٥
ماليزيا	—	٢٧٠	١٨٨	٦١٥١	٢١٤٦	٨٧٧٧	٧٨١١	٥٧٧١
سنغافورة	—	١٧	٣٢٥	٧٦٨	١٤٦٧	١٢٦١	٢١١١	٥٦١٢
هونغ كونغ	١٢٩	٣٤٤	١٨٧٢	٣٧٤٤	٥٦٦٥	٤٧٢٩	٧١٣٥	٥٤٤٠
تايلاند	٥٦	١٠٠	٢١٧	٤٢٩	٦٠٠	١١٦	١٣٦	٣٨٤
الفلبين	٢٠٧	٤٧٢	١٥٦	٨٠٧	١٤٩٠	١٧٢١	٢٦٦٤	١٨٠٦

حسبت استنادا الى: Overseas Business Reports, Highlights of U.S. Export and Import Trade (للسنوات المذكورة).

كبيرة . ففي صادرات الولايات المتحدة الى هذه البلدان، ولاسيما خلال فترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠، ارتفعت نسبة سلع الاستثمار (من ٢٣ بالمئة الى ٤١ بالمئة) ومنها منتجات الصناعة الالكترونية - من ٤ الى ١٥ بالمئة وصناعة الماكينات العامة - من ١٢ الى ١٨ بالمئة، في حين ظلت نسبة البضائع الاستهلاكية في مستوى واطىء (١٦ بالمئة) وانخفضت، بعض الشيء، نسبة المواد الخام والمواد الغذائية (الى ٢١ و ٢٢ بالمئة على التوالي) (٢٠) .

وتعتبر بلدان المنطقة المشتري الرئيسى وسط الدول النامية للمعدات الالكترونية الامريكية المخصصة للإنتاج، حيث ارتفعت حصتها خلال فترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ من ١٢ الى ٢٢ بالمئة، وللمواد الخام الزراعية والمنتجات شبه الجاهزة، من ١٥ الى ٢٤ بالمئة، وازداد، بعض الشيء، دور هذه البلدان كمشتري للبضائع الامريكية من الطائرات المدنية والمعدات الصناعية المتخصصة والالات المناسبة الالكترونية .

ومن الضروري الإشارة الى ان مكانة خاصة في بنية صادرات الولايات المتحدة الى بلدان آسيا، وبالدرجة الاولى، البلدان ذات الانظمة الرجعية تحتلها توريدات المعدات التكنيكية الحربية . وتكتسب تجارة الاسلحة أهمية متزايدة في المخططات السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية ويتراد منها تقوية تبعية بلدان المنطقة للولايات المتحدة الامريكية والتأثير على قواتها المسلحة والهيئات الحكومية المرتبطة بها قصد تعزيز المواقع الامريكية .

وتفوض الشركات الصناعية الحربية الامريكية صراعا حادا مع منافساتها الاوروبية الغربية من اجل الارباح الطائلة التي تحصل عليها من العقود الحربية ومن سباق التسلح في عدد من البلدان الاسيوية .

وفي استيرادات الولايات المتحدة من بلدان آسيا النامية خلال فترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ازدادت، الى حد كبير، أهمية السلع الاستهلاكية غير الغذائية (ارتفعت نسبتها من ٢٢ الى ٥٠

بالمئة)، وخاصة الالكترونيات العامة والاحذية والملابس. يحير
ان السلع الاستهلاكية لا تحتل مثل هذه المكانة الهامة في
التوريدات الى السوق الامريكية من مناطق البلدان النامية الاخرى.
وارتفعت كثيرا حصة سلع الاستثمار في الاستيرادات الامريكية
من ١ الى ١٥ بالمئة . وفي الوقت ذاته انخفضت حصة المواد
الخام والسلع الغذائية .

ان الهدف الرئيس للسياسة التجارية الخارجية التي تتبعها
الولايات المتحدة الامريكية اراء بلدان آسيا يكمن في خلق
ظروف ملائمة لتصدير سلعها الى اسواق هذه البلدان وضمان
استيراد انواع المواد الخام والوقود التي يحتاجها الاقتصاد
الامريكي. ولغرض تحقيق هذا الهدف تستخدم الولايات المتحدة
مختلف الاتفاقيات الاقتصادية مع البلدان النامية وتتخذ
الاجراءات لتنشيط صادراتها وتنظيم استيراداتها .

ومنذ نهاية السبعينات باتت الولايات المتحدة تطبق في
سلاتها الاقتصادية - التجارية مع المجموعة المذكورة من البلدان،
بنطاقات متسعة، عقد الاتفاقيات التجارية . وعلى وجه التمديد
في عام ١٩٨٠ تم طبقا لقرارات "جولة بلوكيو" عقد اتفاقيات
ثنائية بين الولايات المتحدة والدول الخمس الاعضاء في اسيان
حول تخفيض حواجز التعريفات الجمركية وغيرها (٢١) . واصبحت
الولايات المتحدة تستخدم لمصالحها بنشاط الاتفاقيات -
"المعونة" الاقتصادية والتكنيكية .

وفي المرحلة الراهنة تتميز السياسة التجارية للولايات
المتحدة بتقوية تأثير القطاع الخاص على رسم وتطبيق كامل
السياسة الاقتصادية حيال بلدان آسيا . ويصلح ان يكون مثالا
على ذلك نشوء شكل جديد مثل المجالس الخاصة بعلاقات العمل
والتي تضم ممثلي ارباب الاعمال في البلدان المشاركة . وفي
تموز (يوليو) عام ١٩٧٩ تأسس اول مجلس منها وهو المجلس
الخاص بعلاقات العمل بين الولايات المتحدة واسيان بهدف تطوير
التجارة وزيادة توظيفات الاموال وبناء المشاريع المشتركة .

وفي ايلول (سبتمبر) عام ١٩٨٢ اقيم المجلس الامريكى -
الفيليبينى الخاص بالتعاون فى مجال الاعمال والتنمية . ويتضمن
برنامج نشاط المجلس عقد الندوات وتبادل المعلومات
الاقتصادية الجارية وتنظيم زيارات الوفود التجارية ودراسة جو
الاستثمار فى الفيليبين . وفى الوقت الحاضر تجرى مفاوضات مع
البلدان الاخرى فى المنطقة حول تأسيس مثل هذه المجالس .
ويتسم باهمية كبيرة بالنسبة لتغلغل رأس المال الامريكى
فى اقتصاد بلدان المنطقة وتعزيز مواقعه التجارية هناك
ما يسمى بمناطق التجارة الحرة . ويكمن طرازها الاولى فى
هونغ كونغ وسنغافورة اللتين كانتا قد تحولتا فى القرن
الماضى الى "ميناءين حربيين" . واليوم توجد فى العالم الرأسمالى
قاربة ٨٠ من هذه المناطق . ويقع اكثر من نصفها فى آسيا .
وبضمنها ٨ فى ماليزيا وه فى الفيليبين و٣ فى سرى لانكا و٢
فى اندونيسيا . وتجرى اقامة منطقة اندونيسية - سنغافورية
اخرى فى جزيرة باتام . ولكل هذه التشكيلات الصناعية -
التجارية ، بغض النظر عن انتمائها الحكومى ، سمات مشتركة
تتمثل قبل كل شئ فى الاعفاء من الضرائب على الاستيرادات
ومن قيود الاستيراد ومن الضريبة على ارباح الشركات والضريبة
على الملكية ومن رسوم الانتاج . وتستورد الى مناطق التجارة
الحرة المواد الخام والمنتجات شبه الجاهزة وتصدر منها السلع
الجاهزة . وان الشركات التجارية الامريكية التى تستخدم لصالحها
النظام الجمركى التسهلى والامتيازات الاخرى فى هذه المناطق
توسع ، بصورة فعالة ، عملياتها التجارية .
وبهدف تنشيط الصادرات الامريكية الى بلدان آسيا النامية
تستخدم الادارة الامريكية مختلف اشكال تشجيع الدولة
للمصدرين : تمنحهم القروض عبر بنك الاستيراد والتصدير ، وتطبق
تأمين الدولة وضمان العمليات التجارية ، وتعفى المصدرين من
دفع الضرائب على القيمة المضافة ونحوها . ولغرض تصدير سلعها
الى بلدان المنطقة انشأت وزارة التجارة الامريكية مكتباً فى

سنغافورة يدخل ضمن مهامه توسيع الصادرات الأمريكية من السلع الصناعية والخدمات الى بلدان اسيان ومكتبا في سيئول قصد توسيع بيع المنتجات الزراعية الأمريكية في كوريا الجنوبية والبلدان الاخرى في شرق آسيا (٢٢) .

ان المصاعب الاقتصادية التي مست بعض فروع الصناعة الأمريكية، بصورة حادة، على نحو خاص، أدت بالادارة الأمريكية الى اتخاذ تدابير جديدة للحماية الجمركية ضد المنافسة الأجنبية وبضمنها من جانب بلدان آسيا . ويعتبر "الاستيراد الرخيص" للمنسوجات والملابس من هونغ كونغ والهند وسنغافورة والفلبين وسري لانكا وغيرها مشكلة خطيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية . ولغرض دعم الصناعة الوطنية تستخدم الادارة الأمريكية مختلف الاساليب لحمايتها . فمثلا، يجرى تقييد استيراد بعض اصناف المنسوجات والملابس الى الولايات المتحدة وتفرض قيود على استيراد هذه البضائع وغيرها . وفي آذار (مارس) عام ١٩٨١ تم طبقا لنهج الادارة في تقييد التسهيلات التجارية الممنوحة الى البلدان الاخرى تقليص قوائم البضائع المستوردة غير الخاضعة للضرائب من هونغ كانغ وكوريا الجنوبية وغيرهما . وفي الوقت الحاضر طرحت الحكومة الأمريكية مشروع حرمان كل دول هذه المجموعة من النفاذ غير الخاضع للضريبة، مقترحة عليها بدلا من ذلك نظام "وسطي" خاص للتعريفات (الضرائب المخفضة) ، ولكن لقاء تنازلات مقابلة في مجال التعريفات (٢٣) .

وتغدو سياسة الادارة الأمريكية الرامية الى تعزيز استقرار اسواق المواد الخام ظاهرة مميزة لعلاقات الولايات المتحدة التجارية مع بلدان المنطقة . ففي ١٩٨٢، مثلا، ساعد بيع القصدير من الاحتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة، بالرغم من احتجاجات ماليزيا واندونيسيا وتايلاند، على انخفاض اسعار هذه السلعة . ولجأت الولايات المتحدة، غير مرة، الى هذه السياسة ايضا، ازاء سلعة التصدير الاخرى لبلدان

المنطقة ، اى المطاط الطبيعى. ولهذا لم توقع الولايات المتحدة ، ابتداءً من النصف الثانى للسبعينات اتفاقيات دولية حول القصدير والمطاط الطبيعى. والحال ان هذه الاتفاقيات كـان بامكانها ضمان استقرار نسبي لاسعار المواد الخام. وعليه ، فان اعمال الاوساط الامريكية الحاكمة تظهر بان هذه الاوساط ، اذ تتحدث قولا عن مراعاة مبدأ "المساواة الكاملة بين الشركاء" فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، تقوم فعلا بكل ما يمكنها من اجل الالتفاف على هذا المبدأ .

وتعد بلدان آسيا فى السياسة التجارية للولايات المتحدة احدى مناطق اهتمامها الخاص. وهذا ليس من قبيل الصدفة . فاستنادا الى معطيات سكرتارية اسيان يصدر اعضاء المنظمة الى السوق العالمية ٩٥ بالمئة من تيل قنب مانىلا و٨٥ بالمئة من المطاط الطبيعى و٨٣ بالمئة من زيت النخيل و٦٧ بالمئة من القصدير و٦٧ بالمئة من لب جوز الهند المجفف وكمية كبيرة من السكر والبن والافشاب ومختلف الفواكه الاستوائية والمعادن . وتتوفر قدرة هائلة لانتاج الطاقة الكهربائية والمواد الغذائية (٢٤) . وانها لكثيرة ومتنوعة البضائع المصدرة من اسيان الى السوق الامريكية فهى تشكل ٨٩ بالمئة من الاستيراد الامريكى للمطاط الطبيعى و٦٥ بالمئة للقصدير و٢٨ بالمئة للاخشاب و٦ بالمئة للنفط الخام و٩٩ بالمئة لزيت النخيل و٩٥ بالمئة لجوز الهند . ويرد من بلدان اسيان كذلك القسم الاساسى من مشتريات التانتاليوم والنيوبيوم وقسم كبير من التنجستين (٢٥) .

وفى الوقت ذاته تعتبر بلدان اسيان سوقا كبيرة لتصريف الماكينات والمعدات والمنتجات الكيميائية والبضائع الاستهلاكية وغيرها من البضائع الصناعية الامريكية . لقد اكد هولدرج مساعد وزير الخارجية الامريكى لشؤون شرق آسيا والمميرط الهادى " وهو يتحدث فى لجنة الشؤون الخارجية لدى مجلس الشيوخ على " ان دعمنا الذى تسديته ادارة ريغان وتقويه باستمرار لبلدان آسيا يعزى الى مصالحنا السياسية والاقتصادية

وابتداءً من النصف الثاني من الستينات ، ولاسيما في السبعينات بات يجرى نمو سريع ، لا مثيل له من قبل ، في تجارة الولايات المتحدة مع بلدان اسيان . فخلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ ازدادت صادرات الولايات المتحدة الى بلدان "الخمس" بمقدار ٨٩ مرة واستيراداتها بمقدار ٩٩ مرة ومبادلاتها السلعية بمقدار ٩ مرة . وبالنسبة لارتفاع حصة بلدان اسيان في المبادلات التجارية للولايات المتحدة مع بلدان آسيا عام ١٩٨٢ الى ٢٥ مرة بالمئة ومع البلدان النامية كافة الى ١١ مرة بالمئة . وفي هذا العام بلغت قيمة المبادلات السلعية للولايات المتحدة مع البلدان "الخمس" مقدار ٢٠٧ مليار دولار ، ما جعل اسيان الشريك التجاري الكبير الخامس للولايات المتحدة الامريكية . وتشكل التجارة مع الولايات المتحدة الامريكية قرابة ٢٠ - ٢٢ بالمئة من اجمالي المبادلات السلعية الخارجية لبلدان اسيان (طبقا لمعطيات عام ١٩٨٢) . وتطور بوتائر سريعة ، على الاخص تجارة الولايات المتحدة الخارجية مع سنغافورة واندونيسيا وماليزيا . فقد ارتفعت قيمة التبادل السلعي معها خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ ب ١٦٨ و ١٢٩ و ١٠ مرة على التوالي .

ان اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة وسط البلدان الاعضاء في اسيان هي اندونيسيا - المصدر الرئيس للنفط الى السوق الامريكية بين بلدان آسيا . ففي عام ١٩٨١ شكل النفط ومشتقاته ٨٣ بالمئة من مجموع الاستيرادات الامريكية من هذا البلد . وبلغت حصة اندونيسيا في استيراد الولايات المتحدة من النفط عام ١٩٨١ نسبة ٧ بالمئة (٢٧) . وتتكون البنود الرئيسية الاخرى للاستيرادات الامريكية من اندونيسيا من المطاط الطبيعي والبن والقصدير والفلفل والتوابل الاخرى . وتقل قيمة صادرات الولايات المتحدة الى هذه البلاد بعدة مرات عن قيمة استيراداتها منها . ففي عام ١٩٨١ ، مثلاً ، بلغ عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة في التجارة مع اندونيسيا

١٤ مليار دولار. ولهذا تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهودا نشيطة لزيادة صادراتها الى السوق الاندونيسية. وفي هذا المجال يترتب عليها التغلب على المنافسة الشديدة من جانب اليابان - الشريك التجاري الرئيسى لاندونيسيا (بلغت حصة اليابان في استيرادات اندونيسيا عموما سنة ١٩٨١ نسبة ٢٠ بالمئة أما حصة الولايات المتحدة فبلغت ١٢ بالمئة).

وتجابه الشركات الأمريكية وضعاً مماثلاً في العلاقات مع سنغافورة وهي الشريك التجاري الثانى بعد اندونيسيا واكبر سوق لتصريف البضائع الأمريكية في بلدان اسيا. وفي هذا البلد ايضا تجابه الشركات الأمريكية منافسة قوية من جانب الشركات اليابانية : بلغت حصة اليابان في استيرادات سنغافورة عام ١٩٧٩ نسبة ١٦ بالمئة، في حين بلغت حصة الولايات المتحدة ١٥ بالمئة (٢٨). بيد انه تسنى للشركات الأمريكية احتلال مواقع قوية في عدد من اهم اسواق التصريف بسنغافورة.

وتعتبر النسبة العالية لعمليات التصدير والاستيراد التي تقوم بها فروع الشركات الأمريكية ظاهرة مميزة لعلاقات الولايات المتحدة التجارية مع سنغافورة. ففي عام ١٩٧٧، مثلا، بلغت توريدات فروع الشركات الأمريكية ٢٢٢٩ بالمئة من اجمالي الصادرات الأمريكية الى سنغافورة، اما مشترياتها فبلغت ٨٢٢ بالمئة من استيرادات الولايات المتحدة من سنغافورة (٢٩). وفي ظل هذا الوضع حرمت سنغافورة، بدرجة كبيرة، من امكانية التحكم في هذا القسم او ذاك من التجارة الخارجية الذي تقتضيه العمليات داخل الشركات، الامر الذي يؤثر بلا ريب، على تبادلها التجاري الخارجى وعلى حجم الاخير واتجاهه الجغرافى. ولا بد من الاشارة الى ان اسعار وشروط العمليات التجارية داخل الشركات الدولية تختلف كثيرا عن الاسعار والشروط التجارية الخارجية. وكقاعدة، تتحدد بمصالح الاحتكارات الأمريكية ولا تتطابق، في الغلب الاحيان، مع مهام تطويع العلاقات الاقتصادية الخارجية لسنغافورة.

وتشكل حصة الولايات المتحدة في تجارة الفيليبين الخارجية اعلى حصة وسط كافة بلدان اسيان (٢٣ بالمائة في سنة ١٩٧٩) (٣٠). وتتبوأ الولايات المتحدة المرتبة الاولى بين الدول الرأسمالية المتطورة من حيث حجم العمليات التجارية مع الفيليبين. وخلال فترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ بلغت وتائر نمو الصادرات الامريكية الى هذا البلد اكثر من ٢٠ بالمائة. في المتوسط (٣١). وفي بداية الثمانينات فقط انخفضت، بعض الشيء وتائر نمو الصادرات الامريكية الى هذا البلد بسبب الركود الاقتصادي الذي ساد الغرب والذي انعكس، بصورة خطيرة، على اقتصاد البلدان النامية ومنها الفيليبين.

ان قضية تخفيف الحواجز التجارية المقامة على طريق البضائع المصدرة من بلدان اسيان الى السوق الامريكية نوقشت، غير مرة، ابان اللقاءات الرسمية التي انعقدت حول مسائل العلاقات الاقتصادية - التجارية المتبادلة بين هذه البلدان والولايات المتحدة الامريكية والمعروفة في الصحف الامريكية باسم "الحوار" وعلى وجه التحديد، اعلنت الولايات المتحدة اثناء اللقاء الخامس الذي تم على مستوى الوزراء في واشنطن ضمن اطر الاستشارات الاقتصادية بين دول اسيان والولايات المتحدة في آذار (مارس) عام ١٩٨٢، اعلنت موافقتها على ضرورة "الحد من الحماية الجمركية" وتحسين شروط توريد المنتجات الباهزة من بلدان هذه المنظمة الاقليمية السبي السوق الامريكية ولكنها رفضت تلبية مطالبها المحددة حول هاتين القضيتين (٣٢).

واختتمت من دون نتيجة بالنسبة لبلدان اسيان ايضا الدورة الثامنة والثلاثون للبلدان الاعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي انعقدت بجنييف على مستوى الوزراء في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٢. فقد علقت صحيفة "برنس تايمس" الصادرة في ماليزيا على نتائج الدورة فقالت ان الولايات المتحدة والدول الغربية، اذ تؤيد، قسولا،

مراعاة المساواة الكاملة بين الشركاء، تقوم بكل ما يمكنها،
فعلا من اجل نسيان و"دفن" هذا المبدأ (٢٢). وظهرت
نتائج الدورة ان الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى
رفضت التجاوب مع بلدان اسيان واضفاء طابع ليبرالى على
سياستها التجارية.

والمنطقة الأخرى التى تقيم الولايات المتحدة الامريكية
معها صلات اقتصادية - تجارية وثيقة هى شرق آسيا. فقد بلغت
قيمة مبادلاتها السلعية مع بلدان هذه المنطقة فى سنة ١٩٨٢
مقدار ٣٢ مليار دولار، او ٥٥ بالمئة من مجموع المبادلات
السلعية للولايات المتحدة مع بلدان آسيا. ويتصف الميزان
التجارى للولايات المتحدة مع بلدان شرق آسيا، ابتداء من عام
١٩٦٨ بالعجز الذى وصل فى سنة ١٩٨٢ الى ٧ مليار دولار. وهذا
ما بلغ زهاء نصف اجمالى العجز فى الميزان التجارى للولايات
المتحدة مع البلدان النامية.

ان السعى الى موازنة التجارة مع بلدان هذه المنطقة يحدد
السياسة التجارية للولايات المتحدة فى مجال التصدير والاستيراد.
فسياسة الاستيراد التى تتبعها الادارة الامريكية تهدف الى
تطوير العلاقات السوقية والمنافسة "الحرة". وكان من بين
التدابير القليلة العبد التى اتخذتها الولايات المتحدة فى هذا
المجال الغاؤها التام فى سنة ١٩٨١ للتقييدات على استيراد
الاحذية من كوريا الجنوبية. وفى الوقت ذاته جرت فى سنة
١٩٨١ اعادة النظر سوية مع بلدان المنطقة فى الاتفاقيات
الثنائية حول النسيج التى تنص على توسيع قائمة البضائع
للتصدير الخاضع للرقابة، الامر الذى قيد، بدرجة كبيرة، قدرة
البلدان المصدرة على المناورة. وفى سنة ١٩٨٢ اعلنت الولايات
المتحدة عن اعتمادها ضرائب تعويضية على صادرات الانابيب
الفولاذية من كوريا الجنوبية. وفى سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٢ قلصت
الادارة الامريكية قائمة البضائع التى يمكن توويردها الى
الولايات المتحدة فى اطر نظام التفضيلات العام من. هونغ كونغ

وكوريا الجنوبية وغيرهما .

وفي الوقت ذاته تواصل الادارة الامريكية اتباع سياسة توفير الظروف الملائمة لتوسع الشركات الامريكية في اسواق بلدان المنطقة . ففي سنة ١٩٨١ ، مثلا ، عقدت الولايات المتحدة مع هذه البلدان اتفاقيات ثنائية حول تخفيض التعريفات على عدد من البضائع الصناعية على أساس تنازلات متبادلة مع انها غير متكافئة ، ساعدت على جذب الشركات الامريكية الصغيرة وغيرها . بنشاط الى عمليات التصدير وازفت مرونة كبيرة على برامج بنك الاستيراد والتصدير . وفي سنة ١٩٨٢ اقرت برنامجا لدعم قروض التصدير بهدف الى توسيع صادرات المنتجات الزراعية وغيرها . ويهدف رأس المال الاحتكاري الامريكي مسن تكوين الصادرات الى بلدان شرق آسيا الى تحقيق عدة اغراض . فهو يستخدم لمنفعته الطلب المتنامي والمقترن بالدفع لهذه البلدان ويتغلغل في اسواق التصريف المتسعة لديها ويربط البلدان المذكورة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وباقتصاد الولايات المتحدة الامريكية .

ومما له دلالة في هذا المجال مثال كوريا الجنوبية . ففي هذا البلد جرى التوسع السياسي الامريكي جنبا الى جنب مع التوسع الاقتصادي . وهذان النوعان من النشاط الاستعماري الجديد للولايات المتحدة الامريكية كانا يكملان بعضهما البعض ويخلقان مهادت مواتية لمواصلة تطورها وتعمقهما .

وتعتبر كوريا الجنوبية من كبار الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الامريكية في آسيا . فالمبادلات السلعية الامريكية - الكورية الجنوبية ازدادت خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ بـ ١٠٩ مرة وبلغت في سنة ١٩٨٢ مقدار ١١.٦ مليار دولار . وكوريا الجنوبية هي السوق الثالثة من حيث الحجم لتصريف المنتجات الزراعية الامريكية . ويمكن الحكم على ازدياد اهمية سوق التصريف الكورية الجنوبية بالنسبة للولايات المتحدة من واقع ان صادرات الولايات المتحدة الى هذا البلد ازدادت خلال فترة

١٩٧٠ - ١٩٨٢ وحدها بـ ٩ مرات - من ٦٤٣ مليون الى ٥ مليارات دولار. وفي منطقة آسيا - المحيط الهادئ. يعد هذا البلد السوق الثانية بعد اليابان لتصريف البضائع الأمريكية. ويتكون البند الرئيسى فى الصادرات الأمريكية من المواد الخام الزراعية والمواد الغذائية التى بلغت حصتها فى سنة ١٩٨١ اكثر من ثلث التوريدات كافة - ٢٢ مليار دولار (٢٤) ويتكون البند الهام الاخر فى الصادرات الأمريكية من المواد الخام. فالشركات الأمريكية تؤمن كليا تقريبا استيراد كوريا الجنوبية من الاخشاب والقطن والفوسفات، ومن نصف الى اربعة اخماس مطام المعادن الحديدية والنحاس والياق الاسيتات. ويتم تصدير الفحم والوقود باهمية خاصة. وتسنى للشركات الأمريكية احتلال مواقع مهيمنة فى السوق الكورية الجنوبية لتصريف انواع كثيرة من معدات البناء والطائرات المدنية والقاطرات وغيرها. وبالرغم من اتساع العلاقات الاقتصادية - التجارية بين البلدين الى حد كبير، فقد لوحظ فى السبعينات تضائل فى تبعية كوريا الجنوبية للسوق الأمريكية وللتوريدات السلعية الأمريكية. فحصة الولايات المتحدة فى التبادل التجارى الخارجى لكوريا الجنوبية خلال فترة ١٩٦٢ - ١٩٧٩ انخفضت من ٤٩ الى ٢٩ بالمائة وانخفضت نسبة الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى اجمالى توظيفات الرساميل الاجنبية. ويكمن السببان الرئيسيان لهذه العملية فى ازدياد التوسع من جانب اليابان وكذلك فى نمو النشاط الاقتصادى الخارجى للشركات الكورية الجنوبية. ان السعى الى تعزيز وتوسيع المواقع الاقتصادية فى كوريا الجنوبية التى تفرد لها واشنطن دور "القوة الاقليمية" ساعد على تكثيف نشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية الأمريكية. فقد بلغ مجموع القروض التى قدمها بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى الى نظام سيئول خلال فترة ١٩٦٢ - ١٩٨١ مقدار ٢٧ مليار دولار (٣٥). وزادت البنوك الأمريكية الفاصلة، الى حد كبير، القروض المقدمة الى هذا البلد والتى بلغ حجمها حتى

اواسط الثمانينات مقدار ٦٩ مليار دولار ومنها خلال عامى ١٩٧٩ - ١٩٨٠ وحدهما اكثر من مليارى دولار (٣٦)٠ وبالطبع فان النمو العام فى تحويلات الموارد المالية لم يدل على تقليص استغلال، كوريا الجنوبية من قبل الاحتكارات الامريكية، فالموارد المذكورة ساعدت، بالذات، على تقوية تكبيل هذا البلد وتطور الفئة البرجوازية المعادية للشعب - اللعبة الطيعة فى ايدى الشركات الامريكية.

ومن بين دول جنوب آسيا تقيم الولايات المتحدة علاقات اكثر تطورا مع الهند، ففي سنة ١٩٨٢ تجاوزت المبادلات السلعية بين البلدين مبلغ ٢ مليارات دولار، اى اره بالمئة من مجموع المبادلات السلعية للولايات المتحدة مع بلدان آسيا. غير ان الخلافات الجديدة فى مجال العلاقات الاقتصادية - التجارية الثنائية تعيق تطور التجارة المتكافئة والمتبادلة النفع بين البلدين. وتثير قلق الهند، بالدرجة الاولى، حقيقة ان الميزان التجارى ينشأ باستمرار لصالح الولايات المتحدة الامريكية (٥٤٦ مليون دولار فى سنة ١٩٨١)٠ ويكمن السبب الرئيسى لهذا الوضع فى التقييدات العديدة السائدة فى الولايات المتحدة على استيراد البضائع الهندية، وتكبح واشنطن، بصورة مصطنعة زيادة الاستيراد من الهند، بالرغم من ان الاخيرة باستطاعتها توسيع صادراتها من مختلف المنسوجات والاحذية وبعض انواع المنتجات الصناعية التى يمكنها ان تلقى رواجا فى السوق الامريكية، ففي سنة ١٩٨٠ - مثلا، رفعت الولايات المتحدة، الى حد كبير، التعريفات الجمركية على المنسوجات الهندية والاحذية الجلدية وادوات التثبيت متهمة الهند بدعم التصدير من قبل الدولة (٣٧)٠ وفى حزيران (يونيو) عام ١٩٨٢ اتخذت اللجنة الخاصة بالتجارة الدولية تدابير اخرى للحماية الجمركية: رفعت الضرائب على ادوات التثبيت الهندية واستثنت هذا الصنف من البضائع من نظام التفضيلات العام فى الولايات المتحدة الامريكية. ومع ان العلاقات الاقتصادية - التجارية للولايات المتحدة

الامريكية مع الباكستان قد تنشطت في بداية الثمانينات ، الا انها لازالت غير كبيرة من حيث مقاديرها . فالتبادل السلعى بين البلدين ازداد خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ بمرتتين وبلغ ٨٦٥ مليون دولار . ويتميز الميزان التجارى الأمريكى فى التجارة مع الباكستان بكونه ايجابيا باستمرار . فقد بلغ الفائض فيه سنة ١٩٨٢ مقدار ٥٤٥ مليون دولار (٣٨) . وان تدابير الحماية الجمركية التى تتخذها الادارة الامريكية وكذلك الوضع غير الملائم فى السوق الامريكية تعيق الباكستان من توسيع صادراتها من المنتجات الجاهزة . وتتلخص السياسة التجارية للولايات المتحدة فى تكوين صادراتها الى هذه البلاد وتجاهل مصالح المستوردين الباكستانيين .



ان تحليل السياسة الاقتصادية لرأسمالية الدولة الاحتكارية الامريكية فى آسيا يظهر ان هذه السياسة تقوم على أساس النظرية البرجوازية عما يسمى "التقسيم الدولى الجديد للعمل" والتى تفترض نقل انواع الانتاج التى تتطلب كثيرا من العمل الى بلدان شرق آسيا وكذلك انواع الانتاج التى تقتضى كثيرا من الرأسمال حيثما كان ذلك مربحا بهدف تحويل بلدان المنطقة الى حلقات انتاجية - تسويقية للولايات المتحدة الامريكية والدول الرأسمالية الاخرى . وهذا الاتجاه للتقسيم الاستعماري الجديد للعمل يؤدى الى تخصص بعض الدول الفتية فى التصدير ويقوى ارتباطها باقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد الرأسمالى عموما . ويشدد تبعيتها للامبريالية الامريكية لا فى التخصص بانتاج المنتجات الزراعية وتصدير المواد الخام فحسب ، بل وفى التخصص الصناعى على المستوى التكنولوجى الجديد .

وعليه ، فان الاستعمار الأمريكى الجديد انتقل فى المجال الاقتصادى من مقاومة تطور الدول الفتية ومن الحفاظ على تخلفها الى تحفيز نمو قواها المنتجة على أساس العلاقات الانتاجية

- (١١)
- Ibid., p. 41.
- (١٢)
- Overseas Business Reports, December 1980, p. 12.
Survey of Current Business, August 1982, p. 22.
- (١٣)
- U.S. Direct Investment Abroad 1977, Wash., 1981, p. 7.
- (١٤)
- Korea Herald, January 1, 1982; Journal of Commerce, March 2, 1983.
- (١٥)
- Asia Survey, November 1980, p. 1149.
- (١٦)
- Survey of Current Business, August 1982, p. 22.
- (١٧)
- U.S. News and World Report, November 15, 1982.
- (١٨)
- Foreign Assistance and Related Programs
Appropriations for 1982. Hearings before a Subcommittee
of the Committee on Appropriations. House of Representatives, Part 6, Wash., 1981, p. 463.
- (١٩)
- Ibid,

(٢٠) محسوبة بالاعتماد على:

Overseas Business Reports (للسنوات المذكورة اعلاه).

- (٢١)
- Department of State Bulletin, October, 1981, p. 35
- (٢٢)
- Department of State Bulletin, July 1982, p. 41.
- (٢٣)
- Journal of Commerce, October 8, 1982.
- (٢٤)
- "برافدا"، ١٦ آذار (مارس) ١٩٨٢.
- (٢٥)
- Department of State Bulletin, October 1982, p. 33.
- (٢٦)
- Ibid., October 1981, p. 35.
- (٢٧)
- Petroleum Economist, March 1982.
- (٢٨)
- Overseas Business Reports, April 1980, p. 10.
- (٢٩)
- U.S. Direct Investment Abroad 1977, Wash., 1981.
- (٣٠)
- Overseas Business Reports, September 1980, p. 11.
- (٣١)
- Times Journal, March 21, 1983.

(۳۲)

Department of State Bulletin, October 1982,
pp. 33034.

Business Times, November 24, 1982. (۳۳)

(۳۴)

Foreign Agricultural Trade of the United States.
January-February, 1982, p. 79.

(۳۵)

U.S. Overseas Loans and Grants and Assistance
from International Organisations. Wash., 1982.

(۳۶)

U.S. Foreign Policy and the Third World.
Agenda 1982, N.Y., 1982.

(۳۷)

Christian Science Monitor, September 7, 1980.
(۳۸)

Highlights of U.S. Export and Import Trade.
December 1982.

الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان آسيا

الكساندر بركانسكى

دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية

فى العقدين الاخيرين راحت الولايات المتحدة الأمريكية تزيد باصرار توسعها الاقتصادى فى البلدان النامية بمنطقة آسيا والمحيط الهادى الداخلة فى آسيا. ويعتمد رأس المال الأمريكى، فى ظروف التنافس الحاد بين الدول الامبريالية فى مجال المواد الخام والوقود، اعتمادا كبيرا على هذه البلدان ويمد اخطبوطه نحو أهم اصناف المواد الخام المعدنية والطاقة والزراعية والحراجية المتوفرة بكثرة فى هذه المنطقة. ولا بد من ان نضيف الى ذلك واقع ان الوثائر العالية نسبيا لتطور الاقتصاد فى بلدان الرابطة تخلق هنا سوقا واسعة لتصريف البضائع الأمريكية. ولهذا لم يكن من قبيل الصدفة ان وصف جونسون الموظف المسؤول فى الغرفة التجارية للولايات المتحدة بلدان آسيا بانها "مجموعة من البلدان ذات أهمية اقتصادية وسياسية متعاظمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية (١) .

ان الصلات الاقتصادية الخارجية لبلدان آسيا تعتبر أهم عامل فى تطورها الاقتصادى. وهذا مفهوم اذا اخذنا بعين الاعتبار ان التخلف العلمى التكنيكي والامكانيات الضعيفة

لاقتصاد البلدان النامية في خلق التراكمات من الموارد الداخلية تؤدي ، في الظروف الراهنة ، الى توسيع صلاتها الاقتصادية الخارجية " بصورة مكثفة . وفي ذلك ترى الدول الفتية مصدرا للموارد الضرورية على هيئة رأس المال التسليفي والانتاجي وأيرادات التصدير من العملات الصعبة وكذلك وسيلة لتوسيع السوق الداخلية .

وتتجلى هذه العملية في دول آسيان بقوة خاصة . فنمو تجارتها الخارجية يتخطى النمو الاقتصادي العام . ويعد الاتجاه نحو تكثير حصة الصادرات والاستيرادات في الناتج الداخلي الاجمالي في جميع دول المحيط الهادي تقريبا . دليلا من الادلة على ارتباط اقتصاد المنطقة المتزايد بالعوامل الخارجية . فمثلا ، ازدادت حصة الصادرات في الناتج الداخلي الاجمالي لماليزيا في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ من ٤٦ الى ٥٨ بالمئة واندونيسيا من ١٣ الى ٢١ بالمئة وتايلاند من ١٧ الى ٢٣ بالمئة (٢) .

وكل هذه عبارة عن عمليات طويلة الاجل ولكنها ليست لوحدها الحاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية لبلدان آسيان . فالنظام المجحف للصلات الاقتصادية الدولية الذي فرضته الامبريالية في المنطقة والازمات الدورية والبنوية للاقتصاد الرأسمالي ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات تؤدي الى عدم التناسب في اقتصاد دول المنطقة والى استفحال مشاكلها الاجتماعية .

واشار منسفيلد سفير الولايات المتحدة لدى اليابان وهو يتحدث عن نمو مصالح الولايات المتحدة في المنطقة الى ان معدل ارباح الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات التي وظفت رأسمالا في اقتصاد بلدان شرق آسيا بلغت في سنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٠ نسبة ١٨ بالمئة قياسا الى ١٤ بالمئة في مناطق العالم الاخرى . وقال في معرض تقييمه لاهمية منطقة آسيا والمحيط الهادي بالنسبة للولايات المتحدة " غالبا ما يبدو ان الامريكيين يولون اهتمامهم الرئيسى الى اوربا . وهذا مفهوم الى حد معين وذلك لان قسما كبيرا من ثقافتنا واسلافنا ورد من هناك .

غير أننا بدأنا ندرك تدريجيا ان مستقبلنا يكمن في المحيط الهادى وشرق آسيا " (٣) .

ان تصريحات ممثلى الاوساط الامريكية الماكمة هذه تنطوى على تقييم لطائفة من الاتجاهات الطويلة الامد للتنمية الاقتصادية فى بلدان وارضى هذه المنطقة التى يعتبرونها واحدة من المناطق القلائل المتبقية فى العالم والتى تتطور فيها الرأسمالية افقيا . وفى الوقت ذاته تقوم مثل هذه التصريحات على ادراك الاهمية المتزايدة للمنطقة فى توسع الشركات التى تتوفر لها هنا فرص ملائمة للغاية للحصول على اقصى الارباح .

اما بالنسبة لبلدان آسيا فان توسع رأس المال الأمريكى يعود عليها بكوارث اقتصادية . فقد اشارت الباحثة السوفيتية سوروفسكايا ، بصورة محقة ، الى " ان نمو توظيفات الرساميل الأمريكية الخاصة فى بلدان جنوب شرق آسيا يجرى ، اساسا عن طريق تصدير قسم من الارباح التى تم جنيها سابقا من هذه البلدان وجرى جلبها من ثم اليها والتى خلقها عمل القوى العاملة المحلية الرخيصة " (٤) . وهذا الاستنتاج يصدق على الدول والارض النامية الاخرى فى منطقة آسيا والمحيط الهادى . فخلال الستينات والسبعينات زادت الرساميل التى تدفقت من المنطقة على شكل ارباح للاحتكارات الامريكية عدة مرات على حجم الاستثمارات المباشرة الجديدة . وبلغت خسائر بلدان المنطقة الناجمة عن توظيف رساميل الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات فى اقتصادها خلال سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٥ مقدار ٧٠٠ مليار دولار (الفرق بين الارباح المجنية المصدرة ورأس المال المتدفق من جديد) . وابلان عام ١٩٨٠ وحده بلغت هذه الخسائر اكثر من ٤ مليارات دولار (٥) .

ويعد تصدير التوظيفات الأساسية من قبل الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات احدى الادوات الرئيسية لسياسة الاستعمار الجديد الامبريالية التى تهدف الى تطوير الرأسمالية

فى البلدان النامية وتثبيتها فى اطر الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

نمو استثمارات الشركات الامريكية

ان نمو المصالح الاقتصادية للشركات الامريكية المتعددة الجنسيات فى بلدان آسيا يتجلى فى ازدياد توظيفاتها المباشرة من الرساميل والذى لا مثيل له من قبل بالمنطقة، فخلال فترة ١٩٦٧ - ١٩٨٠ ازدادت هذه التوظيفات اسرع بثلاث مرات من استثمارات الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات فى العالم عموما . وعلى وجه التحديد ازداد حجم الاستثمارات الامريكية الخاصة خلال فترة ١٩٦٧ - ١٩٨٠ فى سنغافورة باكثر من ١٩ مرة وفى اندونيسيا بزهاء تسع مرات وفى تايلاند بعشر مرات وماليزيا باكثر من ثلاث مرات والفيليبين بقرابة ٢٥ مرة . وبلغ اجمالى توظيفات الرساميل المباشرة من قبل الشركات الامريكية فى بلدان آسيا عام ١٩٨٠ مقدار ١٧٥ مليار دولار (٦) .

ان القطاع الرئيسى لتوظيف رأس المال الامريكى الخاص فى البلدان المذكورة هو تقليديا قطاع استخراج ومعالجة الوقود المعدنية وكذلك الصناعة التحويلية (خاصة صناعة الماكينات الالكتروتكنيكية والانتاج الكيمايى) وفروع اخرى . وفى سنغافورة وماليزيا وتايلاند والفيليبين انشئت وتطورت بصورة فعالة ، شبكة الفروع والشركات البنسات لاحتكارات الامريكية . وتقوم فى اساس ذلك سياسة الاحتكارات المذكورة التى تنقل الى الخارج صنع المنتجات الجديدة بهدف تقلييل نفقات الانتاج وانواع المنتجات غير القادرة على المنافسة و"الملوثة" ايكولوجيا . لقد اشير سابقا الى ان بلدان المنطقة تتميز بمستوى واطىء للغاية فى النفقات على القوى العاملة . وفى عدد من البلدان تنظم الاحتكارات الامريكية صنع المنتج الصناعى الضرورى لها ، اخذة بنظر الاعتبار، بهذه الدرجة او

تلك ، بنود القوانين الوطنية بهذا الشأن . ولكنها غالباً ما تسعى الى ادخال هذه البضائع الى السوق المحلية بالالتفاف على الضرائب الجمركية العالية او التقييدات خارج أطر التعريفات ، وكثيراً ما يجرى ادخال المؤسسات التي يسيطر عليها رأس المال الامريكى فى بلدان آسيان الى الشبكة الانتاجية التسويقية الكونية للشركات المتعددة الجنسيات ، وعلى وجه التحديد تتمتع الشركات الامريكية بإمكانية ارسال عناصر ومواد الى مؤسساتها فى الخارج لتعالج هناك ومن ثم تستوردها كمنتوج جاهز الى الولايات المتحدة الامريكية . ولدى ذلك تدفع هذه الشركات الضرائب على قيمتها مطروحا منها القيمة الاولى للعناصر والمواد التى ارسلت من الولايات المتحدة وتستخدم الشركات الامريكية بنشاط هذه التسهيلات فى صلاتها الاقتصادية مع بلدان آسيان ، فمثلا بلغت حصة سنغافورة وماليزيا فى اجمالي استيرادات الشركات الامريكية الداخلية لاجهزة شبه الموصلات فى سنة ١٩٧٦ مقدار ٤٤ بالمئة .

ان توظيف رأس المال فى الصناعة التحويلية لكى يصدر فيما بعد قسم كبير من البضائع الصناعية والمنتجات شبه الجاهزة التى صنعت بايدى القوى العاملة المحلية الرخيصة يعتبر عنصراً من العناصر الرئيسية للسياسة الطويلة الاجل للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الامبرياليين ، ويكمن الغرض من هذه السياسة فى التغلغل ، بصورة اعمق فى اقتصاد البلدان النامية وتوسيع تصريف منتجاتهم فى اسواقها .

ازدياد التوسع التجارى

للولايات المتحدة الامريكية

لقد اطلع القارئ فى المقال المنشور اعلاه للباحث السوفيتى زيمنكوف على المؤشرات العمومية لتوسع الولايات المتحدة الامريكية تجارياً فى بلدان آسيان ، وبودنا هنا ان نشير فقط الى ان الولايات المتحدة التى تبيع منتجاتها ، بدرجة

متزايدة، في اسواق بلدان آسيان وتستثمر ثرواتها الطبيعية
حمت في الوقت ذاته سوقها بضرائب عالية على البضائع الجاهزة
وشبه الجاهزة الكثيرة التي تسعى بلدان المنطقة الى التخصّص في
انتاجها وتصديرها بناءً على توصيات الخبراء البرجوازيين
الدوليين.

لقد غدت قضية تصدير منتجات الصناعة التحويلية من البلدان
النامية الواقعة على المحيط الهادى في آسيا من القضايا
الرئيسية في العلاقات الاقتصادية بينها وبين الولايات المتحدة
الامريكية واليابان والدول الامبريالية الاخرى، وذلك لان
بلدان وارض هذه المنطقة تحولت الى مصدرين بارزين للمنتجات
الجاهزة وشبه الجاهزة وسط البلدان النامية. فقد بلغت حصة
بلدان آسيان في اجمالى قيمة صادرات المنتجات المذكورة من
كل البلدان النامية في النصف الثانى من السبعينات زهاء السبع،
وفي هذا المضمار لابد من الاخذ بالمسبان واقع ان فروع
صناعة بلدان آسيان المتخصصة في انتاج سلع التصدير تسيطر
عليها احتكارات الولايات المتحدة الامريكية والدول الامبريالية
الاخرى. فقد جاء في احد التقارير الاخيرة ليونكتاد بخصوص
سنغافورة مثلاً "ان القسم الاكبر من صناعة الماكينات الدقيقة
والصناعة الالكترونية العصرية المخصصة للتصدير" يرتبط بشركات
الولايات المتحدة الامريكية واليابان وجمهورية المانيا
الاتحادية (٧). ويشار في هذا التقرير ايضا الى ان الاحتكارات
الدولية تسيطر على تصدير منتجات فروع الصناعة العصرية من
البلدان النامية (٨). ويجرى تطوير هذه الفروع، كقاعدة، لا في
صالح الاقتصاد الوطنى بل يخضع لاهداف الشركات المتعددة الجنسيات.
وتشتد التبعية للامبريالية نظرا لان الانتاج في الفروع
المذكورة مخصص للتصدير في اسواق الولايات المتحدة الامريكية
والبلدان الرأسمالية المتطورة الاخرى. فحتى بداية الثمانينات
مثلاً، كانت الاسواق الرئيسية لتصريف المنتجات الجاهزة لبلدان
آسيان، تقع، ما عدا حالات نادرة، في الدول الرأسمالية

المتطورة ، وبالدرجة الاولى، الولايات المتحدة الامريكية . وعلى وجه التحديد بلغت حصة الولايات المتحدة الامريكية فى اجمالي صادرات منتجات صناعة الماكينات (عدا صناعة السيارات) من سنغافورة وماليزيا والفلبين وتايلاند الى الدول الامبريالية فى النصف الثانى من السبعينات ٥٢ بالمئة و ٦٠ بالمئة و ٦٥ بالمئة و ٤٢ بالمئة على التوالى وفى صادرات الملابس من الفلبين وسنغافورة ٦١ بالمئة و ٢٧ بالمئة على التوالى (٩) .

ومع ان التدابير التمييزية التى تتخذها الدول الرأسمالية المتطورة تفتقر كثيرا من مصالح البلدان النامية الا انـه لا يمكنها ، فى الوقت ذاته ، ان "تغلق" بوجهها كليا الاسواق الامريكية واليابانية . فحتى بداية عام ١٩٨٠ بلغت حصة البلدان النامية فى استيرادات الولايات المتحدة وكندا من منتجات الصناعة التحويلية ٢٨ بالمئة و ١١ بالمئة سنة (١٩٦٣) واليابان ٢٥ بالمئة (٧ بالمئة سنة ١٩٦٣) واوروبا الغربية ٢١ بالمئة (١٣ بالمئة سنة ١٩٦٣) . ويتضح من المعطيات الواردة ان حصة البلدان النامية نمت بدرجة اكبر فى استيرادات الولايات المتحدة واليابان وكندا .

ان الاتجاهات المذكورة تثير استياءا شديدا لدى رأس المال الاحتكارى الأمريكى الذى يرى فى تطورها اللحق تقويضا لمواقفه فى التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل . وتسبب المنافسة من جانب الدول المزاحمة "الفتية" قلقا خاصا فى ظروف تفاقم مشكلة السوق وتردى الوضع الاقتصادى فى الولايات المتحدة واليابان والبلدان الرأسمالية الاخرى .

ويعلن الخبراء البرجوازيون لدى تقييمهم لاهمية اتساع صادرات المنتجات الجاهزة من البلدان النامية ان استقرار العلاقات الدولية بات متعرضا للخطر بنتيجة هذه العملية . ويرون بان عدم اتخاذ تدابير جوابية عاجلة من جانب الدول الامبريالية قد يكلفها غالبا (١٠) .

ان الرد الطبيعى من جانب الولايات المتحدة واليابان والدول

الامبريالية الاخرى على اتساع استيرادات المنتجات الجاهزة من البلدان النامية كان، التدابير الرامية الى تقييدها واقامة كل العراقيل الممكنة بوجهها . وطالما ان الاعمال المكشوفة فى هذا المجال كان من شأنها ان تولد انفجار غضب بلدان آسيا على الامبريالية فقد تسلحت الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى بالسياسة التى اطلق عليها "الحماية الجمركية الجديدة" . وهذه السياسة تتلخص ، قبل كل شئ ، فى السعى لحمل البلدان النامية على فرض تقييدات كمية بنفسها على توريدات المنتجات الجاهزة . ويجرى تحقيق ذلك عن طريق "لى الاذرع التقليدى" فى المفاوضات الثنائية . ولقد تمكنت الولايات المتحدة فى النصف الثانى من السبعينات من عقد عشرات الاتفاقيات الثنائية حول التقييد "الطوعى" لتصدير المنتجات الجاهزة من البلدان النامية واراضى جنوب شرق وشرق آسيا الى السوق الامريكية .

بيد ان السياسة التمييزية للولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى تثير غضبا متزايدا لدى بلدان آسيا التى يتسم التعجيل فى تصدير منتجاتها صناعتها التحويلية باهمية حيوية كبيرة . وهذا التناقض المتعمق غدا من التناقضات المركزية فى علاقات الولايات المتحدة وحلفائها الامبرياليين مع البلدان النامية .

ان التمييز التجارى الذى تتبعه الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى اراء بلدان آسيا يلحق ضررا بمصالح الاخيرة ، كبيرا الى درجة بحيث اصبحت تبحث مسألة اتخاذ تدابير جوابية . فمثلا، صدر فى اللقاء الذى عقده وزراء الاقتصاد لبلدان آسيا فى حزيران (يونيو) عام ١٩٧٧ نداء لتقوية مواقع المنظمة فى المفاوضات التجارية مع الولايات المتحدة والدول الامبريالية الاخرى وذلك عن طريق تنسيق سياستها فى الاستيراد . ويكمن الغرض من ذلك فى اغلاق اسواقها بصورة جماعية امام الدول التى تسد الابواب من جانب واحد ومن دون

اساس بوجه صادرات بلدان آسيا، وتكافح بلدان آسيا—ان
بنشاط سوية مع البلدان النامية الاخرى من اجل اعادة اقامة
علاقاتها الاقتصادية مع الدول الرأسمالية على اساس عادل، وهي
اعضاء في "مجموعة ٧٧".

الولايات المتحدة الامريكية والنزعة الاقليمية

فى جنوب شرق آسيا

تسعى الاوساط الامريكية الحاكمة، بشتى السبل، الى ابقاء
وتعزيز مواقعها فى اقتصاد بلدان المنطقة، وفى هذا المجال
باتت سياسة النزعة الاقليمية فى السنوات الاخيرة واحدا من
الاتجاهات الاستراتيجية لعمالها هنا، ولقد شرعت بتنفيذها
بنشاط، على نحو خاص، فى بداية الثمانينات، وفى هذه
الفترة بالذات تجلى بوضوح سعى الولايات المتحدة واليابان
واستراليا ونيوزيلندا الى توحيد قوى الامبريالية فى المنطقة
والحيلولة دون استمرار تقلص نفوذها هناك. وفى الوقت ذاته
تطمح الدول الرأسمالية فى اطر النزعة الاقليمية الى تقوية
مواقعها فى المنافسة ما بين الدول الامبريالية بهذه المنطقة
من العالم.

لقد تضمن "مبدأ المحيط الهادى" لجونسون وعدا بدعم كل
من يشكل منظمات اقليمية فى آسيا، وتضمن احكاما مماثلة
"مبدأ غوام" لنيكسون و"مبدأ المحيط الهادى" لفورد، واحتوى
الاخير، بين امور اخرى، على نداء للاتحاد مع "البلدان
الجديدة والقديمة فى منطقة المحيط الهادى العظيمة فى خلق
اعظم حضارة على سواجل هذا المحيط الذى يعد من اعظم
محيطاتنا" (١١).

واتبع نفس الخط فى النشاطات السياسية الخارجية لممثلى
ادارة كارتر. "... لقد دشنا عصرا جديدا حافلا بالامل ويعد
بالاستقرار والازدهار ونشوء اسرة حقيقية للمحيط الهادى،
ولكن هذا الامل لا يمكن ان يتحقق وهذا الوعد لا يمكن ان ينفذ

ألا إذا اضطلعت الولايات المتحدة بالدور الاقتصادي الرئيسى وتبرر المسؤولية التى كلفت بها من أجل المساعدة فى الحفاظ على الميزان الاستراتيجى" (١٢) .

وبالرغم من هذه التصريحات الطنانة فإن الولايات المتحدة كانت تعيق على الدولام نشوء اتحاد اقليمى فعال "للمسسة" وذلك لانها كانت تفهم ان مثل هذا الاتحاد يمكنه موضوعيا ان يتصدى بنجاح للتوسع الاقتصادى للاحتكارات الامريكية ، ولهذا بالذات كانت واشنطن تتجنب اجراء اتصالات رسمية مع آسيان كمنظمة اقليمية وتبنى علاقاتها مع البلدان الاعضاء فيها على اساس ثنائى . وكان هذا الامر ينسجم مع المصالح التكتيكية للولايات المتحدة التى تفضل اتباع سياسة "لى اذرع" كل بلد على انفراد .

وفى النصف الثانى من السبعينات اثار انتصار قوى الاشتراكية فى الهند الصينية وتعاضم الاتجاهات المعادية لامبريالية فى سياسة آسيان وتوطد هذه المنظمة وكذلك الهجوم على مواقع الولايات المتحدة من قبل المنافسين اليابانى والمنافسين الامبرياليين الاخرين مخاوف لدى رأس المال الاحتكارى الامريكى، جدية الى درجة انه طالب الادارة الامريكية "الاعتراف باسيان بصفتها قوة اقتصادية هامة، مساعدة فى آسيا" والدفاع عن مصالح الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات بصورة اكثر فعالية فى المنطقة (١٣) .

وفى سنة ١٩٧٧ اقدمت الولايات المتحدة على ادخال بعض التغييرات ، ان لم يكن على الجوهر، فعلى اشكال العلاقات الرسمية مع بلدان اسيان بصفتها منظمة اقليمية، وباتت تؤكد "اهتمامها الخاص" بها . وغدت اسيان اول منظمة اقليمية للبلدان النامية تعترف بها الولايات المتحدة الامريكية رسميا . وفى واشنطن ظهرت حتى بيانات عن حلول عصر جديد فى علاقات الولايات المتحدة مع بلدان اسيان محل فترة استخفاف الولايات المتحدة العلنى باسيان كمنظمة اقليمية . وتم بين

أعضاء المنظمة. وواشنطن التوصل الى اتفاق على اجراء "حوار" على مستوى وفود رسمية حول قضايا العلاقات الاقتصادية المتبادلة .

وفي المفاوضات التي جرت في مانيل في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٧ طرحت بلدان اسيان امام الولايات المتحدة عددا من المقترحات والمطالب التي تم الاتفاق عليها مسبقا . وكانت الرئيسية بينها فكرة عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة على شاكلة الاتفاقية بين "السوق المشتركة" و٤٩ بلدا ناميا في افريقيا وحوض الكاريبي والمحيط الهادى. وكانت بلمدان "الخمسة" تامل في اقناع الولايات المتحدة بتقديم دعم ملموس الى خطة انشاء صندوق اسيان بهدف اضعاف طابع مستقر على الايرادات من تصدير المواد الخام. وكانت تتطلع فى هذا المضمار ايضا الى المساعدة من جانب الولايات المتحدة فى ضمان منفذ الى التكنولوجيا الامريكية ورفع العقوبات الجمركية من طريق صادراتها من البضائع الى السوق الامريكية . وتوجهت كذلك بطلب تقديم المساعدة لها فى تنفيذ البرنامج الصناعى لبلدان اسيان.والذى ينص على تشييد عدد من المشاريع . غير ان الوفد الامريكى رفض بمختلف الذرائع طلبية هذه المطالب. وكانت النتيجة العملية الوحيدة للقاء مانيل الاتفاق على اجراء مفاوضات جديدة بين الجانبين .

وفي آب (اغسطس) عام ١٩٧٨ جرت هذه المفاوضات فى واشنطن. وجلب وفد اسيان معه قائمة طويلة بالمطالب التى تكرر، اساسا، موقفها فى اللقاء الاول وكذلك حول طائفة واسعة من قضايا اعادة بناء العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الولايات المتحدة والبلدان النامية . غير ان "الحوار" فى واشنطن، كذلك، لم يأت بالنتائج التى كانت تتوخاها بلدان اسيان. واعلنت الولايات المتحدة فى البيان عن نتائج المفاوضات موافقتها على ضرورة "الحد من الممايزة الجمركية" وتلبية حاجات البلدان النامية الى اسواق التصدير.

ولكنها رفضت في الواقع تبني مقترحات بلدان اسيان الملموسة حول هذه القضايا .

كما سعت الولايات المتحدة الى ضمان مصالحها الاقتصادية في المنطقة وتقدمت بجملة من المقترحات الرامية الى زيادة توسع رأس المال الامريكى . ولهذا الغرض قدمت الوعود بابداء المساعدة من جانب بنك الاستيراد والتصدير الامريكى وشركة توظيفات الرساميل الخاصة في الخارج وارسال وفد عن رجال الاعمال الامريكيين الى منطقة اسيان واسداء الدعم النشط في تأسيس مجلس خاص بتنمية علاقات العمل بين بلدان اسيان والولايات المتحدة الامريكية .

وفي تموز (يوليو) عام ١٩٧٩ جرت في جزيرة بالي ابان مؤتمر وزراء خارجية البلدان الاعضاء في اسيان مفاوضات بين هذه المنظمة والممثلين الرسميين عن الولايات المتحدة واليابان واستراليا ونيوزيلندا والسوق المشتركة . وبذلت الولايات المتحدة كل ما في وسعها من اجل توجيه هذه المفاوضات نحو مناقشة ما يسمى "قضية اللاجئين" للتخلص مرة اخرى من التعهد بالتزامات ملموسة في مجال العلاقات الاقتصادية مع بلدان المنظمة . وفي البيان الختامى للمؤتمر تلخصت الالتزامات الامريكية في مجال التعاون الاقتصادى مع اسيان في المساعدة على تنفيذ ثلاثة مشاريع زراعية محدودة من حيث ابعادها وكذلك في اتخاذ بعض التدابير لمكافحة تعاطى المخدرات .

واتسمت زيارة هولبروك مساعد وزير الخارجية الامريكى الى بلدان اسيان في شباط (فبراير) عام ١٩٨٠ بطابع سياسى - عسكرى سافر . فهذا الضيف الامريكى الذى ركز الانتباه على مناقشة القضايا ذات الطابع المعادى للاتحاد السوفيتى على نحو واضح تنصل تماما من مناقشة المشاكل الاقتصادية للمنطقة . وبعده زار بلدان اسيان صيف عام ١٩٨٠ ماسكى وزير الخارجية الامريكى انذاك وحصل اعضاء المنظمة مجددا على وعود بالمعونة العسكرية والدبابات بدلا من التكنولوجيا الضرورية .

ولم تبرر امال اسيان، ايضا، نتائج "الحوار" الثالث الذى تم خريف عام ١٩٨٠ بين المنظمة والولايات المتحدة الامريكية فى مانىلا. وتنصل الجانب الامريكى مجددا من التعهد بالتزامات ملموسة بخصوص المسائل الاقتصادية ولاسيما من تقديم المعونة فى تنفيذ المشاريع الصناعية الاقليمية، وتلخصت النتائج العملية فى تعهد واشنطن "ببحث امكانية تخصيص مبلغ معين لتمويل الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة فى بلدان المنظمة".

ومع ذلك فان اعترافا اضطراريا من جانب واشنطن بضرورة اخذ مصالح بلدان المنظمة بعين الاعتبار ولو جزئيا بات يتخفى وراء احداث الاعوام الاخيرة فى العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وبلدان اسيان. وبعد الهزيمة العسكرية فى الهند الصينية اصبحت الولايات المتحدة تبذل محاولات اكثر دأبا لضم بلدان اسيان الى استراتيجيتها السياسية - العسكرية فى جنوب شرق آسيا وتستخدم بنشاط متزايد الوسائل الاقتصادية الاستعمارية الجديدة للتأثير على العمليات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية فى المنطقة. فقد اعلنت مجموعة من اعضاء الكونغرس الامريكى زارت المنطقة "ان المعضلات الاقتصادية هناك ستتحول فى الثمانينات الى مشاكل سياسية مخرجة" يقتضى حلها (بالطبع وفق المصالح الامريكية) سياسة اقتصادية فعالة من جانب الولايات المتحدة الامريكية (١٤).

ان الوضع الاقتصادى - الاجتماعى المتفاقم فى بلدان المنطقة يرغم المتكهنين البرجوازيين الامريكيين على التحدث بقلق عن مستقبل الرأسمالية فى هذه البلدان. ويتعاضد التفاوت النسبى والمطلق بين مستويات التطور الاقتصادى - الاجتماعى لبعض البلدان وظروف معيشة سكانها. ولها دلالتها فى هذا المجال نتائج البحث الذى اجراه معهد بروكينغ (الولايات المتحدة الامريكية) بصورة مشتركة مع المركز اليابانى للبحوث

الاقتصادية . وتوصل واضعو البحث الى استنتاج مؤداه ان كثرة من المصاعب الاقتصادية لبلدان واراضي المحيط الهادى تعتبر نتيجة للسياسة الاقتصادية لشريكاتها - منافساتها : بالرغم من العمق الكبير للعمليات التكاملية فى المنطقة فان اية من الدول قيد البحث لا تعترف "باهمية التبعية الاقتصادية المتبادلة فى سياستها حتى عندما تتركز عواقبها ، بالدرجة الاساسية ، فى حوض المحيط الهادى" (١٥) .

واشارت مجلة "فورين افيرز" الى "ان كافة البلدان النامية فى شرق آسيا ستجابه خلال السنوات القريبة القادمة مشاكل عميقة ولا تتوفر ضمانات بان هذه البلدان ستتمكن من ايجاد حل مرضى لها" (١٦) . وكتب الاقتصادى الأمريكى مالمجرين يقول "بالنسبة لبلدان اسيان والبلدان النامية الاخرى فى المنطقة ... يلزمها الادراك الدقيق للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية التى تؤثر على مصيرها" (١٧) . ويكمن الطريق الوحيد لضمان هذا "الادراك الدقيق" ، حسب رأى الساسة البرجوازيين فى خلق كتل رأسمالى اقليمى من طراز "رابطة المحيط الهادى" . وتأمل الولايات المتحدة الامريكية واليابان والدول الرأسمالية الاخرى فى اطرها قمع او اضعاف المنافسة المتزايدة فى اسواق البضائع العالمية من جانب البلدان والاراضى النامية فى شرق آسيا .

وتشير مزاحمة المنافسين "الجدد" قلقا مستمرا لدى الولايات المتحدة وحليفاتها . ولهذا تسعى الدول الامبريالية الى الاشراف كليا على السياسة الاقتصادية - الاجتماعية للبلدان النامية . فقد اشير فى احد تقارير "ريند كوربورشين" المقدم الى وزارة الدفاع الامريكية الى "ان الحماية الجمركية الصارمة واستراتيجية التصنيع والتجارة فى منطقة شرق آسيا ينبغى ان تبحثا بدقة فى السنوات العشر القادمة . ويتوجب على البلدان النامية بالمنطقة ان تفكر مليا ، ايضا ، بمواقفها من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وكذلك بعلاقاتها

الثنائية مع الدول المتاجرة الرئيسية" (١٨) .

وفي الوقت ذاته تتحول البلدان النامية الى مستهلكة كبيرة للغاية للمواد الخام والوقود التي تتسم باهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الامبرياليين . وان توطد مواقع الاشتراكية ونضال الشعوب المعادي للامبريالية يؤديان الى تقليص امكانيات الشركات المتعددة الجنسيات في السيطرة على وضع المواد الخام والطاقة في البقعة غير الاشتراكية من المنطقة . وفي اطر "رابطة المحيط الهادئ" تسعى الولايات المتحدة الامريكية والدول الرأسمالية الاخرى ، كل حسب طريقته ، لضمان مصالحها على حساب الغير في ظروف ازمة الطاقة والمواد الخام المستفحلة للرأسمالية .

وتشخص بحدة في المنطقة المشكلة الغذائية : حيث تعجز اغلبيية الدول عن ضمان حاجات السكان الى المواد الغذائية عن طريق الانتاج الداخلي . وتعقد امال كبيرة في البلدان النامية بهذا . الفصوص على " الثورة الخضراء " التي أدت في البعض منها الى زيادة معينة في انتاج الحبوب . غير ان الحياة اظهرت بان الامكانيات التي تمنحها الثورة العلمية - التكنيكية المعاصرة للنهوض بالزراعة في البلدان النامية لا يمكن استخدامها على نحو اكمل من دون تذليل تركة الاستعمار الثقيلة والانظمة البالية لزراعة الارض والتخصص المشوه الاحادي الجانب . ان التخلف الاقتصادي العام والعلاقات الانتاجية البالية في الريف والمردود القليل من المنتجات الزراعية والتكنيك المتخلف - كل ذلك يعيق تأمين زيادة المواد الغذائية في البلدان النامية ويؤدي الى تفشي الجوع على نطاق واسع ولاسيما في فترات المحن والكوارث الطبيعية الاخرى .

واضطر حتى العلماء البرجوازيون للاعتراف بان السبب الرئيس للوضع الغذائي العصيب في المنطقة يتمثل في الاتجاه الرأسمالي للبلدان والاراضى النامية قيد البحث . فمثلا ، يعترف الخبير الامريكي بارنيت بان هذه البلدان تعاني من واقع " ان

الانتاج العالمى (الرأسمالى - الكاتب) للمواد الغذائية ونظام توزيعه يقع تحت سيطرة عدد قليل نسبيا من الشركات المتعددة الجنسيات" (١٩). وان تنظيم تكتل اقليمى مغلق من طراز "رابطة المحيط الهادى" ينبغى ان يتيح للولايات المتممـــــدة وحلفائها الامبرياليين امكانية حل قضايا الاقتصاد الاقليمى البالغة الحدة لصالحهم.

ان فكرة "رابطة المحيط الهادى" تثير الحذر فى البلدان النامية بالمنطقة . وتتخوف هذه البلدان، وثمة كل ما يبرر ذلك ، من فقدان استقلاليتها فى نطاق هذا التكتل، الامر الذى يثبت ويعزز علاقاتها القائمة غير المتكافئة مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الامبرياليين .

* * *

ان نشاط الشركات الامريكية المتعددة الجنسيات يعد من الوسائل الرئيسية لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للامبريالية الامريكية فى بلدان اسيان . ويستخدم تصدير رأس المال والتجارة على نطاق متسع كأداة فعالة للتوسع الاقتصادى . وفى الوقت ذاته يتلخص الاتجاه الاهم لسياسة الولايات المتحدة ازاء اسيان فى العمل من اجل ضمان مصالح رأسمالها الاحتكارى الذى يتعرض لهجوم متعاظم من قبل المنافسين، وبالدرجة الاولى، اليابان وبلدان اوربا الغربية . ولا بد من الاخذ بالحسبان كذلك انه تجرى الى جانب اشتداد تبعيية الولايات المتحدة الامريكية للاسواق الخارجية عملية التضعيف النسبى للمواقع الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة . فخلال السنوات العشر الاخيرة شرعت تتقلص باطراد حصتها فى الانتاج والتجارة الرأسماليين العالميين وتضعف قدرة كثرة من انواع منتجاتها على المنافسة . وتتعرض شركات الولايات المتحدة لمزاحمة ضارية من جانب المنافسين فى السوق العالمية والسوق الامريكية على السواء . وكل ذلك لا يؤدى سوى الى

استفحال النزعة العدوانية لدى الابتكارات والدولة الأمريكية
فى التنافس على اسواق التصريف ومصادر المواد الخام ومجالات
توظيف رأس المال فى بلدان اسيان.

الهوامش

Asia Pacific Community. 1981, No. 2, p. 34. (١)

(٢) وضع بموجب:
International Financial Statistics. November,
1981.

Forbes, 1979, March 6, p. 77. (٣)

(٤) سوروفسكايا يوم. "الرأسمال الأمريكى فى بلدان
جنوب شرقى آسيا"، موسكو، ١٩٧٨، ص ١١٠.

Ibid., p. 108; Survey of Current Business, (٥)
1981, August, pp. 31, 38.

(٦) يعالج هذا الموضوع بتفصيل اكبر فى مقالة ريمنكوف
"العلاقات التجارية الاقتصادية" المنشورة فى هذه المجموعة.

Doc. TD/B/C.2/190, 1978, March 21, p. 53. (٧)

Ibid., p. 41. (٨)

Ibidem. (٩)

Trade in Manufactured Products with Develop- (١٠)
ing Countries. Reinforcing North-South Partnership.
Report to the Trilateral Commission, N.Y.-Tokyo-
Paris, 1981, p. IX, 80.

Weekly Compilation of Presidential Docu- (١١)
ments, 1975, December 15, p. 1354.

Emerging Pacific Islands Community. Wash., (١٢)
1979, p. 7.

(١٣)
Prospects for Regional Stability. Wash., 1979,
p. 99.

Ibid., p. 4. (١٤)

(14)

Economic Interaction in the Pacific Basin.
Wash., 1981, p. 241.

Foreign Affairs, 1981, Autumn, p. 124. (17)

Asian Security in the 1980s: Problems and (18)
Policies for a Time of Transition. Santa Monica,
1979, p. 176.

Ibidem. (18)

(19)

Pacific Region Interdependencies. Wash., 1981,
pp. 96-97.

التناقضات الاقتصادية بين

الولايات المتحدة الامريكية والهند

ناتاليا بيغلوفا

دكتورة فى فلسفة العلوم التاريخية

تعتبر الهند من اكبر بلدان العالم وتحتل المرتبة الثانية من حيث عدد السكان الذى وصل الى ٧٠٠ مليون نسمة وتمتلك واحدة من اكثر الصناعات تطورا وسط البلدان المتحررة ويتوفر فيها عدد كبير من الكوادر المهنية . وجاء فى تقرير أعدته دائرة الابحاث لدى مكتبة الكونغرس الامريكى عام ١٩٧٨ تحت عنوان "الولايات المتحدة الامريكية، الهند وجنوب آسيا" ان الحدث البالغ الاهمية للسبعينات فى جنوب آسيا كان "تحول الهند الى قوة خطيرة على المسرح الدولى وترسخ مواقعها بصفتها الدولة الرئيسية فى المنطقة" (١) .

وعلى مدى السبعينات وبداية الثمانينات اولت الولايات المتحدة اهتماما جديا الى علاقاتها مع هذا البلد الذى يتسم باهمية اقتصادية معينة بالنسبة لها . فالهند تمتلك احتياطات كبيرة من خامات الحديد الرفيعة النوعية والمعادن غير الحديدية والبوكسيتات والفحم . وتستورد الولايات المتحدة من الهند البيريليوم ومعدن الكروم وخامات الحديد والمنغنيز والثوريوم . وتتوفر فى الهند مكانا للنفط والغاز الطبيعى . وفى

سنة ١٩٤٣ اعد كينان الباحث البارز فى شؤون العلاقات الدولية ، بتكليف من وزارة الخارجية ، وثيقة مكرسة لمهام السياسة الخارجية الامريكية اشير فيها الى " ان آسيا ، وبخاصة جنوبها وجنوب شرقها ، تعد من المصادر الرئيسية لاستيراد انواع اساسية من البضائع الى الولايات المتحدة ويمكنها ان تضمن ، بدرجة كبيرة امن الولايات المتحدة ، من ناحية استكمال الاحتياطات الاستراتيجية ، وتقدم مساعدة هائلة فى حالة الحرب اذا استطعنا الاحتفاظ بالمنفذ الى هذه المصادر " (٢) .

وتحدد أهمية الهند الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة ، كذلك ، بواقع ان هذا البلد هو من مستهلكى " الفائض " من المنتجات الزراعية الامريكية ، الامر الذى ادى ، حسب اعتراف الخبراء الامريكيين ، الى نشوء تبعية متبادلة معينة فى العلاقات ما بين الولايات المتحدة والهند فى المجال الاقتصادى .



تتبعاً قضايا " المعونة " الاقتصادية مكانة ملحوظة وسط مشاكل العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والهند . فمن أصل ٣٥ مليار دولار حصلت عليها الهند على هيئة " المعونة " خارجية من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٨٠ وردت ١١ مليار دولار ، اى ثلثها من الولايات المتحدة الامريكية (٣) . وبالرغم من ان هذا المبلغ يبدو كبيراً ، الا انه ينبغى ، لدى تقييم " المعونة " الامريكية الى الهند ، الاخذ بالحسبان ان مؤشراتها العامة نسبية تماماً . وتعطى انطباعاً اكثر واقعية المعطيات عن " المعونة " الامريكية بالنسبة للفرد الواحد من السكان . فهنا لم تكن الهند حتى فى الخمسينات والستينات (الفترة التى شهدت اكبر حجم من " المعونة " الامريكية الى هذا البلد) تحتل سوى المكانة الستين فقط . ومما له دلالة ، مثلاً ، ان حجم " المعونة " الامريكية الى الباكستان ، بالنسبة للفرد الواحد من السكان ، زاد خلال فترة ١٩٥٠ - ١٩٧٣ بثلاث مرات على المعونة المقدمة الى الهند " (٤) .

ولا يزال هذا الوضع، بل وأكثر سلبية، سائدا اليوم أيضا .
 وإذا أخذ بنظر الاعتبار أن الهند تعيد إلى الولايات المتحدة
 سنويا مبالغ كبيرة على هيئة تسديد للديون والفوائد على
 القروض، فإن "المعونة" الأمريكية الصافية إلى هذا البلد
 ستكون أقل بخمسين بالمائة من مبلغ "المعونة" الرسمية . فقد
 بلغت من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٨٠ مقدار ٥ مليارات دولار (٥) .
 وفي سنة ١٩٨٣ المالية خصصت الولايات المتحدة للهند بمثابة
 "معونة" اقتصادية ٢٠٣ ملايين دولار، منها ١١٦ مليونا
 بموجب "القانون المرقم ٤٨٠"، أي بالدرجة الأساسية، لتمويل
 مشتريات المواد الغذائية من الولايات المتحدة و ٨٧ مليون دولار
 لغرض "المساعدة على التنمية" . (خصص للباكستان خلال نفس السنة
 ٥٢٥ مليون دولار، منها ٢٥٠ مليون دولار، بمثابة "معونة"
 اقتصادية) . وفي سنة ١٩٨٤ المالية طلبت الإدارة الأمريكية
 من الكونغرس تقديم مساعدة إلى الهند بمبلغ ٢٠٩ ملايين
 دولار وللباكستان - ٥٨٣ مليون دولار (منها ٢٨٢ مليون دولار
 على شكل "معونة" اقتصادية والباقي كـ "معونة" عسكرية (٦) .
 يتضح مما ورد أن الشكل الأساسي "للمعونة" الاقتصادية
 الأمريكية إلى الهند ينعكس في توريدات المواد الغذائية .
 فتأمين المواد الغذائية للبلد يعد من القضايا الهامة الشاخصة
 أمام الهند شأنها شأن البلدان الأخرى في جنوب آسيا . ويرد
 قسم كبير من المواد الغذائية إلى البلدان المذكورة من الولايات
 المتحدة بالذات، وفي هذا الوضع بدأ الابتزاز الغذائي الشكل
 الواسع الانتشار للأعراب عن عدم رضى واشنطن على سياسة
 الهند، واضطرت حتى صحيفة "واشنطن بوست" الواسعة الانتشار
 للاعتراف، في حينه، بأن "برامج المعونة" بالمواد الغذائية
 التي تنفذها الولايات المتحدة "تعتبر أولا، شكلا لعانسة
 المزارعين الأمريكيين، وثانيا، أداة للسياسة الخارجية
 الأمريكية" (٧) .

أن "المعونة الغذائية" و "المعونة" الاقتصادية الأمريكية

عموماً، تتحول، وكأنه بحركة عصا سحرية، الى "سوط" تارة والى "كعكة" تارة اخرى تستخدمهما الولايات المتحدة ازاء الهند، ففي كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧١، وبعد بداية العمليات العسكرية بين الهند والباكستان، فرضت الولايات المتحدة النظر على تقديم "المعونة" الاقتصادية الى هذين البلدين. وابتداءً من هذه اللحظة توقفت الولايات المتحدة عن تقديم "المعونة" الى الهند لانغراض التنمية ولم تمنحها سوى بضعة قروض لتمويل مشتريات المواد الغذائية وقامت بتوريدات غذائية مجانية غير كبيرة من خلال المنظمات الخيرية الامريكية اليها. ولسم تستأنف "المعونة" لتنمية الهند الا في آب (اغسطس) عام ١٩٧٨ بعد ان طرأ تحسن على العلاقات الامريكية - الهندية.

ولا بد من الاشارة الى ان طابع "المعونة" الامريكية الى الهند قد تغير، بحد ذاته، الى درجة كبيرة. فقد انخفض كثيرا في السنوات الاخيرة حجم التوريدات المجانية. ففي فترة ١٩٨٠ / ١٩٨١ شكلت "المعونة" المجانية في اجمالي حجم "المعونة" الامريكية الى هذا البلد لانغراض التنمية قرابة ٧ بالمئة (٨)، في حين كانت تشكل في فترة ١٩٦٩ / ١٩٧٠ نسبة ١٨ بالمئة (٩). وتقلص كثيرا كذلك اجمالي حجم هذه "المعونة" مقارنة مع الستينات.

وتشخص، ايضا، مشكلة الديون الطائلة التي كانت الهند قد اقترضتها، في وقت سابق، من الولايات المتحدة، وطلبت الهند غير مرة ارجاء تسديد هذه الديون، الا ان الولايات المتحدة لا توافق على ذلك.

وتوجد خلافات جادة بين الهند والولايات المتحدة في مجال العلاقات الاقتصادية التجارية الثنائية. وتعد الولايات المتحدة اكبر شريك تجاري للهند. ففي سنة ١٩٨٠ / ١٩٨١ المالية بلغت المبادلات السلعية بينهما ٢٧ مليار دولار (١٠). وتصدر الولايات المتحدة الى الهند الحبوب ومعدات النقل الثقيلة والطائرات والمعدات الكهربائية وتستورد منها منتجات الجوت

والنسيج والشاي وجوز الهند والاعبار الثمينة وشبه الثمينة والجلود ومنتجاتها والقطران والطلاء والسجاد والمضخات ومغطات الهواء والادوات والنابيب الفولاذ والادوات التركيب.

ان الفاصيتين المميزتين للعلاقات التجارية الامريكية الهندية تكمنان في العجز المزمن لميزان الهند التجارى وتفوق صادرات الولايات المتحدة الامريكية الى الهند على استيراداتها منها باستمرار. ففي سنة ١٩٨٠ / ١٩٨١ المالية صدرت الولايات المتحدة الى الهند بضائع بقيمة ثماني مليار دولار، في حين استوردت منها بضائع بقيمة مليار دولار (١١). وتقلص تدريجيا حصة الهند في اجمالي استيرادات الولايات المتحدة ؛ بينما كانت تشكل في سنة ١٩٥١ نسبة ٢٦٥ بالمائة، فانها بلغت في نهاية السبعينات ٥٢. بالمائة فقط. ويعود السبب الرئيس لهذا الوضع في التقييدات العديدة المفروضة في الولايات المتحدة على استيراد البضائع من الهند. وتعيق واشنطن، بصورة مصطنعة، زيادة الاستيرادات من الهند، بالرغم من ان . الاخيرة بإمكانها توسيع قائمة البضائع المصدرة الى الولايات المتحدة، بدرجة كبيرة .

لقد اعلن الجانب الهندي ، مؤخرا، في جلسات اللجنة الامريكية - الهندية المختلطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي والعلمي - التكنيكي التي تشكلت عام ١٩٧٤ عن ضرورة اعادة النظر في نظام التفضيلات العام الذي اعتمدته الولايات المتحدة في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٦. وفي اطار هذا النظام حصلت البلدان النامية على حق تمديد العديد من البضائع الى الولايات المتحدة من دون ضرائب جمركية . ولم يشمل مفعول هذا النظام كثرة من البضائع التي تصدرها الهند والتي تلعب دورا كبيرا في صادراتها الى الولايات المتحدة، مثل، الملابس وبعض انواع المنسوجات والاحذية وبضائع اخرى.

وبنتيجة مباحثات طويلة جرت في سنوات ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨ لم تتمكن الهند سوى من الحصول على تنازلات طفيفة من

جانب واشنطن. وطبقا للاتفاقية التي وقعت في آب (أغسطس) عام ١٩٧٨، تعهدت الولايات المتحدة بتخفيض الضرائب الجمركية، بغض الشيء، على البلق وبعض المحاصيل الزراعية الاستوائية والجوت واللايف النباتية الأخرى والسجاد والمورفين الطبي المستوردة من الهند. ووافقت الهند، بدورها على تسهيل إجراءات تسليم إجازات استيراد البضائع الأمريكية، وبضمنها، المكائن والسيارات والمستحضرات الطبية والمنتجات الكيمائية. ولكن في صيف عام ١٩٨٠ رفعت الولايات المتحدة، إلى حد كبير، خلافا للالتزامات التي تعهدت بها، التعريفات الجمركية على بعض السلع الصناعية الهندية، ومنها المنسوجات والأحذية الجلدية. وفي النتيجة فسخت كثرة من العقود التجارية وتكبدت الشركات الهندية خسائر كبيرة. ولا تخفى واشنطن أن هذه التدابير موجهة، قبل كل شيء، ضد الصناعة التحويلية المتنامية ضمن قطاع الدولة في الهند. ويعتقد الاقتصاديون الهنود بأن الولايات المتحدة تسعى، عن هذا الطريق، إلى جعل الهند في وضع غير متكافئ وتثبيت دورها كمجهز للصناعة الأمريكية بالمواد الخام. ويرون في تدابير "الضغط التجاري" الأمريكية، كذلك، خلفية سياسية محددة تماما، وذلك لأن التقييدات الجمركية لا تشمل البضائع المماثلة المصدرة من قبل الباكستان. وحتى أمد قريب كانت القضية المتعلقة بالتوريدات الأمريكية من اليورانيوم المركز للمحطة الكهربائية الذرية في ترابور، أكثر القضايا حدة في العلاقات الأمريكية الهندية، الاقتصادية والسياسية على السواء. وبموجب الاتفاقية الموقعة عام ١٩٦٢ كانت الولايات المتحدة قد تعهدت بتزويد هذه المحطة بالوقود النووي باستمرار لغاية عام ١٩٩٣. غير أن توريد اليورانيوم إلى الهند توقف في نيسان (أبريل) عام ١٩٧٦ بعد مناقشات طويلة في الكونغرس (١٢). وكان مرد ذلك، من جهة، إلى سن قانون خاص في الولايات المتحدة يمنع توريد اليورانيوم إلى البلدان التي ترفض السماح للمفتشين الدوليين بزيارة

مشاريعها الذرية، ومن جهة أخرى، إلى تسردى العلاقات الأمريكية، الهندية من جديد. غير أن استئناف التوريدات المنتظمة يعود إلى موافقة الهند على البدء بحوار مع الولايات المتحدة بصدد أهدافها في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وسماحها بفرض رقابة دولية أكثر صرامة على الأهداف النووية الهندية (١٢). ولعل ذلك بضرورة حصول الولايات المتحدة على ضمانات بعدم نشر تكنولوجيا إنتاج السلاح النووي والمواد النووية.

ولكن الهند وافقت فقط على تفتيش المحطات الكهربائية الذرية التي تعمل بالوقود النووي المستورد ورفضت السماح بمراقبة كامل عملية تجديد الوقود النووي. وترى دلهي أن محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى تشديد الرقابة على البرنامج النووي الهندي يعنى في الواقع السعي إلى بسط الرقابة على قدرة البلد التكنولوجية عموماً. وأشارت الصحف الهندية إلى أن مثل هذه الرقابة من شأنها أن تعيق التطور المستقل للتكنولوجيا في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن موقف الولايات المتحدة من قضية توريدات اليورانيوم إلى الهند متناقض للغاية، فمن جهة، تمارس الولايات المتحدة نشاطها، كما تؤكد واشنطن، طبقاً لمقتضيات معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، ومن جهة أخرى، لم تتردد في استغلال اهتمام الهند باليورانيوم الأمريكي لصالحها، ملتجأة إلى التوريدات بمثابة "كعكة" في المآلات التي ينسجم فيها ذلك مع مهام السياسة الأمريكية في الهند، ومؤجلة هذه التوريدات، حين يقتضى الأمر ممارسة الضغط على حكومة هذا البلد. وفي النتيجة، تم إبان زيارة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند إلى واشنطن صيف عام ١٩٨٢ التوصل إلى اتفاق بصدد قيام فرنسا بتوريد اليورانيوم إلى الهند بشروط مماثلة لشروط الاتفاقية مع الولايات المتحدة لعام ١٩٦٢ نظراً لأن الأخيرة بدت غير قادرة على اتخاذ موقف محدد يروق للهند من قضية

ترابور. وهذا الاتفاق جرى تأكيده اثناء زيارة الرئيس
الفرنسي ميتران الى الهند في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام
نفسه .

وبالرغم من هذا الاتفاق تواصل الولايات المتحدة حملة
دعائية تهدف الى التشهير ببرنامج الهند النووى. ففي شباط
(فبراير) عام ١٩٨٢ ظهرت فى صحف امريكية، مثل، "واشنطن
بوست" و"نيويورك تايمس" مقالات اعلن فيها جهارا ان الهند
تكس مواد انشطارية لصنع السلاح النووى (١٤). وفوق ذلك،
نشر قبل ذلك بفترة قصيرة نبأ استفزازى واضح بصدد ان الهند
تعد العدة لقصف الاهداف النووية للباكستان بغية عدم اتاحة
الفرصة للاخيرة لسبق الهند فى صنع سلاح نووى خاص بها .

وكل ذلك اثار قلقا جديا فى الهند. وواضح ان واشنطن
كانت بحاجة الى مثل هذه الحملة الدعائية بغية صرف انتباه
الرأى العام الامريكى والعالمى عن تطور البرنسامج النووى
للباكستان الذى يثير قلقا متزايدا، الامر الذى كان حلقة من
حلقات حملة ممارسة الضغط على الهند.

وفى ربيع عام ١٩٨٢ تفاقمت مشكلة ترابور مجددا .
وخلافا للاتفاق القائم والمثبت فى الاتفاقية حول ترابور
رفضت الولايات المتحدة بيع الهند قطع الغيار لهذه الممطة
الكهربائية الذرية . ولدى ذلك حاولت واشنطن ربط أستئناف
توريدات قطع الغيار بقضية تشديد الرقابة الامريكية على
المحطة الكهربائية الذرية، وبخاصة، على استخدام الهند للوقود
النووى بعد استعماله فى المحطة . وبغية ممارسة الضغط على
الهند فى قضية تجديد الوقود النووى بعد استعماله تعيق الحكومة
الامريكية منذ سنتين ونصف تنفيذ طلب الهند بتوريد زهاء
٢٠ - ٤٠ نوعا من قطع الغيار الضرورية لضمان عمل الممطة
الكهربائية الذرية . وبنتيجة ذلك اصيب بالخلل العمل الطبيعى
لمفاعل ترابور الذرى.

وتشير توترا معينة فى العلاقات الامريكية - الهندية،

كذلك ، التناقضات بين هذين البلدين في المسألة المتعلقة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي يقع مقرها في واشنطن، داخل الهند . فهذه الشركات تسعى الى التغلغل في فروع الاقتصاد الهندي الواعدة والمربحة للغاية . فقد ثبتت مواقعها في الصناعة الكيميائية وتترسخ في صناعة الالكترونيات والمستحضرات الطبية ونشطت في مجال انتاج المواد الغذائية والمنسوجات ومنتجات المعادن والسلع الجلدية .

ان نشاط الشركات الاجنبية ، ولاسيما الامريكية ، وقع على الغلب الى درجة بحيث اخذت حكومة الهند في اواسط السبعينات تبذل المحاولات لحماية اقتصاد البلد من نفوذها . ففي سنة ١٩٧٣ سن قانون على رقابة العملة الصعبة ، تلتزم بموجبه الشركات الاجنبية بتقليص حصتها من رأس المال المساهم في فروعها بالهند بنسبة ٤٠ و ٥١ و ٧٤ بالمئة تبعا لمجالات نشاطها .

وفي سنة ١٩٧٦ طالبت واشنطن التي تدمرت من قرار الحكومة الهندية هذا باعادة النظر في القانون . غير ان الحكومة الهندية رفضت ادخال اية تعديلات على القانون المذكور . واكد كذلك على ان سياسة الهند تجاه الاستثمارات الاجنبية موجهة نحو تشجيع ادخال التكنولوجيا الطبيعية وتوسيع انتاج بضائع التصدير والسلع التي يعاني البلد من نقصانها .

وفي نهاية عام ١٩٧٧ - بداية عام ١٩٧٨ تفاقمت التناقضات حول هذه القضية مجددا بسبب نشاط بعض الشركات الامريكية الخاصة الكبيرة في الهند ، مثل ، "كوكا كولا اكسبورت كوربوريشن" و "انترنشنال بزنس ميئينز ورلد كورپوريشن" وغيرهما من الشركات التي رفضت الانصياع للرقابة من جانب الحكومة الهندية واتخذت قرارا بغلق معاملها في الهند .

وبنتيجة بعض تدابير الهند الرامية الى تحسين مناخ الاستثمار لوحظ في الاعوام الاخيرة نمو في الاستثمارات الامريكية القاصة . فمنذ نهاية عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨١ ضمنا

ازدادت التوظيفات الاساسية الامريكية الخاصة فى الهند من ٣٤١ مليون الى ٥٠٠ مليون دولار، مما يشكل زهاء ٣٠ بالمئة من الاستثمارات الامريكية فى العالم كله (١٥). ومن حيث عدد الاتفاقيات بين الشركات الهندية والامريكية على التعاون تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية بعد الشركات البريطانية ولها ١٢٢١ اتفاقية (١٦). وبين الشركات الامريكية الكبيرة التى ظهرت فى الهند مؤخرا يمكن ذكر شركات "تشيفرون" التى تقوم باعمال التنقيب عن النفط فى الساحل الغربى للهند و"روكويل - انترنشنال" التى اقامت، سوية مع شركة هندية مصنعا لانتاج هياكل للسيارات فى مايسور و"ديوبون" التى تشارك فى انتاج البولييفرات وكذلك شركة "براياير انكوربوريتد" (ولاية اوهايو) التى تنتج معدات التجفيف، وفى شباط (فبراير) عام ١٩٨٣ زار دلهى وفد ممثلين الشركة الامريكية للتوظيفات الخاصة فى الخارج لدراسة امكانيات زيادة التوظيفات الاساسية فى الهند فى فروع مثل الزراعة والاتصالات وصناعة المستحضرات الطبية والصناعة الكيماوية وتكنولوجيا استخراج النفط والغاز وصناعة الماكينات. وبالرغم من اضاء طابع ليبرالى محدود على سياسة الاستثمار الهندية خلال الابعوام الاخيرة والنمو المعين فى التوظيفات الاساسية الامريكية الخاصة فى الهند، لا تزال دلهى لحد الان، حسب رأى ارباب الاعمال الامريكيين تفرض شروطا صارمة على المستثمرين المحتملين. وعلى وجه التحديد، لا تروق للجانب الامريكى حقيقة ان الهند تشجع فقط الاستثمارات التى تضمن نقل التكنولوجيا او الانتاج للتصدير. وعادة لا يسمح بالتوظيفات الاساسية الاجنبية اذا كانت هذه التوظيفات تنافس المصانع الهندية القائمة. كما وان الربطة الرقابية من الاسهم التى تعود الى المستثمر الاجنبى تتحدد باربعين بالمئة (لا تجرى الاستثمارات الا حياى المصانع المنتجة لسلع التصدير). وعدا ذلك يمنع استخدام الماركات التجارية الاجنبية فى سوق الهند

الداخلية . ويسمح بمجنى الاختصاصيين الاجانب الى البلاد اذا كان ذلك ضروريا ، اما الشركة فينبغى ان تستخدمهم لتدريب المواطنين الهنود لكي يحل الاخرون محل الاجانب باسرع وقت ممكن .

ان كل مطالب الهند العادلة هذه الموجهة نحو حماية مصالحها الاقتصادية والميلولة دون ممارسة الاحتكارات الاجنبية لنشاطها فى البلد من دون حسيب او رقيب تثير الغضب فى واشنطن . وتسعى الولايات المتحدة بانتظام الى ممارسة الضغط على الهند بغية حملها على الاستمرار فى اضاء طابع ليبرالى على سياستها الاستثمارية وتغيير موقف الجانب الهندى من الحد الاقصى لتوظيفات الرساميل الامريكية بهذا الشكل او ذاك .

بيد ان حكومة الهند اعلنت انها لا تنوى تغيير سياستها تجاه التوظيفات الاساسية الاجنبية واستبعدت امكانية منح المستثمرين الامريكيين شروطا خاصة او عقد اتفاقية منفردة مع الولايات المتحدة بشأن التوظيفات الاساسية الامريكية .

ويساور القلق الهند ايضا من حقيقة ان ايرادات البنوك الوطنية تنخفض باستمرار ، فى حين ان ارباح البنوك الاجنبية تزداد بسرعة . ان البنوك الاجنبية ، ولاسيما "بنك اوف امريكا" الذى فتح له فرعا فى الهند ، تخالف دوما قواعد تبديل العملة الاجنبية وتقوم بعمليات مخالفة للقوانين لدى تحويل العملة الاجنبية وتتصل من دفع ضريبة الدخل .

ومن وجهة نظر الهند تشخص كذلك مشكلة موقف الولايات المتحدة فى المنظمات الاقتصادية الدولية . فحسب اعتراف وزير المالية الامريكى دونالد ريفان عارضت الولايات المتحدة ٢٥ مرة رسميا خلال الفترة التى اعقبت الحرب منح الهند قروضا من البنك العالمى (١٧) .

واثار رد فعل سلبيا للغاية فى دلهى القرار الذى اتخذه البنك الدولى للانشاء والتعمير صيف عام ١٩٨٢ تحت ضغط الولايات المتحدة بتقليص القروض الممنوحة الى الهند وفق شروط تسهيلية

نسبياً بمرتين. وبننتيجة تغير التناسب في حصول الهند على المعونة وفق شروط تسهيلية قياساً الى القروض على أساس تجارى ترتب على الهند في سنة ١٩٨٢ دفع رهاً ١٠٠ مليون دولار كفوائد الى البنك الدولي للإنشاء والتعمير وحده. وبذلك فإن قسماً كبيراً من القروض الجديدة سوف يستخدم لدفع فوائد القروض القديمة، أما ديون البلد الخارجية التي بلغت ٢٥٧ مليار دولار فسوف تزداد باستمرار (١٨).

وتكمن إحدى ذرائع الممثلين الأمريكيين في المنظمات الاقتصادية الدولية، الذين يدعون الى تقليص المعونة الممنوحة للهند، في الزعم بأن الهند تنفق اموالاً طائلة على التسليح بما يلحق الضرر بتطورها الاقتصادي. غير ان معطيات معهد ستوكهولم الدولي لدراسة مشاكل العالم، مثلاً، تشير الى ان نفقات الهند على الانعراض العسكرية بلغت سنة ١٩٧٩ نسبة ٢٧ بالمائة من ناتجها الداخلى الاجمالى. هذا في حين ان النفقات العسكرية للباكستان التي فتح الضوء الاخضر امام المعونة الاقتصادية المقدمة اليها بلغت في نفس السنة ٥ بالمائة، اي اكثر برهاً مرتين قياساً الى نسبة الناتج الداخلى الاجمالى المستخدمة من قبل الهند لانعراض الدفاع (١٩).

ومن جراء الموقف التعويقي للولايات المتحدة تعرض للخطر حالياً منفذ الهند الذى له ما يبرره الى المنظمات المالية الاخرى المتعددة الاطراف، حيث كان من الممكن الحصول على الأموال لانعراض التنمية وفق شروط تسهيلية، بل اعتيادية. ويكمن المثال الساطع على ذلك في معارضة واشنطن لحصول الهند على قرض بمليار دولار من البنك الاسيوى للتنمية (٢٠). ومع ان الولايات المتحدة تفسر اعمالها، كالسابق، باعتبارها اقتصادية ومالية، الا ان الدوافع السياسية، كما تشير صحف الهند هي الأساس الذى تقوم عليه اعمال واشنطن. ويهدف استخدام هذا التكتيك الى اغراض محددة تماماً: تسعى الولايات المتحدة الى حمل الحكومة الهندية على اجراء تغييرات في خطها السياسى

الخارجي، وبضمنها، في قضية إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس عادل ومتكافئ.

ولابد من الاشارة الى ان الولايات المتحدة تستغل نفوذها في منظمات مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والجمعية الدولية والجمعية الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي وغيرها لغرض تطبيق شروط القروض وفرض المطالب بهدف إعادة البناء الطويلة الاجل لاقتصاد الهند وتحويله الى اقتصاد أكثر "انفتاحاً" وتوجيهه نحو تشجيع رأس المال الخاص أكثر من ذي قبل.

وبعد القرض الذي قدمه صندوق النقد الدولي الى الهند في سنة ١٩٨١ ومقداره ٧٠٥ مليارات دولار لفترة ثلاث سنوات مثالا مميّزا في هذا المجال، فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قضية المصادقة على القسم الاول من القرض الذي كان من المقرر ان يقدم في العام الاول، ولكنها بعد ان اقتصعت بان الهند وافقت على عدد من المطالب التي طرحها صندوق النقد الدولي وجرى، حسب قول الاقتصاديين الامريكيين، تقديم واعد من قبل الهند باتجاه اضعاف طابع "ليبرالي" على الاقتصاد، صوتت الولايات المتحدة عام ١٩٨٢ الى جانب المصادقة على القسم الثاني من القرض، وطبقا لشروط قرض صندوق النقد الدولي كانت الهند مضطرة لتقليص الدعم الحكومي للمواد الغذائية والاسمدة والتصدير. وعدا ذلك، جرى حسب شروط القرض رفع اسعار بضائع وخدمات قطاع الدولة. وعلى وجه التحديد، ارتفعت اسعار مشتقات النفط والفولاذ والاسمدة واجور النقل على السكك الحديدية واجور الشحن والبريد والكهرباء والرى.

ولابد من الاشارة الى ان هذه التدابير، ولاسيما تقليص الدعم الغذائي، دخلت في تناقض مع مهمة تلبية حاجات السكان الدنيا التي تعتبر من المهام الرئيسية للخطة الخمسية في الهند. فرفع اسعار بضائع وخدمات قطاع الدولة، وخاصة تعريفات الرى والكهرباء وكذلك اسعار الاسمدة يلحق الضرر، قبل كل شيء، كما يشير الخبراء الهنود، بالفلاحين ذوي القطع الصغيرة من

الارض (٢١) اما بالنسبة لمطالب المنظمات الاقتصادية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي، حول ضرورة التركيز، بدرجة اكبر، على رأس المال المحلي، فان الاقتصاديين الهنود يعتقدون بانه على الرغم من ان رأس المال الخاص يمكن استخدامه بصورة فعالة في بعض الفروع، الا ان تجربة الهند تشهد على انه عاجز عن ضمان الموارد لتطوير المجال الاجتماعي لفترة طويلة الامد وتعزيز الاستقرار في ظل المستوى الواطن لارباح السوق، ومن جانب اولى في ظل غياب الارباح، وعليه، فان تنفيذ المطالب التي ينصر عليها صندوق النقد الدولي يتعارض مع المهام الاقتصادية والاجتماعية للخطة الخمسية.

ولدى استخلاص النتيجة لابد من الاشارة الى ان الولايات المتحدة التي تستغل، في ان واحد، قنوات الصلات الاقتصادية الثنائية ونفوذها في المنظمات الاقتصادية الدولية وتستند الى تبعية اقتصاد الهند المتنامية لرأس المال المحلي الكبير، وبالدرجة الاساسية، لرأس المال الاحتكاري الغربي، تسعى لربط اقتصاد الهند بنظام الغرب الاقتصادي، وبالتالي، لضمان مصالح رأس المال الامريكي وتوجيه تطور الهند الاقتصادي في فلك التطور الشامل للمشروع الخاص ولعرقلة توسع علاقات الهند التجارية مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى.

ان الاستغلال الهادف للمصاعب الاقتصادية لبلدان هذه المنطقة من اجل فرض نماذج للتعاون مفيدة للولايات المتحدة ومن اجل ممارسة الضغط على تنهج السياسى الخارجى والداخلى لحكومات هذه البلدان يغدو عنصرا هاما في الاستراتيجية الامريكية الجديدة. وكل ذلك يجعل من الواضح واقع ان المعونة الاقتصادية تعد اداة للسياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة الامريكية. فقد اشار ماكهنرى وبيرد الباحثان في قضايا المعونة الامريكية للبلدان النامية الى "ان هذه المعونة والتوريدات العسكرية تخدم نفس الاهداف السياسية والاستراتيجية" (٢٢).

(١)

The United States, India and South Asia:
Interests, Trends and Issues for Congressional Concern.
A Study Prepared at the Request of the Subcommittee
on Asian and Pacific Affairs, Committee on Interna-
tional Relations by the Congressional Research Service,
Library of Congress, August 11, 1978, Wash., 1978,
pp. 1-2.

Containment Documents on American Policy (٢)
and Strategy. 1945-1960, N.Y., 1978, p. 245.

Department of State Bulletin. September 1982, (٣)
p. 56.

(٤) انظر:

R.C. Johansen, United States Foreign Aid to
India. A Case Study of the Impact of the U.S. Foreign
Policy on the Prospects for World Order Reform.
Princeton. 1975, pp. 56-57.

U.S. Overseas Loans and Grants. Obligations (٥)
and Loan Authorisations. July 1, 1945, September 30,
1980, Wash., 198 .

The Statesmen, March 2, 1983. (٦)

Washington Post, November 26, 1977. (٧)

(٨) حسب استنادا الى:

Agency for International Development.

Fiscal Year 1981. Annex 11, p. 46.

(٩) حسب استنادا الى:

R.C. Johansen. United States Foreign Aid to
India. Op. cit., pp. 5, 11.

International Herald Tribune, October 1982, (١٠)
p. 115.

Ibidem. (١١)

(۱۲) انظر مثلاً:

A.G. Noorani, Indo-U.S. Nuclear Relations, Asian Survey, April 1981.

Nonproliferation and U.S. Foreign Policy. (۱۳)
Wash., 1980, p. 931.

The New York Times, February 21, 1983; (۱۴)
The Washington Post, February 22, 1983.

Business Week, March 1, 1982. (۱۵)

International Herald Tribune, October 28, (۱۶)
1983, p. 155.

The Hindustan Times, May 14, 1983. (۱۷)

World Bank Annual Report, 1982, p. 136. (۱۸)

(۱۹) انظر:
World Armaments and Disarmaments. SIPRI.
Yearbook, 1982, London, 1982, p. 151.

Indian Express, May 16, 1983. (۲۰)

(۲۱) انظر:

Far Eastern Economic Review, May 21, 1982,
p. 62.

(۲۲)
Foreign Policy, No. 27, Summer, 1977, p. 88.

الولايات المتحدة الامريكية
وبلدان الشرقين الادنى والاوسط

رودولف ريمنكوف
دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية

فى النصف الثانى من السبعينات وبداية الثمانينات طرأت على سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية اراء بلدان الشرقين الادنى والاوسط تغيرات هامة عديدة . ومرد ذلك ، بدرجة كبيرة ، الى الاهمية المتزايدة التى تتسم بها بلدان المنطقة فى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية . فقد باتت بلدان الشرقين الادنى والاوسط المنتجة للنفط تسيطر على قسم كبير من الانتاج الاولى للطاقة فى العالم الرأسمالى ، الامر الذى غير بشدة ظروف تزويد الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى بالطاقة . وفى وقت واحد مع ذلك تجرى فى الكثير من بلدان الشرقين الادنى والاوسط عمليات تعزيز قطاع الدولة وتقليص نفوذ رأس المال الاجنبى فى الفروع الاخرى من الاقتصاد الوطنى ، الى جانب النفط ، مما يقلل امكانيات توسع الشركات الامريكية .

وفى الوقت ذاته تعاظمت أهمية بلدان هذه المنطقة بالنسبة لرأس المال الامريكى نظرا لعوامل مختلفة . ففي ظروف أزمة الطاقة التى هزت الاقتصاد الرأسمالى تتحول البلدان المنتجة للنفط الى مصدر كبير للمادة الخام الاساسية للطاقة الى الولايات

المتحدة الأمريكية . وفى بداية الثمانينات تبوأَت العربية السعودية ، مثلاً ، المرتبة الأولى وسط البلدان التى تباع النفط الخام الى الولايات المتحدة الأمريكية . واستوردت الولايات المتحدة من بلدان الشرقين الأدنى والوسط عام ١٩٨١ ثلاثين بالمئة من اجمالى استيرادات النفط الخام من الخارج .

وفضلاً عن ذلك ، يتوقف على تدفق النفط من بلدان الشرقين الأدنى والوسط دون انقطاع ، بدرجة متزايدة ، النشاط الطبيعى لا للاقتصاد الأمريكى وحده ، بل ولكل منظومة العلاقات السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها الاوربيين الغربيين واليابان التى تلبي قسماً كبيراً من حاجاتها الى النفط عن طريق التوريدات من بلدان الشرقين الأدنى والوسط . ويكفى التذكير بان النفط المستورد من بلدان هذه المنطقة فى بداية عام ١٩٨٢ بلغ ٥٣ بالمئة من اجمالى كمية النفط الذى استهلكته دول السوق المشتركة . وعليه ، وفى حالة حرمان هذه الدول من المنفذ الى النفط فان رأس المال الاحتكارى يجـارف بفقدان لا منبع الارباح الطائلة فحسب ، بل وبفقدان وسيلة هامة للتأثير على شركائه الغربيين وبمواجهة خطر تزعزع استقرار مجمل العلاقات معهم (١) .

وعلا دور بلدان الشرقين الأدنى والوسط كمجال لتوظيف رأس المال الأمريكى الخاص . فبالرغم من الابعاد الواسعة للتأميم الذى يقوم به البعض منها ، فان حجم الاستثمارات الأمريكية الخاصة المباشرة فى بلدان المنطقة بلغ خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ مقدار ٢٢ مليار دولار . وازدادت مقادير الارباح من توظيفات الرساميل هذه . ففي عام ١٩٨١ بلغ اجمالى ارباح الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه المجموعة من البلدان زهاء ٢١ مليار دولار او ١٢ بالمئة من مجموع ارباح الولايات المتحدة فى البلدان النامية ، علماً بان حصة بلدان الشرقين الأدنى والوسط كانت تشكل ٢٨ بالمئة فقط من توظيفات الرساميل الأمريكية المباشرة فى البلدان النامية .

فى النصف الثانى من السبعينات تحولت بعض الدول المنتجة للنفط الى منبع هام لا قراض الاقتصاد الأمريكى. فالولايات المتحدة اذ تستغل سعى بلدان المنطقة المنتجة للنفط الى توظيف عملتها الصعبة، بصورة مربحة ومضمونة، فانها "تعيد تدوير الدولارات النفطية" فى الاقتصاد الأمريكى بنجاح. فقد بلغ اجمالى توظيفات رساميل البلدان المنتجة للنفط فى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٨٢ مقدار ٧٠ مليار دولار. وفى الوقت ذاته زادت الولايات المتحدة، بدرجة كبيرة، من صادرات بضائعها وخدماتها الى بلدان الشرقيين الأدنى والاوسط. ولهذا الغرض شنت فى البلدان المنتجة للنفط هجمة اقتصادية - تجارية حقيقية يسهلها بقاء اتجاه. الصلات الاقتصادية الخارجية لهذه البلدان نحو الغرب والتطور غير الكافى للتكامل الداخلى العربى. فمثلا، بلغ المعدل السنوى لنمو صادرات "السوق العربية المشتركة"، خلال الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٦ قرابة ١٠ بالمئة، اما مع الدول الرأسمالية المتطورة فقد بلغ ٣٤ بالمئة.

ان توسع الشركات الامريكية فى هذه البلدان يخلق كذلك رأس جسر لتقوية النشاط السياسى للولايات المتحدة الرامى الى تقويض حركة التحرر الوطنى العربية واعادة وتشديد تبعية بلدان المنطقة للامبريالية الامريكية.

غير انه كلما ازداد وقوع هذه البلدان فى فلك المصالح الاقتصادية والسياسية الامريكية واشتد ارتباطها بالولايات المتحدة الامريكية ازدادت لدى الاخيرة وسائل الضغط على سياستها الداخلية والخارجية وتعددت وسائل واشكال التوسع الاقتصادى للامبريالية الامريكية.

ان تصدير رأس المال الى بلدان الشرقيين الأدنى والاوسط يعد من الاشكال الهامة لتوسع الولايات المتحدة الامريكية

اقتصاديا ووسيلة فعالة في مراعاة من اجل مصادر الميـواد الخام واسواق التصريف.

وتكمن السمة المميزة لتصدير رأس المال الأمريكي الخاص الى بلدان هذه المنطقة في طغيان تصدير رأس المال على شكل استثمارات مباشرة، تضمن للاحتكارات الامريكية ارباحاً اكبر وامكانيات افضل للتأثير الاقتصادي والسياسي. فخلال فترة ١٩٧١ - ١٩٨١ ازداد حجم التوظيفات الاساسية الامريكية الخاصة المباشرة في البلدان المذكورة بمرتبتين تقريبا ووصل الى ٢٢ مليار دولار. وفي بداية عام ١٩٧٨ كان هناك ٦٢٨ فرعاً من فروع الشركات الامريكية تمارس نشاطها، في بلدان هذه المنطقة، وبضمنها، في العربية السعودية - ١١٥ ودولة الامارات العربية المتحدة - ٦٣ وتركيا - ٤٥. وكان يشتغل في هذه الفروع ١٦٠٣ الف شخص (٢).

غير ان نمو الاستثمارات الامريكية الخاصة المباشرة في بلدان الشرقين الادنى والوسط، على مدى السبعينات، كان يجري بصورة غير متفاوتة تماماً. ففي النصف الاول من السبعينات تقلص حجم التوظيفات الاساسية هذه بالمنطقة، الى حد كبير، نظرا لتأميم ملكية فروع الشركات النفطية الامريكية في ايران والعراق والعربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر.

وفي النتيجة انزلت ضربة محسوسة بمواقع الشركات الامريكية في البلدان المنتجة للنفط، وخاصة، في بلدان الشرقين الادنى والوسط، وعملياً اصبح في طيات الماضي نظام الامتيازات الذي نشأ في زمن الاستعمار، وانهارت الشركات النفطية الدولية، وبالدرجة الاولى، الامريكية وتمت تصفية نظام السعر الاحتكاري الواطي للنفط. وتعزز في الاسعار الجديدة حق السيادة للبلدان النامية المنتجة للنفط في التصرف بمواردها الطبيعية.

ولقد أدى تأميم الشركات النفطية الاجنبية الى تقليص

راس المال المستثمر من قبل الشركات الامريكية، بدرجة كبيرة .
بيد ان الاتجاه نحو تقليص حجم الاستثمارات الامريكية
المباشرة في الصناعة النفطية لبلدان الشرقين الادنى والوسط
لم يجد له انعكاسا مماثلا في المعطيات الرسمية الامريكية .
ولكن يمكن القول، استنادا الى بعض معطيات وزارة التجارة
الامريكية، ان اجمالى حجم الاستثمارات المباشرة في هذا الفرع
باقتصاد بلدان المنطقة انخفض خلال فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ بثلاث
- اربع مرات.

ومع ان تأميم ملكية الشركات النفطية الامريكية كان في
عدد من البلدان بمثابة شراء اضطرارى للمؤسسات الاجنبية، الا
انه اقترن بتعويض سخى لمالكيها، كانت مقاديره تتحدد
على اساس الاتفاق بين الطرفين. فمثلا، دفعت العربية السعودية
الى الشركات الامريكية - المساهمة في ارامكو لقاء شراء
٦٠ بالمئة من حصة المساهمة تعويضا بمقدار ٢٧ مليار
دولار (٣) . وكانت مدفوعات التعويض تزيد على القيمة الاساسية
للملكية المؤممة، وبالتالي لم تتكبد الشركات النفطية الامريكية
خسائر مالية مباشرة من جراء التأميم، كما وان مقادير
التعويض هذا لا تعنى زوال الاستثمارات الامريكية المباشرة في
بلدان المنطقة، وذلك لان هذه المقادير كانت تزيد، كما هو
معروف، على قيمة الملكية المؤممة . ولم يشمل التأميم قسما
من الشركات الامريكية، علما بان هذا القسم هو الاقل من حيث
حجم العمليات. وعدا ذلك احتفظت الشركات الامريكية بمواقعها.
واستغلت الفرص لتعزيزها في القطاعات غير النفطية من اقتصاد
البلدان العربية، حيث زادت الاستثمارات الامريكية المباشرة
عام ١٩٧٦ على مليار دولار (٤) .

وعليه فان تقلص دور الشركات الامريكية كمستثمر مباشر
في استخراج النفط لم يقترن بتقلص مماثل في تواجداتها في
بلدان الشرقين الادنى والوسط وبتقلص ابعاد نشاطها في
اقتصاد النفط ببلدان هذه المنطقة، بالرغم من ان التأميم عالج

القضية الهامة مبدئيا والمتعلقة بملكية النفط المستفـرج .
وبالاضافة الى ذلك ، وسعت الولايات المتحدة فى النصف الثانى من
السبعينات نشاطها فى الشرقين الادنى والاوسط ، مستغلة لهذا
الغرض بقاء تبعية البلدان العربية المنتجة للنفط للاحتكارات
النفطية الاجنبية فى مجال نقل وتسويق النفط وتوريد المعدات
وقطع الغيار الضرورية لصناعة النفط من الولايات المتحدة
الامريكية والنقص الحاد فى كوادر المهندسين والاداريين
الماهرين فى هذه البلدان وكذلك ضرورة القيام باعمال التنقيب
الجيولوجى عن النفط لاحقا . وخلال الاعوام الاخيرة ازدادت الى
حد كبير ابعاد التصدير السنوى للرسميل الامريكية الى بلدان
الشرقين الادنى والاوسط ، الامر الذى يفسر بسعى الشركات
الامريكية الى تعزيز مواقعها فى هذه المنطقة . فحتى بداية
عام ١٩٨٢ بلغت الاستثمارات الامريكية المباشرة فى بلدان
المنطقة ٢١٦٨ مليون دولار .

وخلال فترة ١٩٧١ - ١٩٨١ طرأت تغيرات على البنية
الفرعية لتوظيفات الرسميل الامريكية الخاصة المباشرة . فاذا
كانت حصة الصناعة المنجمية من اجمالى هذه التوظيفات فى سنة ١٩٧١
تبلغ ٣٠ بالمئة وصناعة النفط ٨٨ بالمئة والصناعة التحويلية
٥٠ بالمئة وكافة الفروع الاخرى ٨ بالمئة ، فان حصة الصناعة
المنجمية من الاستثمارات الامريكية المباشرة فى سنة ١٩٨١
بلغت ٤٠ بالمئة ، وحصة صناعة النفط انخفضت الى ٤١ بالمئة ،
وحصة الصناعة التحويلية ارتفعت الى ١٠ بالمئة ، وكافة الفروع
الاخرى ، وبالدرجة الرئيسية " المالية والتأمين والتجارة بلغت
٤٨٦ بالمئة (٥) . وتسعى الشركات الامريكية الى التعويض عن
هذا الانخفاض الاضطرابى فى الاستثمارات المباشرة فى صناعة
النفط ببلدان المنطقة بزيادة توظيفات الرسميل فى التجارة
والاعمال المصرفية والتأمين . ولا بد من الاشارة الى ان اشتداد
نشاط رأس المال الامريكى الخاص فى المجال المالى للبلدان المنتجة
للنفط يرتبط ارتباطا مباشرا بتعبئة رأس المال فى اسواق

هذه البلدان لتمويل نشاط الشركات النفطية الأمريكية . وتهدف الى تحقيق الانغراض ذاتها ، كذلك ، شركات الوساطة التجارية الأمريكية المتخصصة ، بين أمور أخرى ، فى قضايا تقديم الخدمات وخزن ونقل الحمولات والقيام بمختلف العمليات المالية وعمليات التأمين .

ومع ذلك لا تزال صناعة النفط هى المجال الرئيسى لتوظيف رأس المال الأمريكى الخاص فى بلدان الشرق الاوسط . وبالرغم من الابعاد الواسعة للتأمين فان رأس المال الاحتكارى الأمريكى يسعى الى التعويض عن الفسائر بزيادة استثماراته سواء فى البلدان العربية الاعضاء فى اوبك (العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر) او فى دول المنطقة الاخرى التى تملك احتياطيات من النفط (تركيا وعمان والبحرين) . ان الشركات الأمريكية التى تشارك فى امتلاك الاسهم مع الدولة او رأس المال الوطنى الخاص وسعت ، بدرجة كبيرة ، نشاط أعمالها فى صناعة النفط ببلدان المنطقة .

وتقوم الشركات النفطية الأمريكية ، اذ تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الراديكالية التى جرت فى العالم العربى ، بمختلف المناورات غير المباشرة وتبحث عن كل الثغرات الممكنة للحفاظ على المنفذ الى الثروات النفطية لبلدان الشرقين الادنى والوسط . ويكمن أحد اساليبها فى عقد اتفاقيات طويلة الامد مع بلدان المنطقة على توريد النفط لقاء تقديم المعدات والتكنولوجيا وخدمات المهندسين - الفنيين والمقاولة فى القيام باعمال اشائية . فطبقا للاتفاقية التى تم التوصل اليها ، عام ١٩٧٧ ، بين الولايات المتحدة والعربية السعودية حول تأمين الشركة الأمريكية - السعودية ارامكو التى تسيطر على كل الثروة النفطية تقريبا فى هذا البلد الشرق اوسطى (٢٨) بالمئة من احتياطيات النفط فى العالم الرأسمالى) حصلت الشركات الأمريكية "اكسون" و"ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" و"تكساكو" و"موبيل اويل" على حق الامتياز فى شراء النفط

من ارامكو التي تحولت الى ملكية للشركة الوطنية كليا، وخصصت للاحتكارات الامريكية كوتا خاصة لشراء النفط تبلغ قرابة ٤٠ بالمئة من مجموع انتاج الشركة. وتعهدت الشركات الامريكية، من جهتها، بالاشراف على الجانب التكنيكي من العمليات الانتاجية. وأشارت الصحف الامريكية الى ان هذه الاتفاقية متنت اكثر من ذي قبل التعاون الاقتصادي الامريكي - السعودي الطويل الامد على شكل تبادل المعونة التكنيكية بالنفط (٦).

ومثال اخر: شرعت العربية السعودية بمساهمة عدد من الشركات الاجنبية وبضمنها الامريكية عام ١٩٨١ ببناء ٦ مجمعات بتروكيمياية تبلغ كلفتها قرابة ١٨ مليار دولار. ويجرى تمويل بناء المجمعات المشتركة على النحو التالي: تؤمن الشركة السعودية "سعودي بيسيك اندستريز كوربوريشن" ١٥ بالمئة من الزسامل الموظفة وتؤمن الشركات الاجنبية نفش النسبة وتتكون ٦٠ بالمئة منها من اعانات الدولة فى العربية السعودية و ١٠ بالمئة من الاموال المقترضة. وباتت الشركات الامريكية التى تساهم فى بناء المجمعات ("شيل" و"موبيل اويل" و"اكسون") تتمتع لقاء مساعدتها منذ بداية عام ١٩٨١ بتسهيلات عند شراء النفط وهى الحصول على ٥٠٠ برميل من النفط يوميا لقاء كل مليون دولار مستثمر فى بناء المجمعات (٧).

واذ تسعى الاحتكارات الامريكية الى ضمان تزويد اقتصاد الولايات المتحدة بنفط الشرق الاوسط بانتظام فهى تستخدم على نطاق متسع بعض اشكال التغلغل مثل تأسيس شركات مختلطة وعقد اتفاقيات علمية - تكنيكية وادارية وغيرها من الاتفاقيات مع الشركات فى بلدان المنطقة المنتجة للنفط والتى تضمن لها نفوذا كبيرا، بل والسيطرة فى احيان كثيرة باقل النفقات.

وكقاعدة، يمتلك رأس المال الامريكي عن طريق مساهمته فى الشركات المختلطة ١٥ - ٢٠ بالمئة من رأس المال المساهم

لهذه الشركات ، علما بان مساهمته الرئيسية تتمثل فى تقديم مختلف صنوف الخدمات المرتبطة بالادارة والماركيتينغ وفى نقل التكنولوجيا (٨) .

وتحصل الشركات الامريكية التى تساهم فى الشركات المختلطة على امكانية الاستثمار بارباح اضافية ، وذلك لان المشاريع المختلطة يشملها عدد من الامتيازات التى تتمتع بها المؤسسات الوطنية ، ويستخدم رأس المال الامريكى الخاص آلية المشروع المختلط بمثابة "مفتاح" للتغلغل فى اسواق الدول النامية الاخرى. ومثال ذلك زيادة تصدير سلع المشاريع المختلطة التابعة للشركات الامريكية فى العربية السعودية ، البلد الذى يمتلك منفذا كبيرا الى اسواق الكثير من البلدان العربية والافريقية بسبب وضعه المسيطر فى الارصدة والبنوك وغيرها من المنظمات المالية الاقليمية الاخرى التى ساهم فى تأسيس الكثير منها .

ومن خلال المساهمة فى الشركات المختلطة تسهل الولايات المتحدة لنفسها النفاذ الى ثروات المنطقة النفطية . فمثلا ، تخلق بلدان شبه الجزيرة العربية ، لدى تنفيذها خطط التنمية الاقتصادية الوطنية ، ظروفا ملائمة لعمل المشاريع المختلطة مزودة اياها بالوقود والمواد الخام المحلية الضع جاسعار متهاودة .

وفى عدة حالات يحصل رأس المال الامريكى عبر المساهمة فى المشاريع المختلطة على امكانية فرض رقابة غير مباشرة على بعض فروع التصدير التى تتم اعادة انشائها فى بلدان المنطقة . وهذا الاتجاه فى استراتيجيات الاحتكارات الامريكية يكتسب اهمية كبيرة ، نظرا لسياسة بعض البلدان النامية الرامية الى تشجيع اجتذاب رأسمال الشركات المتعددة الجنسيات للمشاركة فى نشاط المشاريع التى توجه منتجاتها نحو التصدير والى منح رأس المال الاجنبى فى هذه المشاريع طائفة من التسهيلات الضريبية وغيرها .

لقد أصبحت بمثابة الشكل الأكثر انتشارا للصلات العلمية -
التكنيكية، الذى اخذت الولايات المتحدة تلجأ اليه على الاغلب
خلال الاعوام الاخيرة، ممارسات توقيع العقود الادارية من قبل
الشركات الامريكية مع الشركات الصناعية وغيرها فى البلدان
العربية من دون ان تحصل فى الاخيرة على حق ما فى الملكية .
ولقد اشير، ضمنا الى هذا الاتجاه الجديد فى سياسة الشركات
الامريكية فى الخطاب الذى القاه هورماتس نائب وزير الخارجية
الامريكى فى المجلس الخاص بالسياسة الاقتصادية فى تشرين الاول
(اكتوبر) عام ١٩٨١ (٩) . ويرتبط استخدام هذا الشكل الجديد
من نشاط رجال الاعمال بتعاظم دور الادارة فى عصر الثورة
العلمية - التكنيكية وبالتقييدات التى فرضتها كثرة من
بلدان الشرقين الادنى والاوسط على تصدير رأس المال الاجنبى
وكذلك باخطار التأمين المحتمل لملكية الشركات الامريكية .
ويعتبر الشكل المذكور للصلات مع بلدان المنطقة فى الولايات
المتحدة الامريكية نافعا للغاية . فالعقود الادارية تجلب
للشركة - المقاوله، الى جانب الارباح المستمدة من تنفيذ
العمل الاساسى، ارباحا من بيع المعدات للمشروع الجديد الذى
يطبق فيه نظام الادارة الموصى به وكذلك امكانيات اضافية
للتغلغل الى اسواق جديدة وللنفاذ الى منابع النفط وغيرها .
ولدى ذلك ، يمكن للشركة - المقاوله، لدى ادارتها المشروع
الذى لا تتمتع فيه بحق الملكية ولا تتحمل، عمليا المخاطرة
المرتبطة بتوظيف رأس المال ان تمارس ، فى الوقت ذاته، تأثيرا
فعالا على نشاطه . وهذه الممارسة باتت تكتسب انتشارا واسعا،
بوجه خاص ، فى صناعة النفط ببلدان الشرقين الادنى والاوسط .
وفى عام ١٩٨١ بلغت الايرادات المباشرة للشركات الامريكية
لقاء نقل المعارف العلمية - التكنيكية الى بلدان الشرقين
الادنى والاوسط ١٢١ مليون دولار، ومن ذلك ١١٨ مليون دولار
لقاء تقديم "المساعدة" فى مجال الادارة (١٠) .
ويتميز توسع الشركات الامريكية فى اقتصاد البلدان

المنتجة للنفط في الشرقين الأدنى والوسط بالتغلغل في .فروع الصناعة التحويلية والكيميائية والبتروكيميائية المرتبطة بالنفط وبالسعى الى اقامة علاقات متينة مع المؤسسات الانتاجية الوطنية واستخدام الامكانيات التي تتيحها برامج التنمية الاقتصادية في بلدان المنطقة المنتجة للنفط امام المستثمرين الاجانب، وقد بلغ مجموع نفقات بلدان الشرق الاوسط المنتجة للنفط على تنمية الاقتصاد خلال فترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ زهاء ٢٤٥ مليار دولار. وهذا المبلغ كان يزيد ١٥ مرة على استثمارات في الاقتصاد خلال ١٥ سنة السابقة .

ان برامج التنمية الاقتصادية التي اعتمدتها البلدان المنتجة للنفط في السبعينات أدت الى زيادة لا مثيل لها من قبل في النفقات على البناء . فمجموع قيمة العقود الانشائية المعلنة والتي وقعت عام ١٩٨٠ بلغ ٣٩١ مليار دولار، اما في سنة ١٩٨١ فقد بلغ ٦٨٨ مليار دولار (١١) . وجرى تنفيذ قسم كبير من هذه العقود من قبل الشركات الامريكية . فخلال سنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ازداد حجم الطلبات التي حصلت عليها الشركات الامريكية (معطيات تشمل ٤٠٠ من اكبر شركات الهندسة والبناء) في البلدان المذكورة بمرة ونصف وبلغ عام ١٩٨٠ زهاء ١٢ مليار دولار. وبالرغم من المنافسة الشديدة من جانب شركات دول رأسمالية متطورة (بريطانيا، جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان) ودول نامية (كوريا الجنوبية، الهند، تايلاند) فإن الشركات الامريكية لا زالت محتفظة بمواقع مهيمنة في مجال تصدير الخدمات الانشائية الى بلدان الشرقين الأدنى والوسط.

وتشهد على نطاقات توسع الشركات الامريكية الحقائق التالية : اقامت شركة " اكسون " في النصف الثاني من السبعينات مجمعا ببتروكيميائيا في العربية السعودية كلف ٧٢٠ مليون دولار . وفي سنة ١٩٨٠ باشرت شركة " كيلوغ " للهندسة والبناء والمتخصصة في تصميم وبناء المصانع النفطية والبتروكيميائية

والكيميائية ومصانع الميثانولورجيا بتصميم وبناء خمسة مصانع لتكرير النفط في اربعة من بلدان الشرقين الادنى والوسط. وزادت كلفة هذه المشاريع على ٨٠٠ مليون دولار. ووقعت شركة "لوموس" عام ١٩٧٨ عقودا بمبلغ ٨١ مليار دولار لبناء مصانع لتكرير النفط وبتروكيميائية في العربية السعودية والكويت والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة. كما وتمارس نشاطا فعلا في اسواق بلدان الشرقين الادنى والوسط المنتجة للنفط شركة "بكتيل" (١٢). فابتداء من عام ١٩٧٦ اخذت هذه الشركة تقوم ببناء عدد من اكبر المجمعات الصناعية بالشرق الاوسط في جبيل ويانبو (العربية السعودية). ومن عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨١ خصت العربية السعودية لبناء المشاريع المذكورة ٣٥ مليار دولار وتخطط لصرف ١٠٠ مليار دولار اخر خلال السنوات العشر اللاحقة (١٣). وطبقا لتصميم الشركة ينبغي ان يتكون المجمع في جبيل من مدينة ومصنعين لتكرير النفط والميثانولورجيا ومعامل للصناعة الخفيفة وميناء. واصبح عدد الاختصاصيين الامريكيين العاملين في تنفيذ هذا المشروع يزيد الآن على ١٦٠٠ شخص. وبذلك فقد تغلغت شركة "بكتيل" تغلغا عميقا في اقتصاد العربية السعودية. وسوف يعود تنفيذ مشروع جبيل وحده على الشركة بارباح طائلة ويخلق امكانيات اكبر للتوسع اللاحق في البلدان العربية. لقد تغلغل رأس المال الاحتكاري الأمريكي في اقتصاد الكثير من بلدان الشرقين الادنى والوسط. غير انه يحتل مواقع اكثر رسوخا في العربية السعودية. ففي بداية عام ١٩٨٣ كانت تعمل في البلاد قرابة ٥٠٠ شركة امريكية وكان لرها الفى شركة امريكية وكلاء سعوديون. وكان يشتغل في هذا البلد ٦٥ - ٧٠ الفا من الاختصاصيين الامريكيين (وبضمنهم افراد اسرهم) (١٤).

ولكنه بالرغم من مساهمة رأس المال الاحتكاري الأمريكي في بناء عدد من مشاريع تكرير النفط والمصانع البتروكيميائية

فان خطه العام فى الحفاظ على الوضع التقليدى للبلدان العربية كمصدر للنفط الخام والاحتفاظ بمواقعه المسيطرة فى مجال تسويقه وتكريره لا يزال ثابتا ، فحتى بداية عام ١٩٨٢ كانت حصة الشرقيين الادنى والاوسط من طاقات تكرير النفط فى العالم الرأسمالى (من حيث التكرير المباشر) تبلغ ٥٥ ٪ بالمئة فقط ، فى حين بلغت حصة الولايات المتحدة واوروبا الغربية ٧٠ ٪ بالمئة ، ومن ذلك رها ٣٠ ٪ بالمئة فى الولايات المتحدة (١٥) . وتفيد التقديرات بان طاقات مصانع تكرير النفط فى بلدان المنطقة سوف تزداد فى سنة ١٩٨٦ قياسا الى سنة ١٩٨٢ بنسبة ٥٢ ٪ بالمئة وتبلغ ٢٠٦ ملايين طن (١٦) . غير ان هذا الامر لن يغير الا قليلا من حصة طاقات تكرير النفط ببلدان الشرقيين الادنى والاوسط فى الميزان العام للعالم الرأسمالى ، وذلك لان قسمها الرئيسى سيكون متمركزا ، كالسابق ، فى الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى .

وعليه ، فان الاحتكارات الامريكية تسعى الى تحقيق عدة اهداف دفعة واحدة : الاحتفاظ لفترة طويلة بالمنفذ الى النفط العربى ، القاء قسم كبير من نفقات بناء واستغلال مشاريع تكرير النفط والصناعة البتروكيميائية على عاتق بلدان المنطقة المنتجة للنفط ، ضمان توريد النفط الخام ومشتقاته اليها لسنوات طويلة مسبقا ، ومن ثم ، وهذا لا يقل أهمية ، خلق ظروف ملائمة لمواصلة نشاطها تحت ستار التعاون "المتكافى" والمتبادل النفع .

ان نشاط الشركات الامريكية فى بلدان الشرقيين الادنى والاوسط ، بالرغم من التأمين وانخفاض الارباح من النفط العربى بنتيجة رفع اسعاره وارتفاع الضرائب لصالح مالكي النفط ، لا يزال على الربح كالسابق . فقد بلغت الارباح التى حصلت عليها الشركات الامريكية فى بلدان الشرق الاوسط عام ١٩٧٩ ربع الارباح المستحقة من الاستثمارات الامريكية المباشرة فى كافة البلدان النامية ، علما بان القسم الاساسى

من الارباح (٩٠ بالمئة) تم الحصول عليه من الاستثمارات المباشرة في صناعة النفط ببلدان المنطقة .

وشهدت الثمانينات نموا لاحقا في ارباح الاحتكارات النفطية الامريكية العاملة في بلدان الشرقين الادنى والوسط، وترتبط الارباح الطائلة من الاستثمارات المباشرة في البلدان المنتجة للنفط بجملة من الاسباب التي ينبغي ان نشير من بينها ، بالدرجة الاولى الى المعدل العالي للربح، فاستنادا الى المعطيات الاحصائية الامريكية ارتفع معدل الربح مسبقا الاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة في صناعة النفط ببلدان الشرقين الادنى والوسط خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ من ٢٠ الى ٧٤ بالمئة ، بالرغم من التقلبات الكبيرة التي لوحظت في بعض السنوات والناجمة عن تأميم ملكية عدد من الاحتكارات النفطية الامريكية . وفي الوقت ذاته ، ارتفع هذا المؤشر من حيث فروع الاقتصاد كافة وبالنسبة لجميع البلدان النامية ، خلال الفترة نفسها من ١٧ الى ٢٢ بالمئة . وكانت صناعة النفط ببلدان هذه المنطقة تعطى للشركات الامريكية اقصى معدل للربح يتيح لها التعويض عن الرساميل الموظفة في هذا الفرع . وحتى رفع اسعار النفط المستخرج في البلدان النامية بدا مربحا للشركات النفطية الامريكية التي زادت من مقادير ارباحها الى حد كبير .

وعليه ، فان الاحتكارات النفطية الامريكية ، رغم فقدانها الكثير من مواقعها في مرحلة استخراج النفط ، احتفظت في الوقت ذاته بسيطرتها على الحلقات الختامية من "السلسلة النفطية" وتزيد ارباحها عن طريق رفع اسعار مشتقات النفط والعمليات المتعلقة بنقله .

وتفيد معطيات الابحاث التي اجراها "تشيز منهاتن بنك" الامريكي بان الشرقين الادنى والوسط بقيا سوية مع شمال افريقيا في النصف الثاني من السبعينات والنصف الاول من الثمانينات المجال الرئيسى لنشاط الاحتكارات النفطية الامريكية .

تتبعوا التجارة مكانة هامة في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع بلدان الشرقين الأدنى والوسطى. وتتميز تطور تجارة الولايات المتحدة مع بلدان المنطقة في السبعينيات وبداية الثمانينات بتغير طائفة من الاتجاهات التي شهدتها السنوات العشر الماضية. ففي الستينات وبداية السبعينات لوحظ، ضمنا، اتجاه انخفاض حصة بلدان المنطقة في المبادلات التجارية الخارجية للولايات المتحدة. وكان هذا الاتجاه يرتبط بالتطور الأكثر ديناميكية لتجارة الولايات المتحدة مع الدول الرأسمالية التي كانت تجرى فيما بينها عملية التقسيم الدولي للعمل بشدة اكبر. غير ان قيمة استيرادات الولايات المتحدة من البلدان المنتجة للنفط في الشرقين الأدنى والوسطى، وبالتالي، حصتها في اجمالي المبادلات السلعية للولايات المتحدة مع البلدان النامية ارتفعت كثيرا بعد الارتفاع الكبير في اسعار الوقود السائل في فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤. فخلال سنوات ١٩٧٠ - ١٩٨١ ازدادت تجارة الولايات المتحدة مع هذه المجموعة من البلدان من ٢٠ مليار دولار الى ٢٤٦ مليار دولار، اي بـ ١٦٥ مرة، في حين انها ازدادت، على العموم، مع البلدان النامية كافة، بـ ٨٧ مرة فقط. وفي النتيجة ارتفعت حصة بلدان المنطقة في المبادلات التجارية الخارجية للولايات المتحدة مع الدول النامية وبلغت عام ١٩٨١ نسبة ١٧ بالمئة. وفي سنة ١٩٨٢ انخفضت هذه الحصة بعض الشيء بنتيجة الانخفاض الكبيرة في استيرادات الولايات المتحدة من نفط البلدان المذكورة وشكلت ١٥ بالمئة (انظر الجدول رقم ١).

لقد تميزت المبادلات السلعية الأمريكية مع بلدان الشرقين الأدنى والوسطى على مدى الستينات والقسم الأكبر من السبعينات برصيد ايجابي في الميزان التجاري بلغ عام ١٩٧٥ مقدار ٣٣ مليار دولار. وفي النصف الثاني من السبعينات بات الرصيد الايجابي في الميزان التجاري للولايات المتحدة يتقلص بسرعة،

الى جانب ارتفاع اسعار النفط وازدياد المشتريات من خامات الطاقة هذه في بلدان المنطقة . وفي سنة ١٩٧٩ كان الميزان التجاري للولايات المتحدة في التجارة مع بلدان هذه المجموعة سلبيا بمقدار ٢٧ مليار دولار ووصل العجز فيه سنة ١٩٨٠ الى ٦٦ مليار دولار (١٧) .

جدول رقم ١

تجارة الولايات المتحدة الخارجية
مع بلدان الشرقيين الأدنى والوسط
(بملايين الدولارات)

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	
١٦٨٢٧	١٥٧٨٩	١٢٤٥١	٨٨٩٠	١٦٧١	الصادرات - المجموع وبضمنها الى:
٩٠٢٦	٧٣٢٨	٥٧٦٨	١٥٠٢	١٤١	العربية السعودية
٢٢٧١	٢٥٢١	٢٠٤٥	١٥٥١	٥٩٢	اسرائيل
					دولة الامارات العربية المتحدة
١١٠١	١٠٧٧				تركيا
٨٦٨	٧٨٩	٥٤٠	٦٠٨	٢١٥	الكويت
٩٤١	٩٧٦	٨٨٦	٣٦٦	٦٢	العراق
٨٤٦	٩١٤	٧٢٤	٣١٠	٢٢	ايران
١٢٢	٣٠٠	٢٣	٢٢٤٤	٢٢٦	
١٢٠٥٧	١٨٨١٧	١٨٨٥٣	٥٥٥٠	٤٢٢	الاستيرادات - المجموع وبضمنها من:
٧٤٤٣	١٤٣٩١	١٢٦٤٨	٢٦٢٣	٢٠	العربية السعودية
١١٦٤	١٢٤٣	٩٥٠	٣١٤	١٥٠	اسرائيل
					دولة الامارات العربية المتحدة
٣٣٤	٣٤٨				تركيا
٢٧٤	٢٦١	١٧٥	١٤٥	٧٠	الكويت
٤٠	٨٦	٤٩٤	١١١	٢٥	العراق
٢٩	١٦٤	٤٦٠	١٩	٢	ايران
٥٨٥	٦٤	٤٥٨	١٢٩٨	٦٧	

حسبت استنادا الى

Statistical Abstract of the United States

1980, pp. 875-877; 1982-1983, pp. 837-838;

Middle East Economic Digest, 1983, March 24.

وبنتيجة التدابير التي اتخذتها الحكومة الأمريكية والرامية الى تقليص استيرادات النفط من بلدان المنطقة وزيادة صادرات البضائع والخدمات اليها انخفض اجمالي العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة مع بلدان الشرقين الادنى والاوسط في سنة ١٩٨١ الى ٣ مليارات دولار، اما في سنة ١٩٨٢ فقد كان الميزان التجاري الأمريكي ذا رصيد ايجابي بمقدار ٨ مليارات دولار (١٨) .

وخلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ حصلت تغيرات ، كذلك في البنية السلعية لتجارة الولايات المتحدة الخارجية مع بلدان الشرقين الادنى والاوسط، وبلغت الانتباه الانخفاض الكبير في حصة استيرادات بعض البضائع التقليدية، مثل، المواد الغذائية والمشروبات والمواد الخام غير الغذائية (ما عدا الوقود) مع ارتفاع حصة الوقود وزيوت التشحيم الى حد كبير، ولوحظ في الصادرات الأمريكية انخفاض حصة مجموعات من البضائع ما عدا المكائن والمعدات ووسائل النقل والمنتجات الزراعية .

ولابد من الاشارة الى ان هذا الاتجاه الذي كان قد لوحظ لتوه في بداية السبعينات ، قد اكتسب في النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات تطورا كاملا، واصبحت تتبوأ المرتبة البالغة الاهمية في استيرادات الولايات المتحدة مجموعة بضائع "الوقود المعدنية وزيوت التشحيم" التي بلغت حصتها في سنة ١٩٧٢ نسبة ٨٩ بالمئة بعد ان كانت ٦٠ بالمئة عام ١٩٧٠، الامر الذي يرتبط ، في ان واحد، بالارتفاع السريع في اسعار النفط وازدياد حجم استيراداته الى الولايات المتحدة بدرجة كبيرة . فمثلا، ارتفع سعر الاساس للبرميل الواحد من النفط من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٢ الى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٨٠ من ٢ر٥٢ دولار الى ٢٢ر٢٧ دولار. وفي الوقت ذاته زادت الولايات المتحدة كثيرا، من مشتريات النفط من بلدان الشرقين الادنى والاوسط، فاستيراداتها من النفط من ستة بلدان منتجة للنفط تقع في هذه المنطقة واعضاء في اوبك

(العربية السعودية، دولة الامارات العربية المتحدة، الكويت، العراق، ايران، قطر) ارتفعت من ٣٠٦ مليون طن في سنة ١٩٧٢ الى ٧٧٨ مليون طن في سنة ١٩٨٠ (١٩). وخلال فترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠ ازدادت استيرادات النفط الى الولايات المتحدة من البلدان المذكورة، من حيث قيمتها بـ ٤٢٨ مرة ومن حيث حجمها بـ ٢٥ مرة (٢٠). وابتداءً من عام ١٩٨٠ اخذت الولايات المتحدة تتمسك بنهج تقليص استهلاك النفط والاستعاضة عنه بمصادر بديلة للطاقة، الامر الذي ادى الى تقليص استيراداته بعض الشيء.

وتتبعوا المواد الخام غير الغذائية (ما عدا الوقود)، كما كان الامر في الماضي، المرتبة الثانية في استيرادات الولايات المتحدة من بلدان المنطقة، بالرغم من ان حصتها ابان هذه السنوات تقلصت، الى حد كبير، وبلغت ٧ بالمئة عام ١٩٨٢ قياسا الى ١٢ بالمئة عام ١٩٧٠. وخلال الجزء الاكبر من الفترة قيد البحث ارتفعت استيرادات هذه البضائع (من حيث القيمة) بوتائر بطيئة جدا، الامر الذي كان نتيجة لاشتداد المنافسة من جانب مختلف السلع المعوضة ولانخفاض حجم المواد المستعملة بالانتاج في الاقتصاد الامريكى.

ان اشتداد عملية التصنيع في بلدان المنطقة سبب بعض النمو في حصة منتجات الصناعة التحويلية في استيرادات الولايات المتحدة من هذه البلدان (٢٥ بالمئة في سنة ١٩٨٢). غير انه لا تزال محدودة للغاية دائرة البلدان المصدرة وانواع منتجات الصناعة التحويلية المستوردة من هذه البلدان الى الولايات المتحدة الامريكية، وان الدولتين الرئيسيتين - المصدرتين لهذه المنتجات الى الولايات المتحدة هما اسرائيل وتركيا.

وفي السبعينات وبداية الثمانينات طرأت تغيرات ملحوظة، كذلك، على البنية السلعية للصادرات الامريكية الى بلدان الشرقين الادنى والوسط. وانعكس ذلك في الارتفاع اللامق

لدور منتجات الصناعة التحويلية مع انخفاض أهمية مجموعات البضائع الأخرى في ان واحد. ففي سنة ١٩٨٢ ازدادت نسبة سلع الاستثمار على ٧١ بالمئة قياسا الى ٣٣ بالمئة في سنة ١٩٧١ (٢١). بيد انه لابد من الاشارة الى ان ذلك حصل بالدرجة الاساسية، عن طريق توسيع تصدير المكائن والمعدات التي ارتفعت حصتها في الصادرات بثلاث مرات تقريبا.

ولابد من ان نشير، بوجه خاص، الى توريدات المعدات لمؤسسات بأكملها. وتحتل الولايات المتحدة، من حيث حجم مبيعاتها في الوقت الحاضر واحدة من المراتب البارزة في العالم الرأسمالي. وفي النصف الثاني من السبعينات كان يصدر الى بلدان الشرقيين الأدنى والاطول زهاء نصف مجموع صادرات الولايات المتحدة من هذه المعدات. وكانت هذه البلدان اكبر مشتر للمعدات للمصانع الكيميائية والبتروكيميائية.

ان أهمية كبيرة في قضية توسيع صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الصناعية اتسمت بها حقيقة ان البلدان المنتجة للنفط، اذ زادت، الى حد كبير، إيراداتها المالية من بيع النفط، شرعت بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية: اقامة الفروع المساعدة العصرية والصناعة التحويلية والبناء البلدي المكثف، واقتضى تنفيذ البرامج المقررة تكثير استثمارات البضائع الضرورية بسرعة وذلك لان كثرة من البلدان المذكورة لم يكن لديها سوى فرع متطور واحد من الصناعة (استخراج النفط) ولم تكن قادرة على تلبية الطلب على اغلبية انواع المنتجات الجاهزة. وفي هذه الظروف غدت منطقة الشرقيين الأدنى والاطول السوق الاكثر ديناميكية في مجموعة البلدان النامية.

ان تردى الوضع الغذائي في البلدان النامية وارتفع اسعار اهم المحاصيل الزراعية التي تصدرها الولايات المتحدة وبعض الاسباب الأخرى أدت الى التعجيل بوتائر التوريدات الغذائية (بما في ذلك من حيث القيمة)، وكان اتساع الصادرات الأمريكية من المحاصيل الزراعية، وخاصة المواد الغذائية،

مرتبطا كذلك ، باستفمال ازمة الطاقة فى العالم الرأسمالى، هذه الازمة التى ساعدت ، من جهة ، على توسيع صادرات المواد الغذائية بهدف تحسين الميزان التجارى للولايات المتحدة الامريكية وخلقّت ، من جهة اخرى ، المصهّدات لزيادة استيرادات المواد الغذائية من قبل البلدان المنتجة للنفط ، وبالتالى لزيادة طلباتها المقترنة بالدفع . فخلال فترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ ارتفعت صادرات المواد الغذائية الامريكية الى بلدان المنطقة باكثر من ١٢ مرة . وبلغت فى سنة ١٩٨١ مقدار ٧٠ مليار دولار او ١٠٠ بالمئة من اجمالى صادرات الولايات المتحدة الى بلدان الشرقين الادنى والاوسط (٢٢) . وفى النتيجة حصلت الولايات المتحدة على وسيلة جديدة للضغط على بلدان المنطقة المنتجة للنفط ، وهى اشتراط توريدات المواد الغذائية الى هذه البلدان ، عند الضرورة ، بتوريدات النفط الى الولايات المتحدة .

ان السياسة التجارية التى تتبعها الولايات المتحدة ازاء بلدان الشرقين الادنى والاوسط والتى تحددها ، بدرجة كبيرة ، لا الدوافع الاقتصادية فحسب ، بل والدوافع السياسية ايضا ، تهدف بالاساس الى خلق الظروف الملائمة لتوسيع الصادرات الامريكية الى البلدان المذكورة وشراء النفط بانتظام .

وان السعى ، بكل ثمن ، الى تعزيز مواقع الاحتكارات النفطية الامريكية بشكل ما ، ان تعذر استعادتها ، يرغم الولايات المتحدة على اتخاذ موقف جديد من قضايا تجارة موارد الطاقة . وان الولايات المتحدة ، اذ تأخذ بعين الاعتبار الدور الاقتصادى والسياسى المتعاظم للبلدان المنتجة للنفط على الصعيد الدولى وتشتتها الاقتصادى والسياسى - الاجتماعى والتوتر العام فى علاقاتها مع الكثير منها ، تتطلع الى شق صفوفها واضعاف فعالية الاشكال الجماعية لمقاومة البلدان المصدرة للنفط للضغط الامريكى . وفى تقرير الجمعية الامريكية للسياسة الاقتصادية الدولية عن الاستراتيجية الاقتصادية الخارجية للثمانينات

صيغت مباشرة مهمة تصفية احتكار اوبك للسوق النفطية .
وتحاول الولايات المتحدة تنفيذ المهمة المرجوة عن طريق
تدابير التوفير الصارمة في الطاقة وتوسيع العلاقات التجارية
مع البلدان الجديدة المنتجة للنفط (المكسيك وبريطانيا
والنرويج وعمان وماليزيا) وتطوير منابع البديلة للطاقة . وفي
الوقت ذاته تلجأ الولايات المتحدة الى تنظيم صارم لصادرات
المنتجات الصناعية والمواد الغذائية والتوريدات العسكرية الى
بلدان الشرقيين الادنى والاطول وتنظيم نفاذ البضائع (الى جانب
النفط) المنتجة في هذه البلدان الى سوقها .

ان واشنطن، اذ تطمح الى تأمين منفذ مضمون لنفسها الى
موارد الطاقة في البلدان المنتجة للنفط بشروط مربحة لها
وبسط سيطرتها على سياستها الاقتصادية الخارجية، تستخدم
التجارة معها، من جهة، كأداة للضغط الاقتصادي والسياسي، ومن
جهة اخرى، كوسيلة من وسائل اجتذاب البلدان الاكثر تطورا
بينها باقصى درجة الى النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي .
لقد حذر ممثلو الادارة الامريكية ابان السبعينات، غير
مرة، وبصورة مباشرة وغير مباشرة، اعضاء منظمة البلدان
المصدرة للنفط (اوبك)، من انه في حالة وقوع محاولات جديدة
لاستعمال النفط كسلاح سياسي، فان الولايات المتحدة ستستخدم
كل وسائل الضغط وحتى التدخل المسلح المباشر .

ولقد استخدمت الولايات المتحدة لغة التهديد، الى جانب
الجهود الدبلوماسية العديدة في محاولة لضمان التوريد المنتظم
للنفط واعاققة رفع اسعاره . وجاء في تقرير نشرته ادارة
الحسابات الرئيسية (منظمة فرعية للكونغرس الامريكي) في بداية
عام ١٩٧٨ انه اقترح على الادارة الامريكية ان تستخدم، الى
اقصى حد، الوسائل الامريكية خارج مجال الطاقة لممارسة الضغط
على البلدان المنتجة للنفط . ويرى واضعو التقرير ان امكانيات
كبيرة للتأثير على هذه البلدان تفتحها تبعيتها لاسواق
الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى وتوريدات

الاسلمة والسلع الهامة الاخرى والتكنولوجيا العصرية . وان كافة الجوانب المذكورة اعلاه لتبعية اوبك للولايات المتحدة يمكن ان تستخدم للتأثير على القرارات التى تتخذها بلدان اوبك بصدد حجم استخراج النفط واسعاره .

وفى السبعينات لجأت الاوساط الامريكية الحاكمة ، غير مرة ، الى وقف توريدات المواد الغذائية ومختلف السلع التى تتطلب كثيرا من الجهود العلمية بهدف الضغط على هذا البلد المنتج للنفط او ذاك لا يروق لواشنطن لسبب ما . وان حرمان البلدان المنتجة للنفط - الاعضاء ، فى اوبك من التفضيلات طبقا لقانون التجارة الصادر عام ١٩٧٤ والعقوبات الاقتصادية ضد ايران بعد الاطاحة بالشاه وغيرها من الحقائق تدل على ان الولايات المتحدة الامريكية تنظر دوما الى التجارة الخارجية كقناة من القنوات الهامة لتنفيذ نهجها السياسى التوسعى .

وفى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، اشتد ، اكثر من ذي قبل ، الطابع العدوانى لسياسة الولايات المتحدة ازاء عدد من البلدان المنتجة للنفط . واعلنت الولايات المتحدة الشرق الاوسط بصورة كيفية ، متجاهلة بسن التطور الاجتماعى ومن دون اعتبار لحقوق الشعوب ، منطقة "لمصالحها الهامة حيويا" وهددت باستخدام كل الوسائل ، بما فى ذلك التدخل العسكرى ، من اجل ضمان تناسب للقوى مفيد للامبريالية هناك . وتدل الاستعدادات العسكرية للولايات المتحدة حول الخليج (تشكيل "فيلق التدخل السريع" الذى يضم ما يربو على ٢٠٠ الف عسكرى والموجه نحو "مستودع النفط" ، الرئيسى فى العالم ، وتوسيع التواجد العسكرى - البحرى الأمريكى فى الشرق الاوسط الى حد كبير ، تشكيل ما يسمى القيادة المركزية فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٨٣ لضمان مصالح الولايات المتحدة فى الشرقين الادنى والوسط عسكريا ، واستغلال النزاعات بين البلدان المنتجة للنفط لمصالحها ، وزيادة صادرات الاسلحة الى الشرق الاوسط) تدل على تنامي الضغط السياسى والعسكرى من جانب الولايات المتحدة

وحليفاتها على البلدان المنتجة للنفط.

ان التهديد الاقتصادي والاعمال التخريبية مقترنة بالتهديدات والتحرشات العسكرية من قبل الدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وتمايز وتشتت بلدان اوبك سياسيا وسياسة الاحتكارات النفطية التي كانت موجهة نحو خلق فائض مصطنع من النفط في الاسواق العالمية خلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢، كل ذلك حمل اغلبية البلدان المصدرة للنفط على تخفيض اسعار النفط، وبالدرجة الاولى، في الصفقات لمرة واحدة وفي العقود. وبنتيجة المباحثات التي جرت في لندن في آذار (مارس) عام ١٩٨٢ بين وزراء البلدان ال ١٣ الاعضاء في اوبك اتخذ قرار بتخفيض سعر الاساس من ٢٤ الى ٢٩ دولارا للبرميل الواحد من النفط. واتفق الوزراء كذلك على تحديد المقدار الاقصى المشترك لاستخراج النفط في مستوى ١٧٥ مليون برميل للنفط يوميا مع تعيين كوتا صارمة لكل مشارك في الاوبك في اطر الحد الاقصى المشترك (٢٣). غير ان القرارات التي اتخذت في لندن لا تعنى ان خطر "حرب الاسعار" في السوق العالمية للنفط قد ازيل تماما. فانباء الصف الامريكية تشير الى ان الولايات المتحدة تعكف، سوية مع الدول الرأسمالية الاخرى على اعداد مخططات جديدة موجهة نحو ارغام البلدان المنتجة للنفط على اجراء تنازلات لاحقة مستفدمة لهذا الغرض مختلف وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي عليها (٢٤).

ومع ذلك فان واشنطن تتخوف من تأزيم العلاقات مع البلدان المنتجة للنفط. ولهذا فان الحكومة الامريكية، رغم انها لم تستبعد امكانية ممارسة الضغط على البلدان الاعضاء في اوبك ولم تتخل عن التدابير الرامية الى شق البلدان المنتجة للنفط، تقدم على توسيع الصلات الاقتصادية والتجارية معها.

ومنذ اواسط السبعينات باتت تكتسب انتشارا واسعا ممارسات عقد اتفاقيات حكومية بين الولايات المتحدة الامريكية والبلدان المنتجة للنفط حول التعاون الاقتصادي والتجاري.

ويجرى على اساس هذه الاتفاقيات تشكيل لجان مختلطة تنظم الصلات الاقتصادية والتجارية وتسدى دعما نشيطا الى الشركات الامريكية الخاصة . فمثلا، فتح نشاط اللجنة الامريكية - السعودية الخاصة بالتعاون الاقتصادي والتجاري والتي تشكلت عام ١٩٧٤ للمساعدة على تنفيذ البرامج في مجالات التصنيع والتجارة والمالية وغيرها ، فتحت امام الشركات الامريكية اوسع الامكانيات في الصراع من اجل الطلبات الحكومية في العربية السعودية ، الامر الذي اعان على توسيع الصادرات الامريكية الى هذا البلد بقدر كبير (من نحو مليار دولار في سنة ١٩٧٣ الى ٩ مليارات دولار في سنة ١٩٨٢) . وفي النصف الثاني من السبعينات عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات حكومية مماثلة مع تركيا وعمان وعدد من الدول الاخرى المنتجة للنفط . وفي البعض منها تأسست مجالس ثنائية لممثلي ارباب الاعمال .

وفي النصف الثاني من السبعينات والنصف الاول من الثمانينات ضاعفت الشركات الامريكية نشاطها التجاري في كافة بلدان المنطقة ، وبالدرجة الاولى ، المنتجة للنفط والتي تمتلك احتياطات هائلة من العملات الصعبة . وخلال هذه السنوات كانت وتائر نمو قيمة صادرات الولايات المتحدة الى بلدان المنطقة تعلو على وتائر نمو قيمة الاستيرادات . فخلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ وحدها ارتفعت قيمة توريدات البضائع من الولايات المتحدة الى بلدان المنطقة بنسبة ٣٥٧ بالمئة في حين تقلصت استيرادات الولايات المتحدة من هذه البلدان بنسبة ٣٥٩ بالمئة . هذا مع العلم ان الشركات الامريكية رفعت ، كرد على رفع اسعار النفط من قبل البلدان المنتجة له ، اسعار المنتجات الصناعية وغيرها من السلع والخدمات المصدرة الى البلدان المذكورة .

ويستهدف رأس المال الاحتكاري من استثمارات الصادرات الى بلدان المنطقة عدة اغراض . فهو يعيد الدولارات المدفوعة لقاء النفط الى الشركات الامريكية ويربط هذه البلدان بالسوق

الرأسمالية العالمية . ولدى ذلك يجرى ، بصورة مصطنعة ، الحفاظ على الوضع التقليدى للبلدان المنتجة للنفط والذي كان قد نشأ فى زمن الاستعمار بصفتها مصدرا للمواد الخام ومستوردا للمنتجات الصناعية والمواد الغذائية .

ان الظاهرة الجديدة فى السياسة التجارية التى تتبعها الولايات المتحدة الامريكية تجاه بلدان الشرقين الادنى والاوسط تكمن فى توريدات الاسلحة الامريكية المتزايدة بسرعة . وفى السبعينات نمت هذه المنطقة ، حيث تفاقم النزاع العربى - الاسرائيلى واشتدت مقاومة الانظمة الملكية الرجعية لحركات التحرر الوطنى، السوق الرئيسية لتصريف الاسلحة الامريكية . واذ استغلت الولايات المتحدة الوضع السياسى والعسكرى الحاد فى بلدان المنطقة وطموحات قادة بعض الدول التى بدت فى ايديها مبالغ طائلة من الدولارات النفطية ، وسعت ، الى حد كبير، تصدير الاسلحة والخدمات العسكرية الى هذه البلدان . فاذا كانت قيمة صادرات الاسلحة الى البلدان المذكورة قد بلغت عام ١٩٧١ مقدار ٦٠٠ مليون دولار فانها ازدادت فى سنة ١٩٨٠ الى ٤ مليارات دولار . وخلال فترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ كانت حصة بلدان الشرقين الادنى والاوسط تشكل ٦٦ بالمئة من اجمالى توريدات الاسلحة من الولايات المتحدة . واكبر الدول الحاصلة على الاسلحة فى هذه المنطقة هى العربية السعودية واسرائيل وايران (قبل عام ١٩٧٩) والاردن (٢٥) .

ونمت العربية السعودية فى السبعينات اكبر مشتر ، خلال كامل تأريخ الولايات المتحدة للتكنيك الحربى الامريكى والخدمات المربية ، فخلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ بلغت قيمة الاتفاقيات التى عقدتها الولايات المتحدة مع العربية السعودية حول التوريدات العسكرية ٣٠ مليار دولار . ولغرض المقارنة يمكن الاشارة الى ان ايران واسرائيل اللتين تأتيا فى المرتبتين اللامقتين ، ولعلهما اكثر شهرة كدولتين حاصلتين على الاسلحة الامريكية خلال السبعينات ، عقدتا مع الولايات المتحدة

خلال السنوات العشر المذكورة صفقات لشراء الاسلحة بقيمة ١٤ مليار دولار و٥ر٨ مليار دولار على التوالى (٢٦) . وفى الثمانينات استمرت الولايات المتحدة فى ارسال توريدات الاسلحة الى العربية السعودية بكميات متزايدة . وفى تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٨١ صادق مجلس الشيوخ الأمريكى . على اتفاقية حول التوريد الشامل للأسلحة والمعدات الحربية الى العربية السعودية بقيمة ٥ر٨ مليار دولار . وهذه الصفقة تعتبر اكبر صفقة فى تاريخ بيع الاسلحة عموماً .

ومن الحاصلين الكبار على الاسلحة الأمريكية - اسرائيل التى يندرج نهجها التوسعى العدوانى كليا ضمن مخططات الامبريالية الأمريكية فى الشرق الاوسط ويخدم مصالحها بثبات . وعلى مدى كامل فترة قيامها لعبت هذه الدولة غير مرة دور الاداة المسلحة لقمع النضال التحررى للشعوب العربية . وان الادارة الأمريكية ، بغية اعادة سيطرتها على بلدان المنطقة وابقائها فى فلك نفوذها ، تستخدم اسرائيل على نطاق واسع للغاية وتستغل ماكينتها الحربية التى تكونت بالمساعدة الأمريكية . ومع تعاظم أهمية الشرق الاوسط فى المخططات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ومع اتساع الوظائف الدركية لتل ابيب ضد العرب ازدادت معونة الولايات المتحدة وتوريدات الاسلحة الأمريكية . فخلال فترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ وحدها بلغت صادرات الاسلحة والمعدات الحربية الى اسرائيل ما يربو على ٦ مليارات دولار . وعدا ذلك يجرى تعاون أمريكى اسرائيلى فى مجال صنع الاسلحة لبيعها فى الدول الثالثة . ويرد من الولايات المتحدة الأمريكية قسم كبير من المواد الخام وبعض العناصر لهذه الاسلحة . وازدادت صادرات الاسلحة المنتجة على اساس ثنائى من ٤٢٥ مليون دولار فى سنة ١٩٧٨ الى مليارى دولار فى سنة ١٩٨١ .

والى جانب بيع الاسلحة بالعملة الصعبة تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية الى الصفقات بالمقايضة ، مصدرة الاسلحة لقاء

النفط. فمثلا، عقدت الولايات المتحدة عام ١٩٧٥ اتفاقية سرية مع العربية السعودية، تنص ضمنا، على توريد المعدات الحربية الامريكية لقاء النفط. وتعهدت العربية السعودية بالميلولة دون رفع السعر المقرر لنفطها باكثر من ٥ بالمئة سنويا حتى عام ١٩٨٤. وضمنت الولايات المتحدة بدورها لهذا البلد معونة عسكرية ضد "كل الاخطار المحتملة" ومنحته حق توظيف الايرادات من النفط في الكمبيالات الامريكية. وانزلت العربية السعودية، بتنفيذها شروط هذه الاتفاقية، ضربة بوحدة ومصالح الدول الاخرى الاعضاء في اوبك. وبنتيجة هذا الموقف الذي اتخذته العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة اضطرت اوبك للامتناع عن رفع سعر النفط الذي بيع في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٧ بنسبة ١٠ بالمئة (رفعت الاسعار بنسبة ٥ بالمئة فقط) وعن رفعها لاحقا بنسبة ٥ بالمئة ابتداء من ١ تموز (يوليو) عام ١٩٧٧ (٢٧).

ان الادارة الامريكية، اذ طرحت الموضوعه الزاعمة باردياد الفطر على مصالحها القومية في الشرق الاوسط تتخذ مختلف الخطوات لتوسيع صادرات الاسلحة الى بلدان المنطقة. وعلى وجه التحديد، يادر البيت الابيض الى انشاء رصيد خاص (بمقدار ٣٥٠ مليون دولار) يستخدم لدفع ثمن الاسلحة المخصصة للتصدير مسبقا. وتؤيد الادارة الامريكية فكرة بناء المصانع لانتاج الاسلحة بصورة مشتركة في البلدان الحليفة للولايات المتحدة. وتمنح صلاحيات واسعة الى الممثلات الدبلوماسية والتجارية الامريكية في البلدان الاخرى للقيام بدور الوسيط في عقد الصفقات بين الشركات العسكرية - الصناعية الامريكية وبين الانظمة المحلية. وتساعد التوريدات المتعاضمة للاسلحة الى بلدان الشرقيين الادنى والوسط، بدرجة كبيرة، على اعادة الاموال، المنفقة على شراء نفط الشرق الاوسط، الى الولايات المتحدة الامريكية وتحسين ميزان مدفوعاتا وميزانها التجارية.

ان الولايات المتحدة ترى في بلدان المنطقة ، وخاصة البلدان المنتجة للنفط ، منبعاً كامناً هاماً يمكنها منه اغتــسـراف الاموال الضرورية لها بالعملة الصعبة . وهي تلجأ الى مختلف اشكال اعادة تدوير "الدولارات النفطية" في الاقتصاد الأمريكي . وتفيد معطيات وزارة المالية الامريكية بان استثمارات بلدان الشرقين الادنى والوسط المنتجة للنفط في الاقتصاد الأمريكي تجاوزت حتى بداية عام ١٩٨٢ ٧٠ مليار دولار ، اي زادت بمقدار ٧ مرات بالمقارنة مع عام ١٩٧٤ . اما المعطيات الاخرى غير الرسمية فتشير الى ان اجمالي هذه الاستثمارات هو اعلى بكثير . فطبقاً لتقديرات الصحف الغربية تبلغ استثمارات بلدان الشرق الاوسط المنتجة للنفط حالياً ٢١٠ - ٢٦٠ مليار دولار ، ومن بينها العربية السعودية - ١٠٠ مليار ، والكويت - ٥٥ مليار ودولة الامارات العربية المتحدة - ٤٥ مليار دولار . وكانت هذه الاستثمارات بالنسبة للولايات المتحدة بمثابة قناة هامة لاعادة تدوير "الدولارات النفطية" ووسيلة لدعم ميزان المدفوعات المتردى ، بصورة خطيرة ، على حد سواء .

وتشهد بنية استثمارات بلدان الشرقين الادنى والوسط في الولايات المتحدة على الاتجاه الغالب لدى المستثمرين نحو ابقاء رساميلهم بشكل سائل . فمثلاً ، كان القسم الاساسى فى هذه الرساميل موظف فى اواسط عام ١٩٨١ فى الكمبيوترات الحكومية الامريكية - ٣٤٩٩ مليار دولار (كانت مواعيد تسديد ائتمانياتها لا تزيد على سنة) . وكانت الاموال المودعة للمستثمرين من هذه المجموعة من البلدان فى البنوك التجارية الامريكية فى حسابات لاجل معين تقدر بـ ١٣٩٩ مليار دولار . اما الاستثمارات المباشرة لبلدان الشرقين الادنى والوسط المنتجة للنفط فى الاقتصاد الأمريكى فلا تزال غير كبيرة . فحتى اواسط عام ١٩٨١ بلغ حجمها ٦١٧ مليون دولار ، اي اقل من ا بالمئة من مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الولايات المتحدة الامريكية . وكانت وظيفة بالاساس فى ملكية الارض ومجـال

التأمين والتجارة والملكية غير المنقولة (البيوت السكنية، الفنادق وما شابه).

وبالرغم من الاتجاه السائد نحو الاستثمار بالشكل الأكثر سيولة (سندات قصيرة الامد على الخريضة، والاموال المودعة في حسابات لاجل معين، في البنوك .. الخ)، فإن السياسة الاستثمارية للبلدان المنتجة للنفط مختلفة للغاية. فمثلاً، تتبع العربية السعودية التي تبلغ حصتها قرابة ٤٥ بالمئة من كافة توظيفات رساميل بلدان الشرقين الأدنى والوسط المنتجة للنفط سياسة استثمارية موجهة نحو استرجاع الاموال النقدية الى البلد بسرعة واستخدامها لحاجات تنمية الاقتصاد الوطنى. ان توظيف الدولارات النفطية لبلدان المنطقة فى المجال الانتاجى لاقتصاد الولايات المتحدة على شكل استثمارات حقيقية يمنح الولايات المتحدة منافع كثيرة، ذلك لانه يحفز تدفق الدولارات النفطية على الاقتصاد الأمريكى مع ادنى رقابة للمستثمرين على نشاط الشركات الأمريكية. ومن جهة اخرى، فان التوظيفات الحقيقية لهذه البلدان فى اسهم الشركات الأمريكية (وليس على شكل الودائع المصرفية القصيرة الاجل) تقل، بحكم السيولة الاقل لاسهم بالمقارنة مع الودائع المصرفية امكانية تحويل الاموال "النفطية" الموظفة فى الولايات المتحدة الأمريكية لأغراض المضاربات القصيرة الاجل.

وفى الاعوام الاخيرة بات يلاحظ مظهر لاتجاه جديد نحو التنويع الاوسع لاستثمارات بلدان الشرقين الأدنى والوسط المنتجة للنفط، فالمستثمرون من هذه البلدان يسعون لتحويل قسم من أرصدتهم بالدولارات الى عملات بلدان اوروبا الغربية وتوزيع اموالهم على اسواق الدولارات الاوروبية والعملات الاوروبية وتوسيع الاستثمارات فى مجال العمليات المالية الدولية، وبالدرجة الاساسية، على شكل منح القروض الى المؤسسات المالية - النقدية الدولية. غير ان القسم الاكبر من الموارد المالية الحرة لبلدان المنطقة المنتجة للنفط لا يزال كالسابق بالدولارات

الامريكية . فطبقا لمعطيات "تشيزمنهاين بنك" الامريكى تتكون ٧٥ بالمئة من الارصدة الاجنبية للادارة النقدية للعربية السعودية من الارصدة بالدولارات.

وتطراً تغيرات معينة كذلك على بنية استثمارات البلدان المنتجة للنفط فى اقتصاد الولايات المتحدة . فمنذ اوائل الثمانينات راح يجرى بان واحد تقلص نسبى فى استثمارات بلدان المنطقة فى اسهم وسندات الشركات الصناعية الامريكية مع ازدياد التوظيفات فى الكمبيالات الحكومية ، وبالدرجة الاولى، فى سندات الخزينة . ولئن كان اجمالى توظيفات بلدان الشرقين الادنى والوسط المنتجة للنفط فى سندات الخزينة يبلغ فى سنة ١٩٨٠ مقدار ٧٧ مليار دولار، فانه ارداد حتى بداية عام ١٩٨٢ باكثر من ٣٥ مرة وبلغ ٢٧٢ مليار دولار . وفى الوقت ذاته تقلصت التوظيفات فى اسهم وسندات الشركات الامريكية فى سنة ١٩٨١ بمرتين تقريباً قياساً الى عام ١٩٨٠ وبلغت ٢٢ مليار دولار فقط . ويفسر هذا التقلص ، الى حد كبير، باستمرار الركود فى اقتصاد الولايات المتحدة وبالعديد الهائل من الافلاسات وسط الشركات الامريكية .

ان اشكال توظيف العملة الصعبة للبلدان المنتجة للنفط فى اقتصاد الولايات المتحدة متباينة ، ولكن الممارسة اظهرت بان اى بلد منها لا يمكنه ان يضمن الصيانة التامة لهذه الارصدة . وقد تجلّى ذلك على نحو مقنع مجدداً عام ١٩٧٩ ، حين أدى تفاقم المجابهة الامريكية - الايرانية والتردى الشديد فى العلاقات الحكومية بين الولايات المتحدة وايران ليس فقط الى انحسار الصلات الاقتصادية وبضمنها تجارة النفط بينهما ، بل والى قرار واشنطن بـ "تجميد" كافة الارصدة الحكومية الايرانية المودعة فى البنوك الامريكية وفروعها فى الخارج والتي كانت تقدر بـ ٨٠ مليار دولار .

لقد سبب قرار الحكومة الامريكية بتجميد الارصدة الايرانية سابقة خطيرة تشهد على ان الولايات المتحدة يمكنها ،

فى اية لحظة، ان تحرم البلدان المنتجة للنفط من المنفذ الى اموالها الموظفة فى الولايات المتحدة اذا رأت ان سياسة البلدان المودعة تخرج عن الاطر التى رسمتها واشنطن.

ان كامل نظام الاشكال والاساليب الاقتصادية الموجهة نحو ربط بلدان الشرقين الادنى والوسط اوثق ما يمكن بالولايات المتحدة الامريكية وفرض طريق التطور الرأسمالى عليها، يحتل مكانة هامة فى الاستراتيجية الاقتصادية الخارجية للامبريالية الامريكية. وبالرغم من حقيقة ان لدى الولايات المتحدة علاقات اقتصادية مع الاغلبية العظمى من بلدان المنطقة، الا ان سياستها ازاء هذه المجموعة من البلدان متباينة تماماً. وغالباً ما تتحدد علاقات الولايات المتحدة الاقتصادية مع هذه البلدان لا بالعوامل الاقتصادية فحسب، بل وتتوقف، بدرجة كبيرة، على المصالح السياسية - العسكرية لواشنطن.

الهوامش

- (١) أ. اوسيبوف، توسع الامبريالية الامريكية فى البلدان العربية، مجلة "الحياة الدولية"، العدد ١، ١٩٨٢، ص ٨٥.
- (٢) U.S. Direct Investment Abroad. 1977. Wash., 1981, pp. 6-7.
- (٣) أ. أ. غروميكو، التوسع الخارجى لرأس المال، تاريخه وحاضره، موسكو، ١٩٨٢، ص ٤١٥.
- (٤) Survey of Current Business. August 1977, p. 45.
- (٥) Survey of Current Business. November 1972, p. 28; August 1982, p. 22.
- (٦) Journal of Commerce, June 23, 1977.
- (٧) Journal of Commerce, April 20, 1983.
- (٨) Business America. March 7, 1983, p. 17.

Department of State Bulletin, November 1981, (٩)
p. 30.

Survey of Current Business. August 1982, (١٠)
p. 19.

Middle East Economic Digest. October 30, (١١)
1981, p. 7; February 26, 1982, p. 72.

(١٢) كان في رئاسة هذه الشركة، على مدى فترة طويلة،
ممثلو الادارة الامريكية: وزير الخارجية جورج شولتز، وزير
الدفاع كاسبار واينبرغر ونائب وزير الطاقة ك. ديفيس.

(١٣)
Time, July 12, 1982, pp. 26-28.

(١٤)
Business America, March 7, 1983, p. 17.

(١٥)
Oil and Gas Journal, March, 1982.

(١٦)
Petroleum Times, December 1982.

(١٧)
Statistical Abstract of the United States
1982-1983, pp. 837-838.

(١٨)
Highlights of U.S. Export and Import Trade.
December, 1982.

(١٩)
Survey of Current Business, March 1980,
p. 50; Petroleum Economist, 1981, p. 3, pp. 100-102.

(٢٠)
Agriculture, Rural Development and Related
Agencies Appropriations for 1982. 97th Congress,
1st Session, Part I, Wash., 1981, p. 187.

(٢١)
Overseas Business Reports, 1978, 1983.

(٢٢)
Foreign Agricultural Trade of the United
States. January-February 1982, pp. 77-78.

Business Week, March 21, 1983, pp. 18-19.(٢٣)

Business Week, May 23, 1983, pp. 20-21. (٢٤)

(٢٥)
Soviet Policy and U.S. Response in the Third
World. Report prepared for the Committee on Foreign
Affairs. Wash., 1981, p. 210.

Washington Post. November 9, 1981. (٢٦)

(٢٧) صحيفة "برافدا"، ١٩٧٧، ٢٩ حزيران (يونيو).

بيبليوغرافيا

(فيما يلي المصادر المنشورة باللغة الروسية)

- افاكوف ر.م. البلدان النامية : الثورة العلمية
التكنولوجية وقضايا الاستقلال. موسكو، ١٩٧٦.
- اندرييف غ. توسع الدولار. موسكو، ١٩٦١.
- ارخيبيوف ف.يا. رأس المال الاجنبي في اقتصاد جنوب
شرق آسيا. موسكو، ١٩٦٠.
- استابوفيتش أ. الاستراتيجيا العصرية للاحتكارات
الدولية. مجلة "مجدونا رودنايا جرن"، ١٩٨٠، العدد ٣.
- باسكين ف.س. "المعونة" الرأسمالية الى البلدان النامية :
ميكانيزم وطابع واتجاهات التأثير على بلدان افريقيا.
موسكو، ١٩٨٢.
- باسكين ف.س. معونة الدول الرأسمالية التكنولوجية الى
بلدان افريقيا. مجلة "شعوب آسيا وافريقيا"، ١٩٨١، العدد ٥.
- بيريزنوى أ.ف. الشركات المتعددة الجنسيات: السيطرة
على اسواق البلدان النامية : (اشكال واساليب). مجلة "الولايات
المتحدة الامريكية : اقتصاد وسياسة وايدولوجيا"، ١٩٨١،
العدد ٥.
- بورونوف ر. النفط وسياسة اتولايات المتحدة في الشرقيين
الادنى والوسط. موسكو، ١٩٧٧.
- بروتينتس ك.ن. شكل جديد لاستعباد الشعوب (الاستعمار
الجديد : جوهرة واساليب). موسكو، ١٩٦٩.

- بروتينس ك.ن. البلدان المتحررة فى السبعينات، موسكو، ١٩٧٩.
- فاخروشيف ف.ف. الاستعمار الجديد: اداة الامبريالية، موسكو، ١٩٧٤.
- فوزنيسنسكايا ن.ن. الاستثمارات الاجنبية والمشاريع المختلطة فى بلدان افريقيا، موسكو، ١٩٧٥.
- السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الامريكية: مشاكل وتناقضات، موسكو، ١٩٨٢.
- فورونين س.ف. نظريات "الخيرية"، موسكو، ١٩٨١.
- الفصل السادس: تحليل انتقادى لمفاهيم "معونة" الارصدة الى البلدان النامية.
- فيغوفسكى ي.ي. العلماء البرجوازيون - المدافعون عن "نشاط" الشركات المتعددة الجنسيات فى البلدان النامية (افريقيا)، - العالم الخارجى: القضايا السياسية والاقتصادية الاجتماعية، كييف، ١٩٨٢ الطبعة الثانية.
- غافريلويوك ف.ف. تصدير العلاقات الرأسمالية الى البلدان النامية، مينسك، ١٩٧٣.
- الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة فى ظروف الثورة العلمية - التكنولوجيا، موسكو، ١٩٧٩.
- غوليوكوف آ.ن. التناقضات فى نشاط الاحتكارات الدولية فى البلدان النامية: (من مثال الولايات المتحدة وافريقيا)، - فى كتاب: دياكتيك تطور العلاقات الدولية فى السبعينات، موسكو، ١٩٨٠.
- غوليوكوف آ.ن. العواقب الاقتصادية الاجتماعية لنشاط الاحتكارات الدولية الامريكية فى البلدان النامية: (من مثال افريقيا)، - فى كتاب: الجوانب الاقتصادية الاجتماعية لنشاط الاحتكارات الدولية، موسكو، ١٩٨٠.
- غوليوكوف آ.ن. توسع الاحتكارات الدولية الامريكية فى بلدان افريقيا النامية، - فى كتاب: أزمة الاستراتيجية

- الاستعمارية الجديدة للامبريالية المعاصرة والعلاقات الاقتصادية الدولية . موسكو ، ١٩٨١ .
- غونتشاروف ل.ف. تصدير رأس المال الى بلدان افريقيا النامية . موسكو ، ١٩٧٥ .
- غرايفير ب.ز. البنك الدولي والبلدان النامية . موسكو ، ١٩٧٢ .
- غروميكو أ.أ. التوسع الخارجى لرأس المال . تأريخه وحاضره . موسكو ، ١٩٨٢ .
- نظاما الاقتصاد العالمى : وحدة تناحرية . موسكو ، ١٩٨٣ .
- الدبلوماسية والتصنيع . موسكو ، ١٩٦٧ .
- الدبلوماسية والاقتصاد العالمى . موسكو ، ١٩٦٦ .
- دميترييف ت.ف. دبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية المتعددة الجوانب : النظرية والتطبيق . موسكو ، ١٩٨١ .
- "مبدأ نيكسون" . موسكو ، ١٩٧٢ .
- يرشوف يو.أ. المواد الخام والوقود والسياسة . سياسة الوقود — المواد الخام للامبريالية . موسكو ، ١٩٧٥ .
- يرشوف س.أ. الاحتكارات الدولية : استراتيجيا القرصنة . موسكو ، ١٩٨٠ .
- جولوبوف ف.ن. الاستعمار الجديد : الجانب المالى . موسكو ، ١٩٨٢ .
- زيمنكوف ر.ي. التوسع العلمى — التكنيكى للولايات المتحدة الامريكية فى البلدان النامية . موسكو ، ١٩٧٧ .
- زيمنكوف ر.ي. تعاون ام استغلال؟ موسكو ، ١٩٨٠ .
- زيمنكوف ر.ي. الاستعمار الأمريكى الجديد وتسلييم التكنولوجيا . موسكو ، ١٩٨٢ .
- زيمنكوف ر.ي. تصدير رأس المال الأمريكى الى البلدان النامية : الاستثمارات المباشرة . مجلة "الولايات المتحدة الامريكية : اقتصاد وسياسة وايدولوجيا" ، ١٩٨١ ، العدد ٤ .
- زيمنكوف ر.ي. سياسة الولايات المتحدة الامريكية فى

- التجارة مع البلدان النامية . مجلة "الولايات المتحدة الأمريكية : اقتصاد وسياسة وايدولوجيا" ، ١٩٨٢ ، العدد ٢ .
- زيمنكوف ر. ي. "المسؤولية الاجتماعية" للشركات . المفاهيم والواقع . — موسكو ، ١٩٨٢ . فصل "المسؤولية الاجتماعية" للشركات أمام البلدان النامية .
- ايفانوف ا. ن. الشركات المختلطة كشكل لتوسع الشركات المتعددة الجنسيات اقتصاديا فى بلدان افريقيا — الاستوائية . — فى كتاب "اكتوبر العظيم والعالم الراهن" . موسكو ، ١٩٨١ .
- استومينا ي. ن. الولايات المتحدة الامريكية فى الصراع من اجل الاسواق . موسكو ، ١٩٧١ .
- كاراغانوف س. آ. السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والشركات المتعددة الجنسيات . مجلة "الولايات المتحدة الامريكية : اقتصاد وسياسة وايدولوجيا" ، ١٩٨١ ، العدد ٨ .
- كاربوخينا ي. آ. اسباب وعواقب تبعية البلدان النامية العلمية — التكنيكية للدول الامبريالية . فى كتاب : "العواقب الاقتصادية الاجتماعية لتعمق التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل" . موسكو ، ١٩٨٢ .
- كلوتشنيكوف ك. ف. البنوك الدولية للتنمية . (قضايا وآفاق) . موسكو ، ١٩٧٤ .
- كوداتشينكو آ. س. السياسة الاقتصادية الخارجية للامبريالية والبلدان النامية . موسكو ، ١٩٧٧ .
- كوربيروف ف. غ. الاستراتيجيا التجارية الخارجية للولايات المتحدة . موسكو ، ١٩٨٠ . فصل : خصائص السياسة التجارية حيال البلدان النامية .
- كريمينيوك ف. آ. الولايات المتحدة الامريكية : مكافحة حركة التحرر الوطنى . موسكو ، ١٩٨٣ .
- كولونتاي ف. م. ازمة النظريات البرجوازية لتطور البلدان المتحررة . موسكو ، ١٩٨٢ .

- كومليف ل. ي. حساب جديد مع الامبريالية . موسكو، ١٩٨٠ .
- كويتيف م. م. ، اوتشكوف م. س. "المعونة" التكنيكية فى استراتيجيا الامبريالية . موسكو، ١٩٧٧ .
- لينكوف أ. يا . حول تأثير الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات على عملية اعادة الانتاج فى بلدان افريقيا النامية . فى كتاب: "قضايا اعادة انتاج رأس المال فى ظروف اقتصاد الدولة الاحتكارية المتطور" . لينينغراد، ١٩٨١ .
- نابوروف ف. ب. ، كوربيروف ف. غ. السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والبلدان النامية . موسكو، ١٩٦٨ .
- نوخوفيتش أ. س. الاحتكارات الدولية فى استراتيجيا الاستعمار الجديد . موسكو، ١٩٨٢ .
- اوبمينسكى أ. ي. نظريات النظام الاقتصادى الدولى . موسكو، ١٩٧٧ .
- اوفينيكوف ر. س. دول ستريت والسياسة الخارجية . موسكو، ١٩٨٠ .
- اوزادوفسكى آ. آ. الولايات المتحدة وافريقيا . قضايا الاستعمار الجديد . موسكو، ١٩٧٧ .
- اورناتسكى ي. آ. الدبلوماسية الاقتصادية . موسكو، ١٩٨٠ .
- اوسيبوف أ. ي. توسع الولايات المتحدة الامريكية اقتصاديا فى البلدان العربية . موسكو، ١٩٨٠ .
- اوتشكوف م. س. الثورة العلمية — التكنيكية والاشكال المعاصرة للاستعمار الجديد فى افريقيا . موسكو، ١٩٨٠ .
- بوتاپوفا آ. آ. تصدير رأس المال — اداة توسع الولايات المتحدة الامريكية (بعد الحرب العالمية الثانية) . موسكو، ١٩٥٨ .
- بركانسكى أ. ب. المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية فى منطقة آسيا — المحيط الهادى . موسكو، ١٩٨٣ .
- معضلات وتناقضات الاقتصاد الامريكى . موسكو، ١٩٧٨ .

- فصل: التسييس اللاحق للعلاقات المتبادلة مع البلدان النامية .
- بريماكوف ي.م.، تشريح أزمة الشرق الأوسط، موسكو، ١٩٧٨ .
- بريماكوف ي.م.، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا . موسكو، ١٩٧٧ . فصل "المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا" .
- بوز ف.ي.، الاستراتيجية الغذائية للولايات المتحدة الأمريكية في البلدان النامية (من مثال المعونة الغذائية الى بلدان الشرق) . في كتاب: القضية الغذائية في البلدان النامية في آسيا وشمال افريقيا . موسكو، ١٩٨٢ .
- روشين غ.ي.، التوسع التجاري الخارجى للاحتكارات الأمريكية في بلدان افريقيا النامية . في كتاب: اقتصاد افريقيا . موسكو، ١٩٧٣ .
- روشين غ.ي.، استراتيجيا الشركات المتعددة الجنسيات في افريقيا . مجلة "مجدونا رودنايا جيزن"، ١٩٨٣، العدد ٤ .
- روشين غ.ي.، الاستثمارات الأمريكية الخاصة في افريقيا . "القضايا الملحة للاقتصاد السياسى" . موسكو، ١٩٧٠، القسم الثانى، الكتاب الثانى .
- روشين غ.ي.، توسع الاحتكارات الدولية في افريقيا . مجلة "مجدونا رودنايا جيزن"، ١٩٧٩، العدد ٦ .
- ريمالوف ف.ف.، التوسع الاستعماري لرأس المال المالى الأمريكى تحت زاية "المعونة" . موسكو، ١٩٥٦ .
- سافينوف يو.أ.، سعي وراء فائض الربح (الاستراتيجية الاقتصادية للاحتكارات في الاسواق العالمية في ظروف الثورة العلمية — التكنولوجيا) . موسكو، ١٩٨٠ .
- سيليزنيوف ل.ي.، البلدان النامية في النضال من اجل الاستقلال الاقتصادى، لينينغراد، ١٩٧٥ .
- سونوفيوف ب.ف.، فيتونى ل.أ.، السياسة الاقتصادية للامبريالية في آسيا . موسكو، ١٩٧٩ .
- سوروفسكايا يو.م.، رأس المال الأمريكى في بلدان جنوب

شرق آسيا . موسكو ، ١٩٧٨ .

— سوسلينا س.س. توسع رأس المال الاجنبى فى صناعة كوريا

الجنوبية . موسكو ، ١٩٧٩ .

— الولايات المتحدة الامريكية : الاستراتيجية الاقتصادية

الخارجية . موسكو ، ١٩٧٦ . فصل : استراتيجية التوسع الاقتصادى

للولايات المتحدة الامريكية فى البلدان النامية .

— الولايات المتحدة الامريكية : الثورة العلمية — التكنولوجيا

واتجاهات السياسة الخارجية . موسكو ، ١٩٧٤ . فصل : السياسة

الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الامريكية فى العالم

الرأسمالى .

— الولايات المتحدة الامريكية والبلدان النامية . السبعينات .

موسكو ، ١٩٨١ .

— ترابرين ي.أ. الصراع الجديد على افريقيا . قضايا الصراع

بين الدول الامبريالية فى البلدان المتحررة بالقارة . موسكو ،

١٩٧٢ .

— تريبيلكوف أ.ف. نشاط الشركات المتعددة الجنسيات

وقضايا اعادة بناء . العلاقات الاقتصادية الدولية . موسكو ، ١٩٨١ .

— تيولبانوف س.ي. مقالات فى الاقتصاد السياسى (البلدان

النامية) . موسكو ، ١٩٦٩ .

— اوليانوفسكى ر.أ. الاستعمار الامريكى الجديد وبلدان

آسيا المتخلفة . موسكو ، ١٩٦٣ .

— اوليانوفسكى ر.أ. القضايا الراهنة لاسيا وافريقيا .

موسكو ، ١٩٨١ .

— اوتكين آ.آ. عدوان الاحتكارات . (تصدير رأس المال —

اداة النهب والاستعباد) . موسكو ، ١٩٦٨ .

— خفالينسكايا ن.ف. خصائص سياسة الاستثمار الاجنبية

الحديثة للشركات الامريكية المتعددة الجنسيات . فى كتاب :

العواقب الاقتصادية الاجتماعية لتعمق التقسيم الدولى للرأسمالى

للعمل . موسكو ، ١٩٨٢ .

- خفوينيك ب.ى. التجارة الرأسمالية الدولية. قضايا وأفاق التنمية. موسكو، ١٩٧٧.
- خودياكوف ل.ش. البنوك الأمريكية فى الأسواق العالمية. موسكو، ١٩٧٩.
- خرياشيفا ن.م. الاستراتيجيا الجديدة للاستعمار الجديد. موسكو، ١٩٧٦.
- تشيرنوروتسكايا ل.ى. فى الصراع مع الامبريالية. موسكو، ١٩٧٧.
- تشيريكوف غ.غ. : التناقضات بين الاحتكارات الأمريكية والبلدان المتخلفة على أساس تصدير رأس المال. موسكو، ١٩٦٣.
- تشيريكوف غ.غ. : العواقب الاقتصادية الاجتماعية لتصدير رأس المال. موسكو، ١٩٧١.
- شميليوف ن.ب. ايدولوجيو الامبريالية وقضايا البلدان المتخلفة. موسكو، ١٩٦٢.
- شيرت آ.يو. الثورة العلمية - التكنولوجيا والبلدان النامية فى آسيا وافريقيا. موسكو، ١٩٧٠.
- شيتينين ف.د. تطور الاستعمار الأمريكى الجديد. نقد نظرية وممارسة "التعاون" الاستعماري الجديد. موسكو، ١٩٧٢.
- السياسة الاقتصادية لحكومة كندى ١٩٦١ - ١٩٦٣. موسكو، ١٩٦٤.
- ياكوفليف أ.ن. ايدولوجيا "المعونة" الأمريكية. قضايا الحرب والسلام والعلاقات الدولية فى الادب السياسى البرجوازي الأمريكى فيما بعد الحرب. موسكو، ١٩٦٧.

تعريف باصحاب الابحاث

اناتولى غروميكو - عضو مراسل الاكاديمية العلمية السوفيتية ، مدير معهد افريقيا التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية . مؤلف كتب " افريقيا : تقدم ومصاعب وآفاق " ، " النزاع في جنوب افريقيا : الجانب الدولي " ، " ١٠٢٦ يوماً على عهد الرئيس كندى " ، " السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية : العبر والواقع . سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٠ " وغيرها من الدراسات العلمية . محرر مسؤول ومساهم في العديد من الابحاث الجماعية للاختصاصيين السوفيت حول افريقيا .

ميفائيل اوتشكوف - دكتور في العلوم الاقتصادية ، باحث علمي اقدم في معهد افريقيا التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية . مؤلف كتب " الثورة العلمية - التكنيكية والاشكال المعاصرة للاستعمار الجديد في افريقيا " ، " المعونة " التكنيكية في استراتيجيا الامبريالية " ، " ميكانيزم الدولة الاحتكاري للاستعمار الجديد " ، " الامبريالية والبلدان النامية " .

غيورغي روشين - دكتور في فلسفة العلوم الاقتصادية باحث علمي اقدم في معهد افريقيا التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية . مؤلف فصل " قضايا ازاحة واستخدام رأس المال الاجنبي الخاص " في كتاب " افريقيا في السبعينات - الثمانينات : بناء الاقتصاد الوطنى واستراتيجيا التنمية " وكذلك عدد من المقالات حول قضايا افريقيا في المجالات العلمية السوفيتية .

فلاديمير باسكين - دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية،
باحث علمى اقدم فى معهد افريقيا التابع لأكاديمية العلوم
السوفيتية . مؤلف كتاب "المعونة" الرأسمالية السى البلدان
النامية" وفصول فى الابحاث الجماعية "الاستعمار الجديد"
وافريقيا فى سبعينات"، "الاشكال الحديثة للاستعمار الجديد"،
"بلدان افريقيا المستقلة"، "الثورة المعادية للامبريالية فى
افريقيا"، وابحاث علمية اخرى.

يفغينى كوندراشوف - دكتور فى فلسفة العلوم الخاصة
بالجيولوجيا والمعادن، رئيس قسم من معهد البحث العلمى
للجيولوجيا الاجنبية لعموم الاتحاد السوفيتى. مؤلف كتاب
"التحليل الاقتصادى لتطور قاعدة المواد الخام المنجمية فى
الخارج" وعدد من المقالات حول هذا الموضوع.

رودولف زيمنكوف - دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية،
باحث علمى اقدم فى معهد الولايات المتحدة الامريكية وكندا
التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية . مؤلف كتب "التوسع العلمى
- التكنيكى للولايات المتحدة فى البلدان النامية"، "تعاون ام
استغلال؟"، "الاستعمار الجديد الأمريكى وتسليم التكنولوجيا"
وغيرها من الاعمال العلمية .

بمركانسكى الكسندر - دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية،
باحث علمى اقدم بمعهد الولايات المتحدة وكندا التابع
لأكاديمية علوم الاتحاد السوفيتى. صاحب كتاب "المصالح
الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية فى منطقة آسيا والمحيط
الهادى" وعدد من الابواب فى مؤلفات جماعية حول تغلغل
الولايات المتحدة الاقتصادى فى بلدان آسيا .

بيغلوفا ناتاليا - دكتور فى فلسفة العلوم الاقتصادية،
باحثة علمية بمعهد الولايات المتحدة وكندا التابع لأكاديمية
علوم الاتحاد السوفيتى. صاحبة كتابى "بنغلاديش وجنوب آسيا

وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية" و"بعض قضايا
أمن جنوب آسيا" وعدد من المقالات حول قضايا
سياسة الولايات المتحدة في آسيا.

هيئة تحرير
"العلوم الاجتماعية والعصر"
الأكاديمية للعلوم السوفيتية



تطلع أكاديمية العلوم السوفيتية القراء الأجانب بانتظام على أحدث دراسات العلماء السوفيت في مختلف حقول العلوم الاجتماعية، وتلعب دورا بارزا في ذلك هيئة تحرير "العلوم الاجتماعية والعصر" التي احتفلت عام ١٩٨٤ بالذكرى الخامسة عشرة لنشاطها. وتشمل مطبوعات هيئة التحرير - المجالات ومجموعات المواضيع العلمية - كل طيف العلوم الاجتماعية، وتصدر باللغات الانجليزية والعربية والاسبانية والالمانية والبرتغالية والفرنسية. وتصدر سنويا قرابة ٧٥ مجموعة مختلفة موحدة في سلسلات من المواضيع. ويجرى اعدادها تحت اشراف مجلس في هيئة التحرير ولجان لكل سلسلة تضم علماء معروفين على النطاق الدولي وبضمنهم مدراء المعاهد الأكاديمية ورؤساء التحرير في المجالات الاجتماعية البارزة. ويرأس مجلس التحرير الأكاديمي فيدوسييف نائب رئيس أكاديمية العلوم السوفيتية. وتوزع مجموعات "العلوم الاجتماعية والعصر" فيما يربو على ١٢٠ بلدا. وهي تطلع القراء الأجانب على الجوانب الأكثر أهمية من الحياة العلمية في الاتحاد السوفيتي وارا العلماء السوفيت في القضايا الملحة للتطور العالمي وعلى ميثودولوجيا العلم. ويعار اهتمام كبير الى القضايا التي تمت مناقشتها في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي.

ان خاصية هذه المطبوعات تكمن في تناول كل منها، بالدرجة الاساسية، اما لحقل واحد من حقول العلوم الاجتماعية وامنا لموضوع اجتماعي ملح يعتبر سلسلة وصل بين علوم مختلفة

ويقتضى منطلقا علميا واسعا . وتلقى المقالات التي تحتويها المجموعات الاضواء على قضايا كبيرة شاملة . وتتناول دراسات نظرية وميثودولوجية . وهذه المقالات تتميز ، كقاعدة ، بمنطلقها المنظم من تفسير القضايا المعقدة والمختلفة الحل .

مجموعات علمية تصدر باثنتي عشرة سلسلة :

- ١ - سلسلة "قضايا العالم المعاصر" .
- ٢ - سلسلة "التأريخ العالمي : دراسات سوفيتية" .
- ٣ - سلسلة "تأريخ الاتحاد السوفيتي : دراسات جديدة" .
- ٤ - سلسلة "البلدان النامية : قضايا وآفاق" .
- ٥ - سلسلة "علم الاستشراق السوفيتي" .
- ٦ - سلسلة "افريقيا : دراسات العلماء السوفيت" .
- ٧ - سلسلة "أمريكا اللاتينية : دراسات العلماء السوفيت" .
- ٨ - سلسلة "القانون : دراسات العلماء السوفيت" .
- ٩ - سلسلة "دراسات اثنوغرافية السوفيتية" .
- ١٠ - سلسلة "دراسات سوفيتية في الاديان" .
- ١١ - سلسلة "علم الاقتصاد السوفيتي" .
- ١٢ - سلسلة "القضايا الفلسفية والاجتماعية للعلم والتكنيك" .

تقبل الطلبات:

في الدول الاجنبية - الشركات والمؤسسات والمخازن التي توزع المطبوعات السوفيتية ولها علاقات عمل مع المصدر الوحيد للمطبوعات السوفيتية - مؤسسة "ميجدونارودنايا كنيغا" السوفيتية ؛

في الاتحاد السوفيتي - الدائرة المركزية "اكاديميغا" (١٩٢٠١٢ ، موسكو ، شارع ب. تشيركاسكي ، ١٠/٢) وينبغي إرسال نسخة من الطلب الى عنوان هيئة التحرير - ١٢١٠٠٢ ، موسكو ، اربات ، ١٢/٣٣ .
تصدر في عام ١٩٨٥ باللغة العربية المجموعات التالية :

سلسلة "البلدان النامية : قضايا وأفاق"

لغرض اطلاق القراء الاجانب بانتظام على وجهة نظر الاختصاصيين السوفيت في الجوانب الملحة لحياة الدول التي تحررت من التبعية الاستعمارية تصدر هيئة تحرير "العلوم الاجتماعية والعصر" سلسلة المواضيع العلمية للمجموعة بعنوان "البلدان النامية : قضايا وأفاق" منذ عام ١٩٨٠ . ويقوم المختصون السوفيت في العلوم الاجتماعية ، على صفحاتها بتحليل الوضع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في البلدان المتحررة وأفاق تطورها ودورها في السياسة العالمية .

وفي الاتحاد السوفيتي تحتل مكانا بارزا في دراسة قضايا البلدان النامية المعاهد الاكاديمية الخاصة بالاستشراق وافريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الاقصى والاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية . وانضم ممثلو هذه المعاهد الى قسم تحرير السلسلة الجديدة ويرأسه كيم عضو مراسل اكااديمية العلوم السوفيتية نائب مدير معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية .

تعاون الاتحاد السوفيتي مع البلدان النامية

الربع الثاني من السنة (عشر ملازم)

تكمن احدى السمات الجذرية للعالم المعاصر في الدور المتعاظم للبلدان التي تحررت من النير الاستعماري الامبريالي . وهذه البلدان التي تسعى الى تذليل التخلف الاقتصادي بحاجة الى تعاون دولي متكافئ ، وسلام وطيد . وتشخص امامها مهام معقدة في النضال من اجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي وتصفية مواقع الاحتكارات الامبريالية وفي سبيل التصنيع والتحويلات الزراعية . وترى كثرة من هذه البلدان في تعزيز الصلات مع الاتحاد السوفيتي وبقية دول الاسرة الاشتراكية ضمانا لانجاز هذه

المهام بنجاح. ويتبع الاتحاد السوفيتى بثبات النهج الرامى الى التعاون المتبادل النفع مع البلدان النامية مع الاحترام التام لسيادتها وعدم التدخل فى شؤنها .

سلسلة "القانون: دراسات العلماء السوفيت"

يعد معهد الدولة والقانون التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية والذي تأسس عام ١٩٢٥ مركز البحث - العلمى القانونى الرئيسى فى الاتحاد السوفيتى. ويتضمن برنامج نشاطه دراسات شاملة حول طائفة واسعة من قضايا الدولة - القانون فى المجتمع الاشتراكى المتقدم، الدولة الاجنبية والقانون، القانون المقارن، القانون الدولى وتأريخ الدولة والقانون. ولدى بحث هذه القضايا يعار اهتمام خاص الى سنن تطور الدولة الاشتراكية ومسائل الديمقراطية والشرعية وحقوق وحرىات الفرد ودور الاسرة الاشتراكية والبلدان النامية .

ان المجموعات العلمية للسلسلة التى يصدرها معهد الدولة والقانون التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية بالتعاون مع هيئة تحرير "العلوم الاجتماعية والعصر" تتيج للقارىء الاجنبى امكانية الاطلاع على احدث دراسات العلماء - الحقوقيين السوفيت .

حقوق الفرد فى المجتمع الاشتراكى

الربع الثالث من السنة (١٢ ملزمة)

ويجرى فى المجموعة بحث قضايا الجوهر الاجتماعى لحقوق الفرد فى ظل الاشتراكية واعطاء نبذة عن تطور التشريع بصدد حقوق وحرىات الفرد وتوضيح الضمانات السياسية - الاجتماعية والقانونية لحقوق وحرىات المواطن فى الاتحاد السوفيتى وتبيان مسائل الملة المتبادلة بين حقوق الفرد والتزاماته القانونية ومسؤوليته .

سلسلة "تأريخ الاتحاد السوفيتي: أبحاث جديدة"

يعتبر المعهد الأكاديمي لتأريخ الاتحاد السوفيتي أكبر مركز علمي يضطلع بدراسة تأريخ الاتحاد السوفيتي . وتجري في المعهد على نطاق واسع دراسة تأريخ ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وتصنيع البلاد والتحويل الاشتراكي للزراعة والبناء الثقافي، وتأريخ الحرب الوطنية العظمى للاتحاد السوفيتي (١٩٤١ - ١٩٤٥)، وتأريخ سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية .

وبوسع القارئ الأجنبى الاطلاع على أحدث الأبحاث حول تأريخ الاتحاد السوفيتي على صفحات مجموعات السلسلة المذكورة .

المجتمع السوفيتي: القضايا الاقتصادية - الاجتماعية

الربع الثالث من السنة (عشر ملزم)

مؤلفو المجموعة - وهم اختصاصيون سوفيت بارزون في الفلسفة والاقتصاد والتأريخ وعلم الاجتماع - يسلطون الضوء على القضايا المتعلقة بسياسة الحزب الشيوعي السوفيتي الاقتصادية والاجتماعية الرامية الى النهوض بمستوى حياة الشعب المادية والثقافية باطراد، والى خلق أفضل الظروف لتطور الفرد تطورا شاملا. وتبين المجموعة كيف يجرى بدأب تحقيق نهج الحزب نمو زيادة فعالية الانتاج، والجمع العضوى بين منجزات الثورة العلمية - التكنيكية ومزايا الاقتصاد الاشتراكي.

سلسلة "الاستشراق السوفيتي"

يصدر معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية بالاشتراك مع هيئة تحرير "العلوم الاجتماعية والعصر مجموعات المواضيع العلمية لسلسلة بعنوان "الاستشراق السوفيتي" منذ عام ١٩٨٠.

ان الاستشراق يعتبر، من حيث طابعه واهدافه، علماً شاملاً، اى بعبارة اخرى، جملة من العلوم التى تشكل حقلاً موحداً متخصصاً، من ناحية تاريخية - جغرافية معينة، من حقول المعرفة. ويشمل هذا التاريخ والفلسفة والاقتصاد بكل فروعها والدراسات الادبية والعلوم اللغوية والتطبيقية والتاريخية وعلم السياسة وطائفة من العلوم المختلفة الاخرى التى لها صلة ببلدان وشعوب الشرق.

ان مطبوعات السلسلة الجديدة تعكس الخاصية المذكورة، وفى المجموعات المعروضة يجرى تركيز الانتباه على دراسة القضايا المعاصرة لبلدان الشرق، وبخاصة، نظامها الاقتصادي - الاجتماعى والسياسى ودور هذه البلدان فى نظام العلاقات الدولية الناشى فى عصرنا. كما وتعرض الفروع الكلاسيكية للاستشراق الروسى والسوفيتى التى لها تقاليد مجيدة ومُعترف بها.

وتصدر مجموعات الحلقة بعد تحرير عام من جانب الاكادemy يفغينى بريماكوف مدير معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية.

بلدان الشرق: سياسة وايدولوجيا

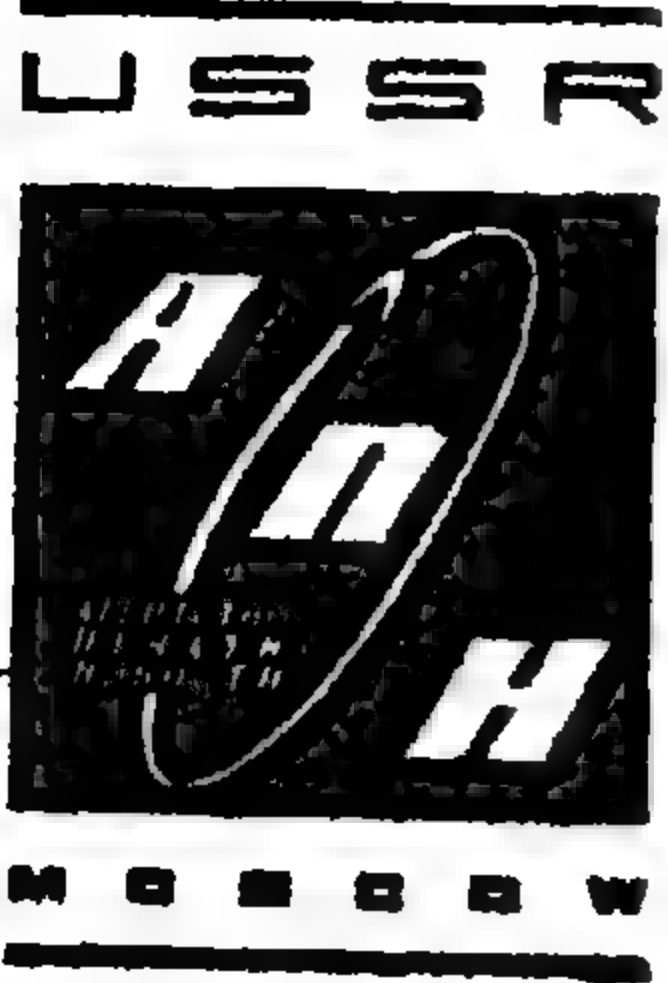
(١٢ ملزمة)

- باللغة العربية .

الربع الاخير من السنة

تتناول هذه المجموعة القضايا السياسية - الاجتماعية والقضايا الاجتماعية الثقافية والايدولوجية للبلدان النامية فى آسيا وافريقيا. ويجرى فى المقالات المنشورة فيها تعميم الاستنتاجات والاحكام التى توصل اليها الباحثون السوفيت فى دراساتهم الاخيرة والتكهن باتجاهات التطور السياسى - الاجتماعى للبلدان الافرواسيوية فى الثمانينات.

ان تنوع الظواهر الملاحظة في الحياة الاجتماعية للبلدان
النامية يشترط اعطاء تحليل شامل ومعمق للعمليات التي تجري
دراستها وأستكمال الجهاز الميثودولوجي مع الأخذ بالمسببات
السنن العامة للتطور الاجتماعي وخاصة ظهور هذه السنن في
الشرق المعاصر على حد سواء ، وبين المقالات المنشورة "المرحلة
الراهنة من النضال الوطني التحرري" و"اشتداد التمايز الطبقي -
الاجتماعي" و"خاصية العمليات الاجتماعية" و"تكون الوعي
القومي والطبقي في البلدان المتحررة" و"الجيش والانظمة
المتسلطة" و"الأحزاب الثورية الحاكمة في البلدان ذات الاتجاه
الاشتراكي" و"السياسة والتقاليد في البلدان النامية" وغيرها .



وكالة انباء نوفوستى هي
هيئة اعلامية تابعة للمنظمات
الاجتماعية السوفيتية وتعمل
تحت شعار "الاعلام فى خدمة
السلام والصداقة بين الشعوب".
تصدر وكالة انباء
نوفوستى وتوزع فى ١٢٥ دولة
مطبوعات دورية مصورة ومجلات

وجرالد (اسبوعية ونصف شهرية وشهرية) ب ٤٥ لغة
اجنبية.

وتتحدث مطبوعات وكالة انباء نوفوستى عن سياسة
الاتحاد السوفيتى فى العقلين الداخلى والخارجى وعن حياة
شعبه وقضاياها ومنجزاتها فى مختلف مجالات الاقتصاد
والعلوم والثقافة والفنون والتعليم والرياضة، وعن علاقات
الاتحاد السوفيتى وتعاونيه مع دول المختلفة.
اشتركوا فى مطبوعات وكالة انباء نوفوستى وطالعوها!
وبوسعكم الاشتراك فيها فى مكاتب الوكالة، والمكاتب الصحفية
لدى السفارات السوفيتية وكذلك فى شركات ومكاتب بلادكم التى
توزع المطبوعات الدورية السوفيتية.



توفر لكم المطبوعات
المصورة الصادرة على اساس
المواد وكالة انباء نوفوستى
معلومات مفصلة عن سياسة
الاتحاد السوفيتى فى الحقلين
الداخلى والخارجى، وعن حياة
شعبه وقضاياها ومنجزاتها
فى مختلف مجالات الاقتصاد
والعلم والثقافة والفنون
والتعليم والرياضة، وكذلك عن
علاقاتها وتعاونها مع شعوب
العالم.

اشتركوا فى مجلة "المدار" ! اشتموها وطالعوها !
"المدار" - مجلة شهرية من اجل بلدان الشرق الاوسط!

ويمكن الاشتراك فى المجلة فى:

سوريا: دمشق، ص. ب. ٢٥٧٩

المغرب: شركة الشريفة للتوزيع والصحافة، زاوية شامى دينان
وسان سانس، الدار البيضاء

الاردن: عمان، المكتب الصحفى السوفيتى، ص. ب. ٢٢٥٩

اليمن الديمقراطية: عدن، كراتر، دار "١٤ اكتوبر"

الجزائر: مدينة الجزائر، C.N.E.D. مكتب الاشتراكات، شارع
ديدوش مراد ٤٧

تونس: تونس، شارع الحرية، ١٠٨

لبنان: بيروت، وكالة نوفوستى، كورنيش المزرعة، بنايسة

السعيدى، ص. ب. ١٠٨٦ - ١١

وبوسع سكان البلدان العربية الاخرى الاتصال بـ :

بيروت - لبنان، ص. ب. ١٠٨٦ - ١١ فيما يتعلق بالاشتراك
في مجلة "المدار".

"المجلة السوفيتية" - تصدر شهريا في مصر.

جمهورية مصر العربية، القاهرة، الزمالك شارع عزيز اباطة،
ه (٢) .

تمثل وكالة نوفوستى هيئة اعلامية تابعة للمنظمات
الاجتماعية السوفيتية وتعمل تحت شعار "الاعلام في خدمة السلام
والصداقة بين الشعوب".

تصدر وكالة نوفوستى وتوزع في ١٢٠ دولة مطبوعات
دورية مصورة وجرائد ومجلات (اسبوعية ونصف شهرية وشهرية)
بـ ٤٦ لغة اجنبية.

وتتحدث مطبوعات وكالة نوفوستى عن سياسة الاتحاد
السوفيتى فى الحقلين الداخلى والخارجى وعن حياة شعوبه
وقضاياها ومنجزاتها فى مختلف مجالات الاقتصاد والعلوم
والثقافة والفنون والتعليم والرياضة، وعن علاقاتها وتعاونها
مع شعوب العالم.

اشتركوا فى مطبوعات وكالة نوفوستى وطالعوها!

وبوسعكم الاشتراك فيها فى مكاتب وكالة نوفوستى،
والمكاتب الصحفية لدى السفارات السوفيتية وكذلك فى شركات
ومنظمات بلادكم التى توزع المطبوعات الدورية السوفيتية.



اشتد بعد الحرب العالمية الثانية بقوة جديدة التوسع
الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بصفته جزءاً
لا يتجزأ من سياستها على الصعيد العالمي. وكان موجهها
نحو الاستيلاء على أسواق جديدة للتصدير ومصادر جديدة
للمواد الخام واخضاع البلدان الأخرى إلى الرأسمال
الأمريكي اقتصادياً وسياسياً وتدمير اقتصادها الوطني.
ويحلل في المجموعة دور العوامل الاقتصادية في
سياسة الولايات المتحدة بأفريقيا وتغلغل الاحتكارات
الأمريكية في القارة واستعبادها اقتصادياً والنهب
المزمّن لثروات المواد الخام لأفريقيا وبالأخص الأصناف
الاستراتيجية من المواد الخام. كما وتبحث العلاقات
الاقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان آسيا عموماً.
ويظهر على أنفراد توسع الولايات المتحدة في
الشرقين الأدنى والوسط والتناقضات الاقتصادية بين
الولايات المتحدة والهند كبرى بلدان آسيا.



دار "ناؤوكا"

Bibliotheca Alexandrina



0545046

